

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد

معالجة التضخم في الاقتصاد السوري من خلال تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية

(دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد)

إعداد الطالب:

مهند الدرزي

إشراف

الدكتورة: ليلى الجزائرلي

2010

الفهرس

المقدمة

يعتبر التضخم أحد المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي, **فشغل** حيزاً كبيراً من دراسات الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية, نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية. وقد عانت سورية من انعكاسات التضخم منذ عقود, **فانعكس على** الحياة الاقتصادية وألقى بظلاله على القوة الشرائية لليرة السورية, و ترافق مع جهود الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وانطلاقاً من ذلك تبرز أهمية التكامل النقدي والمالي على صعيد السياسات والإجراءات في مواجهة التضخم والعمل على احتوائه بالشكل الذي يحقق استقرارا نسبيا في مستويات الأسعار على المدى الطويل. وقد جاءت هذه الدراسة لتعرض في فصولها الثلاثة ظاهرة التضخم وعلاجها بتعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد السوري.

أولاً: مشكلة البحث

أصبح التضخم مؤشراً اقتصادياً هاماً في قياس معدلات النمو الاقتصادي، و أصبح يستدعي من السلطات النقدية والمالية احتواءه و معالجة أسبابه، فبقدر ما أصبح يطرح مشكلة اقتصادية بقدر ما أصبح له طرق كمية خاصة لقياسه وأصبحت معالجته خاصة و مشكلة هذا البحث لا تنحصر أساسا في التعريف بالتضخم، ولا بتقديم الطرق الرياضية لقياسه وتبيان أسبابه و معالجته، وإنما تتعدى المشكلة ذلك لعرض الكيفية التي تتكامل بها السياسات النقدية والمالية في مواجهة الضغوط التضخمية والعوامل المفسرة لها, و عليه يمكن أن نصيغ مشكلة البحث في السؤال التالي:

ماهي السياسات النقدية والمالية المعتمدة لضبط التضخم وهل تتكامل فيما بينها وكيف يمكن تعزيز هذا التكامل؟ من خلال هذا السؤال هناك أسئلة فرعية لابد من وضع اجاباتها قيد الدراسة, و نوجزها في الأتي:

- ما هو التضخم و ما هي أنواعه و النظريات المفسرة له؟.
- ما هي الطرق التي تقيس تطور التضخم, وما هي العوامل التي تدفع لتطور الضغوط التضخمية؟
- ماهي السياسات النقدية والمالية المستخدمة في مواجهة الضغوط التضخمية وهل هناك علاقة بين تطور متغيراتها الرئيسية وتطور التضخم, وما مدى التكامل بين هذه السياسات؟

بالإجابة على هذه الأسئلة سنصل إلى حل مشكلة البحث و التطرق إلى مختلف جوانبها.

ثانياً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على التضخم في الاقتصاد السوري والعوامل المفسرة له.

- محاولة إيضاح نقاط التكامل بين السياسات النقدية والمالية في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوري.

ثالثاً: منهج البحث

سوف نعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على منهجين هما:

- المنهج الوصفي التحليلي: ونعتمد هذا المنهج من أجل وصف الظاهرة بدقة و القيام بالتحليل الموضوعي لمختلف الأسباب المؤدية لها.
- المنهج الإحصائي الرياضي: حيث تم ربط مختلف المتغيرات في صيغ رياضية **تسهل علينا** حساب المؤشرات و الأرقام القياسية المتعلقة بالظاهرة.

رابعاً: فرضيات البحث

تم صياغة فرضيات البحث من خلال:

- **الفرضية الأولى:** التضخم ظاهرة قابلة للقياس والتقييم فهي تخضع لتقنيات كمية خاصة.
- **الفرضية الثانية:** يرتبط تطور التضخم بتطور حجم الطلب الكلي, وزيادة تكاليف الإنتاج, وارتفاع أسعار المستوردات و جملة من الاختلالات الهيكلية.
- **الفرضية الثالثة:** تتكامل إجراءات السياسة النقدية مع إجراءات السياسة المالية في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية. كما توجد علاقة ارتباط بين تطور المتغيرات الرئيسية لهذه السياسات وتطور التضخم.

خامساً: أهمية البحث

نظراً للآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في الاقتصاد السوري، فإن أهمية الدراسة تنبع من خلال التعرف على الوسائل المتاحة على صعيد السياسات النقدية والمالية لمواجهة التضخم, وتقييم فعاليتها في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية بهدف تعزيز دورها في إحداث التوازن الاقتصادي.

سادساً: حدود البحث

الإطار المكاني:

يتطرق البحث إلى معالجة التضخم من خلال تكامل السياسات النقدية والمالية في الجمهورية العربية السورية.

الإطار الزماني:

يشمل الإطار الزماني للدراسة بشكل رئيسي الفترة (2002 -2008) حيث تزامنت بداية الفترة مع البدء بإصلاح السياسات النقدية والمالية, وشملت الدراسة الإحصاءات المتوفرة عن العام 2009, وفي دراسة تقدير انحدار التضخم على عجز الموازنة(المتغير الرئيسي الذي يقيس تطور السياسات المالية), وعلى تطور العرض النقدي (المتغير الرئيسي لتطور السياسات النقدية) تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات التي تخص الفترة 1998- 2009 ولذلك لغرض الدراسة الإحصائية.

سابعاً: صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث:

- تضارب البيانات الإحصائية الواردة في المجموعات الإحصائية لسنوات الدراسة.
- عدم تجانس بعض المعطيات الرقمية للمؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل لم يسمح للباحث إسقاط التكامل بين السياسات النقدية والمالية باستخدام نماذج قياسية كنموذج SVAR أو نموذج IS – LM.
- قلة المراجع الحديثة باللغة العربية. والإجراءات البيروقراطية في الحصول على المراجع الموجودة في المكتبات الحكومية, كمكتبة المصرف المركزي.

ثامناً: آفاق البحث

من خلال البحث الذي قدمه الباحث, وجد أن هناك العديد من الموضوعات التي تم تناولها بشكل مختصر, تعد نواة لدراسات معمقة جديدة, كما أنه يمكن تطوير البحث ليتناول مايلي:

1- دور الإصلاحات النقدية والمالية في علاج آثار التضخم على الاقتصاد السوري.

2- دور التكامل بين السياسات النقدية والمالية في معالجة الركود التضخمي وتحقيق التوازن الاقتصادي في سورية.

الفصل الأول

الإطار النظري للتضخم والسياسات النقدية والمالية

المبحث الأول: مفهوم التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية ديناميكية, يصعب تحديدها في مفهوم محدد وواضح نظراً لتشعب هذه الظاهرة وتداخلها بظواهر اقتصادية أخرى من جهة، واتساقها مع مجمل الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بمكان وزمان حدوثها من جهة أخرى. وإن الدخول إلى تفاصيل الظاهرة ومناقشتها ومعالجتها يتطلب التعريف بها.

1- تعريف التضخم

تعددت الآراء في تعريف ظاهرة التضخم، كونها ظاهرة اقتصادية لاتنحصر في ظروف وأوضاع اقتصادية محددة, وتعبر غالبية تعاريف التضخم عن العلاقة بين النقود والأسعار, فتربط النظرية النقدية الحديثة (مدرسة شيكاغو) بين الزيادة الاسمية في الدخول الناجمة عن زيادة النقد وبـ مستوى التشغيل, وترى أن زيادة مستوى التشغيل مع زيادة الدخول الناتجة عن زيادة الإصدار سوف تؤدي لركة تصاعدية في مستويات الأسعار, إما تنتهي بالتضخم الجامح أو الركود التضخمي, وذلك **حسب** الإجراءات التي ستقوم بها السلطات النقدية[1]. وهذا التعريف يوضح أن متغير كمية النقود **هو** المتغير الاستراتيجي المحدد للمستوى العام للأسعار, بافتراض ثبات الناتج الحقيقي على المدى القصير الأجل, **كما ينفي** بدوره مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للتغيرات في كمية النقود, إلا أن هذا التعريف لايتطرق إلى التبدل الذي يحصل في وظيفة النقود بتحولها من وسيط للمبادلة لتصبح أداة لامتصاص القوة الشرائية.

و تعرف ظاهرة التضخم من خلال ارتباطها بالدخل والإنفاق على أنها الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين عرض السلع والخدمات في السوق وحجم الدخول المتاحة للإنفاق[2]. في حين يعتمد تعريف ظاهرة التضخم كظاهرة سعرية **على** الخصائص والآثار الناجمة **عنها**, وأهمها ارتفاع الأسعار, **فيعبر** عن حركة مستمرة **يرتفع** خلالها المستوى العام للأسعار بسبب زيادة كمية النقود أو عدم التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية وغير ذلك من الأسباب. ومن أهم من تبنى وجهة النظر هذه الاقتصادي إميل جام فقد عرفه على أنه حركة صعودية للأسعار

---

(1) علي كنعان, النظام النقدي والمصرفي السوري, دار الرضا, سورية, دمشق, 2000, ص226.

(2) مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص.34.

تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض [1]. كما تبناه الاقتصادي كاردنير أكلي الذي يرى أن التضخم **هو** الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار، أو معدل الأسعار, واستناداً لهذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جداً أو متقطع , ويضيف أكلي قائلاً أن هذه الظاهرة تعبر عن حالة عدم التوازن, ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة [2].

وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الأفكار الرئيسية التالية:

1. الزيادة في الكمية المعروضة من النقود بالنسبة لكمية السلع والخدمات مما يؤدي إلى التأثير في مستويات الأسعار شريطة أن تكون هذه الزيادة كبيرة نسبياً حتى تستطيع إحداث التأثير وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في الكمية المعروضة من النقود مع ثبات الزيادة في كمية الإنتاج.
2. التضخم لايعني بالضرورة حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنسبة معينة(**فهذا** مجرد مؤشر على حالة اقتصادية معينة) ولكنه يعني أن بعض أسعار السلع والخدمات (الأغذية- الملابس – الإسكان ....) قد ارتفعت بمعدلات تفوق الارتفاع في أسعار بعض السلع والخدمات (وبصفة خاصة أسعار العمل أو الأجور) ومن هنا يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار بمثابة **متوسط ترجيحي** لمجموعة متكاملة من السلع والخدمات التي تمثل الحياة الاقتصادية في بلد ما.
3. التضخم يشمل الارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية غير قصيرة ويكون هذا الارتفاع ملموساً بصورة واضحة في السوق ويمكن القول أن التضخم هو بمثابة ظاهرة اقتصادية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.
4. أن يكون الارتفاع في المستوى العام للاسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى).

---

(1) زينب عطا الله, اقتصاديات النقود والمال, الدار الجامعية, لبنان, بيروت, 1998, ص247.

(2) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 214 - 215.

2- أنـــواع التضخـــم

تتمثل الأنواع الرئيسية للتضخم تبعاً للصدمات السعرية التي تعتري الاقتصاد بصورة متواصلة, والتي ينتج عنها إما التضخم بسبب جذب الطلب أو التضخم بضغط التكلفة, كما يمكن التحدث عن نوع ثالث يدعى بالتضخم المستورد, باعتبار أن الاقتصاد المفتوح بات يسيطر على التوجهات الأساسية للاقتصادات وخاصة في الدول النامية.

2– 1 - التضخم بسبب جذب الطلب

يحدث التضخم بسبب جذب الطلب حين يرتفع الطلب الإجمالي بسرعة أكبر من الإمكانيات الإنتاجية للاقتصاد, فيجذب الأسعار للأعلى حتى يتوازن العرض الإجمالي مع الطلب[1] .وتحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بسبب جذب الطلب بالاستناد الى قوانين العرض والطلب , حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها, فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة[2]. ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة, يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات, فكما يؤدي إفراط الطلب على سلعة واحدة إلى رفع سعرها, فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. ويحدث هذا الاختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة , عندما يكون هناك حالة عجز في الموازنة العامة للدولة, حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات, فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة المصرف المركزي, فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن يقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض, وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج, ويمكن أن يحدث تضخم الطلب نتيجة توسع المصارف في العمليات الائتمانية وعملية خلق النقود. ومن بين الاقتصاديين الذين يؤيدون فكرة أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم بسبب جذب الطلب الاقتصادي البلجيكي جيوهارد كما أن معظم الأفكار الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تأخذ بنفس الرأي في حين يفسر الكينزيون تضخم الطلب بفائض النفقات الكلية على

---

(1) ساموبلسون, نورد هاوس, علم الاقتصاد, دار ناشرون, لبنان, بيروت, 2006, ص

(2) مروان عطون , مقاييس اقتصادية(النظريات النقدية), دار البعث للطباعة والنشر, الجزائر, 1989, ص180.

الإنتاج الكلي, ولا تظهر بوادره إلا في حالة الوصول غالى مرحلة التشغيل الكامل[1]. وهناك من يرجع تضخم الطلب إلى التغير في أذواق المستهلكين و الزيادة في الدخل، وقد لا يكون هذا منطقياً كون زيادة الدخل ترتبط بزيادة الإنتاجية مما يؤكد زيادة العرض الحقيقي وعدم حصول التضخم.

2-2 - التضخم بسبب دفع التكاليف

يتحقق تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام, وارتفاع الأجور بشكل خاص, والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها[2]. ولأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية للإنتاج, وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع, وإذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن الأرباح ستنخفض, وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي, ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور إلى زيادة التكاليف كما في حالة ارتفاع الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل, بالإضافة إلى عنصر ارتفاع الأجور فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الأخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف كما حدث في عام 2008 حينما ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات عالية. و**يصاحب** هذا النوع من التضخم انخفاض في الناتج الحقيقي عكس التضخم بالطلب.

2 – 3 - التضخم المستورد :

ينشأ هذا النوع بسبب تأثير العوامل الخارجية في تشكيل المستوى العام للأسعار المحلية, ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية من الخارج, مما **ينعكس على** أسعار بيعها في الأسواق المحلية, أي تستورد الدول وبخاصة النامية منها هذا التضخم كما هو موجود في الخارج[3], ويظهر هذا النوع بوضوح في الاقتصادات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصادات الأخرى.

---

(1) Viven levy-Garboua, Macroeconomicie contemporaine, ED2, paris, economica, 1981, p457.

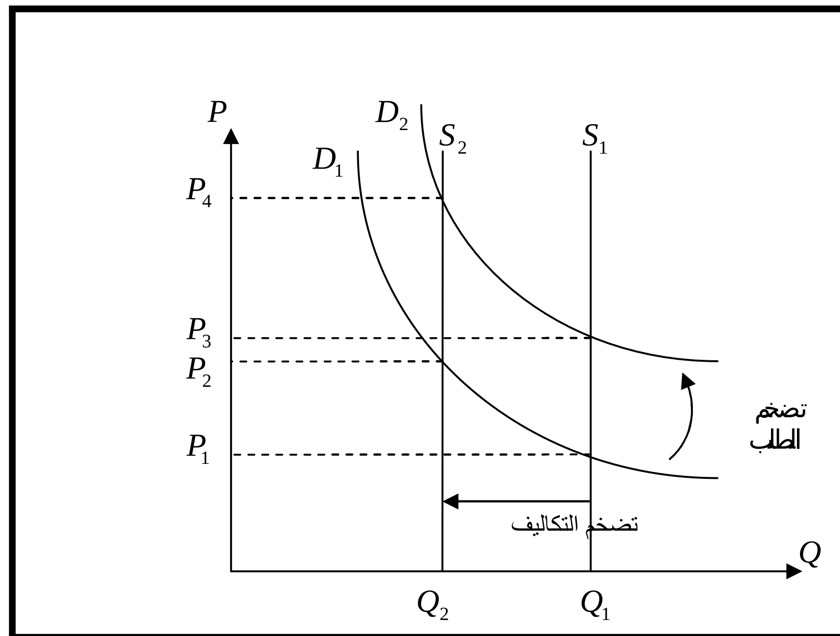
(2) جمال خريس, أيمن أبو خضير, عماد خصاونة, النقود والبنوك, دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع, الأردن , عمان, 2002, ص129.

(3) اسماعيل عبد الرحمن, حربي عريقات, مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد, **دار وائل للنشر, عمان**, 1999, ص152.

ويظهر التضخم المستورد في حالتين:

- الحالة الأولى: وجود خلل في ميزان المدفوعات, ففي حالة الفائض تضطر الدولة لزيادة إصدار النقد المحلي لمواجهة زيادة النقد الأجنبي, وهذا يؤثر على مستويات الأسعار المحلية. أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات, تستهلك الدولة أكثر مما تنتج وتزداد التزاماتها للعالم الخارجي فتضطر للإصدار النقدي مما يؤدي لانخفاض قيمة العملة الوطنية[1].
- الحالة الثانية: ارتفاع أسعار السلع الأساسية (المواد الأولية والتجهيزات) المستوردة حيث يؤدي ذلك لارتفاع التكاليف وانتقال هذا الارتفاع إلى الأسعار المحلية.

ويمكن **توضيح** التضخم بالطلب و التضخم بالتكاليف والتضخم المستورد في الشكل التالي:



تفسير الشكل[2]:

- التضخم بالطلب :**عندما** يكون العرض الكلي ثابت, أي انه لا توجد زيادة في الإنتاج **فإن** الأسعار تنتقل من p1 إلى p2 أي ارتفاع الأسعار بالرغم أن الإنتاج لم يتغير و **بقي** ثابتاً q1، ويحدث هذا في البلدان المتخلفة، وعند توزيع الدخل فان الطلب يزداد على

(1) علي كنعان, مرجع سابق , ص237.

(2) BALI HAMID, INFLATION ET MAL-DEVELOPEMENT EN ALGERIE, EDITION OPU 1993, P 70-71.

المنتجات، وتوزيع الدخل هو نتيجة للاستثمارات حيث أنه يؤدي إلى عجز في الموازنة وزيادة الاستيراد، وهذا الأخير يحمل معه التضخم وهو ما يعرف بالتضخم المستورد، لأن الإنتاج الداخلي **منخفض**، بينما الدخل الخارجي يحول إلى العملة المحلية بالزيادة , وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي **من** D1 إلى D2.

- التضخم بالتك**اليف**: عند انخفاض الإنتاج من Q1 إلى Q2 ينتقل العرض **من** S1 إلى S2 والأسعار ترتفع **من** P3 إلى P4, وهو بمثابة ارتفاع للمواد الأولية أو المواد النصف مصنعة أو سلع التجهيزات ويسبب ذلك العجز في الإنتاج مما هناك يجعل هناك زيادة في الطلب.

وتجدر الإشارة أنه قد يحدث التضخم بسبب جذب الطلب وتضخم التكاليف في آن واحد , وهذا بسبب زيادة الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات الإنتاج, وفي الوقت نفسه ترتفع أسعار عناصر الإنتاج من مواد أولية وموارد وغيرها, وتسمى هذه الحالة بالتضخم المشترك , ولمعالجته تتبع سياسات تحد من التوسع النقدي وتزيد من الإنتاجية في آن واحد. كما يجب التمييز بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف, حيث أن الأخير يعود للارتفاع في أسعار المواد الأولية والسلع الأساسية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية, مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها, أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

المبحث الثاني: التأصيل النظري والتطوري للتضخم

يعد التضخم انعكاساً طبيعياً للاختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازنة. ويكتسب أهميته كظاهرة كلية ديناميكية من خلال مايحدثه من تأثيرات اقتصادية تنعكس باتجاهات غير مرغوب فيها على متغيرات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وربما السياسية. وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية إلى وجود تنافس واسع بين النظريات الاقتصادية في تفسيرها لمصادر القوى التضخمية الدافعة أو الباعثة إلى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار, ويعكس هذا التنافس اختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها تلك النظريات والتي جاءت أفكارها كمايلي:

1- **النظرية الكلاسيكية:** وتدعى النظرية الكمية للنقود, ويقوم مضمونها على أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه, بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

وتطرق التحليل الكلاسيكي في إطار نظرية كمية النقود إلى تفسير العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار **من** خلال الفرضيات التالية[1]:

- كمية النقود هي العامل الأساسي والمؤثر في حركة الأسعار.
- كمية النقود تتناسب طرداً مع المستوى العام للأسعار، وتتناسب عكسياً مع قيمة النقود.
- ترتبط كمية النقود بعلاقة طردية مع الطلب على السلع والخدمات، وبعلاقة عكسية مع العـــرض من السلع والخدمات (زيادة كمية النقود تؤدي لزيادة الطلب ونقص العرض من السلع والخدمات).
- تفترض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج.

ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود من خلال الصيغتين التاليتين:

أ.معادلة التبادل(معادلة فيشر):

تربط هذه المعادلة التي صاغها الاقتصادي الأمريكي فيشر حدوث التضخم بصورة أساســية بــتغير عرض النقود، حيث ترى هذه النظرية أن التغيرات في قيمة النقود تتناسب عكساً وبنفس النســبة **مع كميتها** وطرداً مع المستوى العام للأسعار, وذلك بافتراض ثبات سرعة دوران وحــدة النقــد وكمية المبادلات وباعتبار الزيادة في كمية النقود توجه مباشرة للإنفاق ولا يوجد اكتناز، وتأخذ معادلة التبادل الصيغة الرياضية التالية[2]:

$$M \times V = P \times T$$

حيث:

M : كمية النقود وهي عامل خارجي.

V: سرعة دوران وحدة النقد (وهي ثابتة ومستقلة عن المتغيرات الأخرى).

P: المستوى العام للأسعار.

T : مجموع المبادلات وهي ثابتة في الأمد القصير.

ومن خلال المعادلة نجد أن:

$$P = MV/T$$

---

(1) غازي حسين عناية، **التضخم المالي، مؤسسةشباب الجامعة**, الاسكندرية, 2006, ص27.

(2) Jean francois, Economie Monetaire Financiere, ECONOMIICA,ED2, Paris, 1995,p 182.

ومع ثبات كل من V, T نجد أن مستوى السعر يعتمد على تغير كمية النقود, فكلما ارتفعت كمية النقود ارتفع المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

ب. معادلة كمبريدج (صيغة الأرصدة النقدية):

تعد هذه المعادلة أفضل نقطة انطلاق لمناقشة التضخم, حيث تقوم معادلة كمبريدج على أن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي يفضل الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية سائلة، وانخفاض هذه النسبة يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وحدوث التضخم وذلك يحدث عندما تزداد كمية النقود بمعدل أكبر من معدل زيادة الدخل الحقيقي, أي أنها ترجع التغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار إلى اختلال التوازن بين الطلب على النقود وعرضها [1] وتأخذ معادلة كمبريدج الصيغة التالية[2]:

$$M = K.Y$$

حيث:

M: كمية النقود الاسمية.

Y: الدخل النقدي وهو مساوي ل P.y (الدخل الحقيقي x المستوى العام للأسعار).

K: النسبة التي يحتفظ بها الناس من الدخل بصورة نقود.

وفي محاولة لسد النقص الذي اعترى النظرية الكمية المتمثل في عدم قدرتها على شرح وتوضيح القنوات التي يتم عن طريقها زيادة المعروض النقدي أوضح الاقتصادي ويكسل أن النقود الجديدة تتدفق إلى الاقتصاد من خلال الائتمان المصرفي الذي يتجاوز حجم الادخار الجاري, مسبباً تخلفاً في حجم المعروض النقدي الثابت من السلع والخدمات عن الإنفاق الكلي, مما يقود المستوى العام للأسعار باتجاه الصعود.

2- النظرية الكينزية:

اعتمد كينز مجموعة من المعادلات التعريفية لتقديم وسيلة جديدة لدراسة العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار, و استنتج من خلالها أن المستوى العام للأسعار يتحدد بكلفة الإنتاج والأرباح الكلية الطارئة (الفرق بين قيمة الاستثمار وحجم الادخار) التي تخضع لتقلبات كمية النقود, ومن خلال

---

(1) نبيل الروبي, نظرية التضخم,مؤسسة الثقافة الجامعية, **الطبعة** 2, **مصر**, الاسكندرية, 1984, ص51. .

(2) باري سيجل, **النقود والبنوك والاقتصاد**, دار المريخ, العودية, الرياض, 1987, ص366.

ماتحدثه هذه التقلبات من تفاوت بين سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الطبيعي الذي يخلق بدوره اختلالا بين الاستثمار والادخار ينعكس على تلك الأرباح, وبذلك يتبع **كينز** خطوات فيكسل في تحليل أثر تغير سعر الفائدة في العلاقة بين الاستثمار والادخار والمستوى العام للأسعار. وميز **كينز** مسببات التضخم في مجموعتين إحداهما تتصل بالطلب التجميعي(الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي), بينما تتعلق الأخرى بعوامل العرض وعلى وجه التحديد ترى النظرية الكينزية أن أحد أسباب التضخم يتمثل في التوسع في الطلب التجميعي بمعدلات تفوق معدلات النمو في العرض, حيث يصبح للطلب الزائد أهمية في إحداث التضخم في ظل استغلال كل الموارد في الاقتصاد, **بينما تتلاشى تلك** الأهمية إذا كانت هنالك موارد غير مستغلة[1].

كما ميز كينز من خلال ماأطلق عليه بفائض الطلب بين التضخم الجزئي, الذي يعزى ظهوره إلى بروز الاختناقات في المرحلة ماقبل وصول الاقتصاد إلى التوظف الكامل, والتي تنتج من انخفاض مرونة عرض بعض عناصر الإنتاج لمواكبة الطلب المتزايد عليها, وبين التضخم البحت الذي يعزى ظهوره عند وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظف الكامل و بلوغ قيمة مرونة العرض الكلي الصفر. وفي مواجهة القصور الذي اعترى النظريات التي تؤكد جانب الطلب في تفسيرها **للتضخم**, نادى بعض الاقتصاديين بنظرية التضخم بدفع التكلفة التي يتلخص جوهرها بأن الارتفاع العام للأسعار يعزى لتصرفات بعض الجماعات الاحتكارية المتمتعة بقوة سوقية كبيرة **تجعلها** قادرة على دفع دخول عناصر الإنتاج إلى الأعلى, مما يحدث ارتفاعاً في نفقات الإنتاج تنعكس على المستوى العام للأسعار بالارتفاع.

3- نظرية التوقعات:

ساهم كلا من لوندبرج، ليندال، بنتهانسن (رواد المدرسة السويدية) في تحليل ظاهرة التضخم، من خلال إعطاء التوقعات أهمية كبيرة في التحليل، وذلك على اعتبار أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف فقط على مستوى الدخل كما يرى كينز، وإنما على خطط كلاً من الإنتاج القومي والإنفاق القومي (أي تتوقف على خطط الاستثمار والادخار في الاقتصاد). وتعتمد نظرتهم في تفسير التضخم من خلال التمييز بين أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج حيث اعتبر بنتهانسن أن الضغط التضخمي يواجه أسواق السلع أو أسواق عوامل الإنتاج أو الاثنين معاً وذلك عندما

[1] نبيل الروبي, مرجع سابق, ص59-62.

يوجد فيها فائض في الطلب النقدي[1], مما يعني ارتفاع الأسعار نتيجة ثبات حجم الإنتاج أو ارتفاعه بنسبة أقل من الزيادة في الطلب, كما أن تحقيق فائض طلب نقدي في مجموع أسواق السلع قد يصاحبه تحقيق فائض عرض نقدي في أسواق السلع الفردية.

4-النظرية الكمية الحديثة:

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان في النصف الثاني من القرن العشرين صياغة النظرية الكمية للنقود في صورة جديدة, و تقرر النظرية الجديدة تحرك الأسعار بالتناسب مع العرض النقدي. وهذا مايفسر تمتع الاقتصادات ذات النمو النقدي المنخفض بمعدل تضخم معتدل, في حين تواجه الاقتصادات ذات النمو النقدي السريع ارتفاعاً في أسعارها بصورة حادة. و يرى فريدمان أن التضخم هو نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقد وحجم الإنتاج أي نتيجة الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج, والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار. ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدّي إلى خفض معدل البطالة على المدى الطويل على اعتبار أن التضخم مشكلة نقدية بحتة ناجمة عن الإفراط في عرض النقود ولا ترتبط بجمود الأجور أو غيرها. ويتناقض في هذا التحليل مع منحنى فيليبس الذي يرى أن هناك علاقة عكسية بين كلاً من معدل التضخم ومعدل البطالة. وحجة فريدمان وزملاؤه في أن استخدام سياسة نقدية توسعية بهدف التقليل من حدة البطالة قد يؤدي إلى زيادة حدة وضع اقتصادي تضخمي إذا كانت هذه السياسة تحقق أهدافها بعد فترة زمنية تبلغ سنتين لأن بعد مرور هذه الفترة يكون الوضع قد تغير من كساد إلى تضخم وبالتالي سيترتب على استخدام هذه السياسة زيادة حدة التضخم. وهكذا نجد أن هناك تقارب كبير بين النظرية الكمية الكلاسيكية والنظرية الكمية الحديثة غير أن الأخيرة لم تفترض ثبات كلاً من الإنتاج وسرعة تداول النقود, كما أن النظرية الحديثة لم تفترض حالة التوظف الكامل وعلى ذلك يعتبر حجم الإنتاج عنصر متغير.

---

[1] نبيل الروبي, **مرجع سابق, ص** 71و72.

المبحث الثالث: السياسات النقدية والمالية

تشكل السياسات النقدية والمالية أهم سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

1- السياسات النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أبرز السياسات الاقتصادية المؤثرة في تحديد مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة تقلباته, وبخاصة التضخم, فكون هدفها هو إلغاء التباين التضخمي فإنها تقوم بدور هام جداً يتمثل بتنظيم عرض النقود ضمن حدود القواعد التي تحكم التوافق مع معدل التضخم، وهذا التنظيم يمكن أن يكون نوعياً أو كمياً، مع الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يمكن أن تواجهها كالتباطؤ الزمني و تناقض معدلات الفائدة مع معدلات التضخم، وتأثير حركات الأصول.

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الإجراءات التي تؤثر على حجم السيولة وسرعة التداول النقدي, وتهدف بصورة أساسية لتثبيت مستوى الأسعار, وتأمين درجة عالية من التشغيل مع المحافظة قدر الإمكان على توازن الحسابات[(1)]. و يتسع مضمون السياسة النقدية ليشمل جميع الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عمليات الإصدار النقدي, والرقابة على الائتمان بحيث لايمكن الفصل بين النقد والائتمان في التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية على حركات الأسعار. ومما سبق فإن أي تعريف للسياسة النقدية لابدَّ أن يتضمّن العناصر التالية:

- الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المتغيّرات النّقدية, والأعمال المصرفية وغير المصرفية.
- الأهداف التي تسعى السّلطات النّقدية لتحقيقها.

و تكون السياسة النقدية توسعية عندما يقوم المصرف المركزي بزيادة عرض النّقود بنسبة أكبر من عرض السلع والخدمات، وذلك عن طريق تشجيع الائتمان، وزيادة حجم وسائل الدّفع، مما يؤدّي إلى زيادة حجم الاستثمار و زيادة حجم الإنتاج، وبالتالي تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد. وتكون السياسة النقدية انكماشية عندما يقوم المصرف المركزي بتقليص عرض النقود وامتصاص الزيادة في الرصيد النقدي، وحصر النشاط الحكومي ونشاط المشروعات وحجم الائتمان حتى يقل النشاط الإنتاجي وتتجمد معدلات النمو فتنخفض الأسعار وتزداد البطالة ويتحقق فائض في ميزان

---

(1) مطانيوس حبيب, أوراق في الاقتصاد السوري, دار الرضا, دمشق, 2006, ص313.

المدفوعات. وتكون السياسة النقدية ذات طابع مختلط عندما يقوم المصرف المركزي بزيادة وتقليل وسائل الدفع بشكل ديناميكي ليحصر الآثار التضخمية الموسمية، حيث أن هذه السياسة تناسب الدول النامية بصفة خاصة، والتي يعتمد اقتصادها في الغالب على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية على الخارج.

بشكل عام تهدف السياسة النقدية كإحدى وسائل السياسة الاقتصادية إلى التأثير في المتغيرات الأساسية للاقتصاد: كالدخل, والإنتاج, والاستهلاك, والصادرات, والواردات, والأسعار[1], وتنقسم أهدافها بـ 4 أهداف نهائية تدعى بالمربع السحري وهي[2]:

- تحقيق الحد الأعظمي من النمو الاقتصادي.
- تحقيق استقرار الأسعار في السوق الوطنية.
- تحقيق التوازن في العلاقات مع العالم الخارجي.
- تحقيق التشغيل الكامل والقضاء على البطالة.

وأهداف وسيطة تتكون من مجموعة من المتغيرات النّقدية التي يمكن عبرها تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية من خلال وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية وإمكانية مراقبتها من قبل السلطة النقدية, ومن بينها قياس عرض النقود، سعر الصّرف، التأثير على أسعار الفائدة.

ويعتبر التأثير على حجم العرض النقدي وحجم الائتمان من أهم جوانب السياسة النقدية فتعمل إما على امتصاص النقود الزائدة أو توفير أرصدة تغذية جديدة للتعامل. ويعتمد المصرف المركزي في تنفيذ سياسته النقدية للتأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي على مجموعة من السياسات والأدوات التي يستخدمها حسب الأوضاع الاقتصادية، حيث تمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوار المتاحة للتأثير على عرض النقود وحجم الائتمان: المجموعة الأولى تتمثل في أدوات مصممة للتأثير على حجم النقود والائتمان على المستوى الكلي وبشكل غير مباشر, حيث تهدف إلى التأثير على حجم الائتمان المصرفي دون الاهتمام بأوجه الاستخدام التي يوجه إليها هذا الائتمان, حيث يلاحظ أن هذه الأدوات تحدث أثرها عن طريق التأثير على حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف, ومن ثم على قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع.

---

(1) أحمد جامع, النظرية الاقتصادية, الجزء الثاني, دار النهضة العربية, مصر, القاهرة, 1973, ص423.
(2) مطانيوس حبيب, الاقتصاد السياسي, منشورات جامعة دمشق, دمشق,2001, ص314.

وهذه الأدوات هي عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر إعادة الخصم، وتغيير شروط الاحتياطي[1]. أما المجموعة الثانية فهي الأدوات الخاصة التي تؤثر على حجم النقود والائتمان على المستوى الجزئي، وتتعلق بالتأثير المباشر على الحصة المقررة من النقود والائتمان المخصصة لقطاع معين من الاقتصاد. هذا بالإضافة لاستخدام السلطات النقدية نفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الاقتطاع الأدبي والتعليمات الملزمة. ومن هنا يمكن تقسيم السياسة النقدية إلى مجموعة من الأدوات أو السياسات **كمايلي**:

1-1- السياسات النقدية النوعية(الأدوات المباشرة)

تتمثل في أشكال متعددة وذلك حسب نوع الائتمان، **ويطلق** عليها أدوات الائتمان الاختيارية، وهي تشمل:

1-1-1- الرقابة على الائتمان: تهدف الوسائل النوعية للرقابة على الائتمان التأثير على أنواع معينة منه لتحقيق نتائج اقتصادية مرغوب فيها على صعيد التوازن الاقتصادي وليس **فقط** التأثير على كمية الائتمان ومن أهم الأدوات النوعية في هذا المجال[2]:

- **تحديد** أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان وأهميته على صعيد النشاط الاقتصادي.
- تحديد حصص ائتمانية مختلفة للأنشطة الاقتصادية, فيزيد الائتمان المقدم للصناعة والزراعة في دولة تستهدف التنمية, ويخفض الائتمان الممنوح للاستهلاك.
- تحديد آجل مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه استخدامها بحيث تزيد آجال القروض المقدمة للتنمية.
- اشتراط الحصول على موافقة المصرف المركزي عندما يتجاوز الائتمان حداً معيناً.

1-1- 2- الإقناع الأدبي :

يقوم المصرف المركزي في حالة ظهور بوادر التضخم بإعلام المصارف وتوجيهها واقتراح **توصياته** المتمثلة بتريث المصارف في منح الائتمان والعمل على تقييده, وكذلك إرسال مذكرات إلى المصارف

---

(1) سهير محمد معتوق, النظريات والسياست النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989, ص208-209.

(2) باري سيجل, **مرجع سابق**, ص272.

بالامتناع عن قبول أوراق مالية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة أوعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون والثقة بين المصرف المركزي والمصارف الأخرى.

1-1-3- تحديد حد أقصى لسعر الفائدة :

يشتد التنافس بين المصارف على جذب الودائع, من خلال رفع نسب الفوائد على الودائع المصرفية الجارية, ويؤدي هذا التنافس إلى رفع أسعار الفائدة لمعدلات عالية مما يستدعي تدخل المصرف المركزي بهدف التحكم في حجم السيولة عبر وضع حد أعلى للفائدة لايجوز تجاوزه[1], ويفضل في حالة التضخم تخفيض أسعار الفائدة على الودائع الجارية بهدف تنشيط الاستثمار وزيادة العرض.

1-2- السياسات النقدية الكمية (الأدوات غير المباشرة):

تهدف هذه السياسات إلى التأثير على حجم الائتمان دون تمييز.

1-2-1- سياسة سعر إعادة الخصم

يعتبر من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل المصرف المركزي و تستخدم هذه السياسة من أجل تقليص السيولة النقدية، ومراقبة أوضاع النقد أو الائتمان بصورة انتقائية. ويمكن تعريفه بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه المصرف المركزي من المصارف مقابل خصم ما لديها من الأوراق التجارية، أو مقابل الحصول على قروض, وعادة ما يكون أقل من سعر الفائدة الساري في السوق بحوالي ب 2% حتى تستطيع المصارف تغطية مصاريفها الإدارية وتحقيق هامش ربح معقول[2]. تظهر فعالية سعر إعادة الخصم في حال غياب مصادر أخرى للسيولة من غير المصرف المركزي, ففي حالة قدرة المشروعات على التمويل الذاتي أو حصولها على قروض أجنبية فإن سياسة سعر إعادة الخصم لا يكون لها تأثير على حجم الائتمان. وعليه فإن نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى اتساع سوق الخصم من جهة, وعلى مدى اعتماد المصارف على المصرف المركزي في الحصول على موارد نقدية. أما آلية استخدام هذه السياسة أو الأداة في حالة التضخم فيمكن تلخيصها بقيام المصرف

---

[1] محمود يونس, عبد المنعم مبارك, مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية, الدار الجامعية, مصر, الاسكندرية, 2002,ص 330-329.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، مرجع سابق، ص 107.

المركزي برفع سعر إعادة الخصم مما يؤدي لارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للمصارف وكذلك تقليل قدرتها على خلق الائتمان لأنها سـ تلجأ إلى رفع سعر الفائدة الذي تتقاضاه من عملائها وبالتالي يحجم العملاء عن الاقتراض وخصم الأوراق التجارية, وهذا يؤدي بدوره إلى تقليل حجم وسائل الدفع بما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات والتخفيف من حدة التضخم.

بشكل عام يعد تطبيق هذه الأداة في اقتصادات الدول غير المتقدمة أقل فعالية كون أسواقها المالية والنقدية غير متطورة بشكل كافي, ونظراً لتركيز جهازها المصرفي في تمويله للنشاط الاقتصادي على التمويل القصير الأجل الذي يغطي في معظمه قطاع الخدمات وقطاع التجارة الخارجية, وكذلك بسبب ضعف مرونة طلب المصارف على القروض من المصرف المركزي كون غالبيتـ ها فروعاً لمصارف أجنبية الأمر الذي يقلل من استخدام المصرف المركزي لهذه الأداة. وهناك عوامل أخرى تأتي في مقدمتها عدم شيوع العادة المصرفية واعتماد الأفراد في تسوية مدفوعاتهم على النقود المادية (البنكنوت) وقلة اعتمادهم على النقود المصرفية مما يعكس محدودية تأثير نشاط الجهاز المصرفي فيها[1].

1-2- 2- سياسة السوق المفتوحة

يقصد بها تدخل المصرف المركزي في السوق النقدية باعتباره بائعاً لبعض الأصول الحقيقية كأذون الخزانة أو بعض الأوراق المالية والتجارية، والهدف من ذلك تحويلها إلى أصول نقدية، أي يمتص قيمتها النقدية القانونية من السوق ويؤثر بالتالي على سيولة السوق النقدية، أو يتدخل باعتباره مشترياً بهدف إمداد السوق النقدية بالسيولة اللازمة بقيمة هذه الأصول[2]. وفي عمليات السوق المفتوحة تكون العلاقة في السوق النقدية بين المصرف المركزي والمصارف باعتبارها أهم عناصر السوق النقدية. وتحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول في حالة التضخم من خلال طريقتين[3]: الطريقة الأولى وهي التأثير في احتياطيات المصارف ومن ثم في

---

[1] نبيل الروبي، رجع سابق، ص 431 – 459 – 460.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية, بيروت, 1981, ص248-249.

[3] سهير محمد معتوق ، **مرجع سابق** ، ص214.

مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر, والطريقة الثانية من خلال التأثير في أسعار الفائدة على السندات وهو تأثير غير مباشر, وسوف نتعرض بالشرح للطريقتين فيما يخص حالة التضخم: **ففي** الطريقة الأولى نجد المصرف المركزي يبيع بعض أو كل ما بحوزته من أوراق مالية حكومية إلى الأفراد ويحصل منهم على أثمانها من خلال أرصدتهم لدى المصارف الأمر الذي يعني تخفيض حجم الاحتياطيات النقدية في المصارف فتقل قدرتها على خلق الائتمان وتنخفض كمية النقود المتداولة إلى المستوى التي ترغب به السلطات النقدية وقد تضطر المصارف في هذه الحالة إلى استرداد بعض قروضها لكي تحافظ على المستوى المطلوب من السيولة لأن انخفاض السيولة بمقدار معين يعني انخفاض حجم الائتمان المصرفي بأضعاف هذا المقدار وفقاً لمبدأ مضاعف الائتمان والذي يعمل هنا في الاتجاه العكسي فيؤدي إلى انكماش في حجم الودائع. أما في الطريقة الثانية, فعندما يبيع المصرف المركزي السندات الحكومية في سوق الأوراق المالية، فإنه يخفض من أسعارها السوقية ويرفع أسعار الفائدة عليها وهذا ما يزيد من تكلفة الحصول على أي قرض بهدف الاستثمار مما يحد من النشاط الاستثماري.

لابد من الإشارة إلى أن سياسة السوق المفتوحة غير مجدية تماماً في الاقتصادات غير المتقدمة كونها تمتاز بضيق السوق النقدية بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي و عدم انتشار شركات مساهمة تمتاز **بالشفافية**, هذا إلى جانب أن المستثمر في هذه الاقتصادات يفضل عادة توظيف أمواله في العقارات و الاكتناز في المعادن **النفيسة.**

1-2-3- سياسة تغيير شروط الاحتياطي القانوني

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه نسبة من ودائع المصارف يتم حفظها لدى المصرف المركزي في شكل رصيد سائل دون أن تتقاضى المصارف فائدة **عنه,** كما يقوم المصرف المركزي **بتحديد هذه** النسبة بصفة إجبارية, **ف**عندما يستهدف المصرف المركزي الحد من الضغوط التضخمية فإنه يتجه إلى الحد من الائتمان من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني بمعنى زيادة الحد الأدنى **للاحتياطي** النقدي الذي يتعين على أي مصرف الاحتفاظ **به** قانوناً مما يؤدي لتجميد جزء من الاحتياطيات النقدية لدى المصارف وهذا يضعف من قدرتها على التوسع في عمليات الإقراض وخلق الودائع ويترتب على

انخفاض قدرة المصارف على منح الائتمان انخفاض حجم وسائل الدفع وتقليص الطلب على السلع والخدمات وانخفاض الأسعار والتقليل من حدة الضغوط التضخمية[1].

2- السياسات المالية

تعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الرئيسية لتحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصادي.و يقصد بالسياسة المالية : «طريقة تشكيل فرض الضرائب والإنفاق العام للمساعدة في تخفيف تذبذب الدورة الاقتصادية، والمساهمة في صيانة التنمية، وبناء اقتصاد ذي عمالة عالية، متحرر من التضخم العالي أو المتقلب [2].

و تكون السياسة المالية توسعية عندما تعمد الحكومة إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي بصورة مباشرة من خلال زيادة حجم نفقاتها، وبصورة غير مباشرة من خلال تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي، وتخفيض الضرائب على الأرباح بهدف تشجيع الإنفاق الاستثماري, **كما** تكون السياسة المالية انكماشية عندما تقوم الحكومة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصورة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبصورة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي.

بشكل عام تسعى الحكومة بإتباعها السياسة المالية (استخدام أدوات السياسة المالية)، **من** أجل تحقيق العديد من الأهداف أبرزها:

1- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم.

2- استغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المحلي، والتوصل إلى مستوى التوظف الكامل للاقتصاد المحلي، وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة.

3- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

وتتفرع السياسة المالية إلى ثلاث أدوات رئيسية، تتمثل في سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبية وسياسة القروض العامة، وكلها تساهم في معالجة التضخم وسنستعرضها كمايلي:

---

[1] سهير معتوق، مرجع سابق ص 218.

[2] ساموبلسون ونورد هاوس, مرجع سابق, ص656.

1-2 سياسة الإنفاق العام:

إن الإنفاق العام هو المرآة التي تعكس نشاط الدولة في واقع الحياة الاقتصادية، لذلك يعرف الإنفاق العام بأنَّه مجموع ما تدفعه الدّولة من نفقات من مختلف مؤسساتها بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة.ويمثل الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري أهم مكونات موازنة الدولة، حيث إن أي تزايد في حجم الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة يؤدي إلى حدوث عجز في موازنة الدولة وهذا بدوره يفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد. كما أن وجود التضخم يؤدي إلى زيادة العجز في موازنة الدولة[1] ، ويتم استخدام سياسة الإنفاق العام للحد من الضغوط التضخمية من خلال ضغط الإنفاق العام وذلك لتخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، كون خفض الإنفاق العام يعني خفض الإنفاق الاستثماري والجاري مما يقود لانخفاض مستويات الدخول وانخفاض مستويات الطلب الكلي على السلع والخدمات، الأمر الذي يساهم في تحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار، ولابد من الإشارة إلى انه في الاقتصادات المتقدمة تعمد الدولة إلى تخفيض إنفاقها الاستثماري كونها تمتلك بنية تحتية ضخمة وقطاع خاص قادر على تمويل عملية التنمية الاقتصادية باستثناء المشاريع الضخمة التي تقوم الحكومة بتمويلها، أما الاقتصادات غير المتقدمة فتعمد إلى ضغط حجم الإنفاق الجاري مما يؤدي إلى انخفاض حجم الطلب الكلي، ويعمل على تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار. يتأثر الإنفاق العام بمديونية الدولة وخاصة تلك التي تعنى بتوفير السلع الاستهلاكية التي لا يترتب عليها عائد يساهم في سداد تلك الالتزامات التي قد تزداد في حال انخفاض قيمة العملة الوطنية (كون السداد يتم بعملة أجنبية) في حال كانت الديون خارجية. كما أن عجز الموازنة العامة الذي يحصل نتيجة زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية كونه يمول غالباً عن طريق الإصدار النقدي أو عن طريق القروض الداخلية والخارجية.

2-2- السياسة الضريبية:

تمثل الضرائب أهم مصدر للإيرادات العامة في الموازنة إلى جانب القروض العامة وعوائد الطاقة وأملاك الدولة، وتتدخل الضرائب في معالجة التضخم من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية

---

[1] عبد المطلب عبد الحميدوآخرون، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر ، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990(القاهرة ، كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة ،1992 ص323.

أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة وبالتالي تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة الاستقرار إلى مستويات الأسعار.

وتقوم الدولة باستعمال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي[1]:

2-2-1-أثر الضرائب المباشرة

يزيد الطلب على السلع و الخدمات عن عرضها في حالة التضخم و هنا تستعمل الضرائب المباشرة من أجل تقييد الطلب. و يكون ذلك من خلال فرض ضرائب مباشرة على الدخول الموجهة للاستهلاك الكمالي. وعلى المشروعات الاستثمارية، أو من خلال توسيع القاعدة الضريبية لتشمل فئات لم تخضع من قبل للاستقطاعات الضريبية، وهذا ما يؤدي لانخفاض الدخول الحقيقية للأفراد وانخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية وبالتالي انخفاض الدخول التي تولدها هذه المشروعات، الأمر الذي يدفع نحو انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية و يتوقف ذلك على مرونة أسعار السلع من جهة و قدرة المؤسسات على التحكم في التكاليف من جهة أخرى.

2-2-2- أثر الضرائب غير المباشرة

يتميز هذا النوع من الضرائب بأنها تمد خزينة الدولة بالإيرادات بسرعة و بسهولة جبايتها وغزارة **حصيلتها**. وأنها تصيب جميع المكلفين و يصعب التهرب منها و بالتالي يستفاد من فعاليتها و توظيفها في معالجة التضخم من خلال ربطها بالعملية الاستهلاكية. إلا إن هذه العملية تستوجب مرونة في زيادة وتخفيض معدلاتها ووضوح في الأوعية الضريبية وتنامي الوعي الضريبي لدى المجتمع[2], غير أنه لا يجوز الإفراط في فرض الضرائب غير المباشرة كي لا تؤثر على مستويات الدخول وحدوث ضغوط تضخمية جديدة.

تقتضي ديناميكية السياسة الضريبية ضرورة بعمليات التخطيط والحساب الدقيق لعوامل الدّخل والإنفاق القومي، لضمان تحقيق التعادل ما بين الإنفاق الكلي المتوقّع، وقيمة الناتج الكلي المتوقع بعيداً عن التضخّم والانكماش.

---

[1] حميد بوزيدة، الضريبة و إنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري ،1988 - 1996 ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر . ص91 ، 92 .

[2] طه سعد علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 330.

2-3- سياسة القروض العامة(الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر السياسات المالية فعالية في معالجة التضخم، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية لدى الأفراد والقطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام[1]. ويتم هذا التحويل عن طريق عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب العام, وهذا ما يؤدي لامتصاص القوة الشرائية الزائدة من الأفراد والمؤسسات المالية غير المصرفية, الأمر الذي يساهم في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية الذي يفوق العرض الحقيقي للجهاز الإنتاجي المحلي ويعود الاستقرار إلى المستوى العام للأسعار, وهذه السياسة لاتؤدي إلى تقليص فجوة فائض الطلب في الأمد القصير وإنما في الأمد الطويل, وذلك من خلال الزيادة في الإنتاجية خاصة عند توجيه تلك القروض لتشغيل القوى الإنتاجية العاطلة ورفع مستوى التشغيل في الاقتصاد. ويتوقف مدى نجاح سياسة القروض العامة على مدى انتشار الوعي الادخاري لدى الأفراد والمؤسسات وارتفاع متوسط الدخل الفردي والحوافز الموجهة لزيادة المدخرات.

3- فعالية السياسات النقدية والمالية

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية و النقدية أساساً حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي. حيث يرفض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج (IS-LM) التي يفترض فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، وما يترتب على ذلك إعطاء النقود دورا ثانوياً في النشاط الاقتصادي في حين يرى دعاة السياسة النقدية أنّ التعديلات التي تحدث جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق واسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية، وكذلك الخدمات وهو مالا يستوعبه جوهر إظهار نموذج (IS-LM)هذا فضلا عن افتقاده للديناميكية وعدم ملاءمته للاقتصادات المفتوحة.

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص169.

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أنّ زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية و المالية و الخدمات و تتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار و الاستهلاك و بالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.

كما جادل أنصار السياسة النقدية أيضا حول آلية انتقال أثر السياسة المالية، و يرون أنها ليست بصورة مباشرة، كما هو معتقد عند أنصار السياسة المالية، بل ينصرف أثرها بصورة غير مباشرة من خلال سعر الفائدة و سرعة تداول النقود[1].

و قد انتهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية و أهميتها، التي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد[2]. كما اتفقوا مع أنصار السياسة النقدية على عدم الاستناد على سعر الفائدة كمؤشر رئيسي للسياسة النقدية واستبدلوه بمعدل النمو في عرض النقود كمؤشر أفضل للسياسة النقدية. كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية و خاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود، و بهذا الشكل تقاربت و جهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياستين بصورة كبيرة و انحصرت الخلافات في أضيق الحدود.

لقد رافق ذلك ظهور فريق ثالث رفض التحيز لأي من السياستين على حدا بل يؤيد المزج بينهما بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة و حسب اعتقادهم يعد تحديد أي السياستين أكثر أهمية من الأخرى شيء غير مقبول إذ أن الأهم هو اختيار التوليفة المناسبة و لهذا فإن كل سياسة اقتصادية يجب أن تتسلح بأدوات مساوية للأهداف أي أنه بقدر ما لدينا من أهداف بقدر ما ينبغي أن يكون لدينا من أدوات لتحقيق هذه الأهداف. وقد قام الاقتصادي الكندي مندل بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس و قواعد السياسات المختلطة موضحاً أن الأدوات المختلفة ينبغي استخدامها لبلوغ الأهداف التي يكون لها التأثير المباشر عليها، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيراً مباشراً مع

---

[1] جيمس جوارتيز، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1998، ص432.

[2] مايكلابدجان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات, دار المريخ, الرياض, 1998 ، ص237.

ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً على التوازن الداخلي و تأثيراً غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي(1).

على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياسات النقدية والمالية في علاج التقلبات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع. كما لم يرو ضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجوب ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعا للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذلك درجة التقدم الاقتصادي و نوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة، و كذلك درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ونظام سعر الصرف السائد(2). كما أن استخدام بعض الأدوات النقدية والمالية, لايعني ترك باقي الأدوات دون تطوير, فلابد من متابعة تطوير كل الأدوات , كي تصبح قابلة على التأثير عند اللجوء إليها.

(1)S. Mitra, mony and Banking- theory: analysis ans poliey. A text book of readings" Random house- 1970, PP 515-516 – 606- 607.

(2) حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986، ص328.

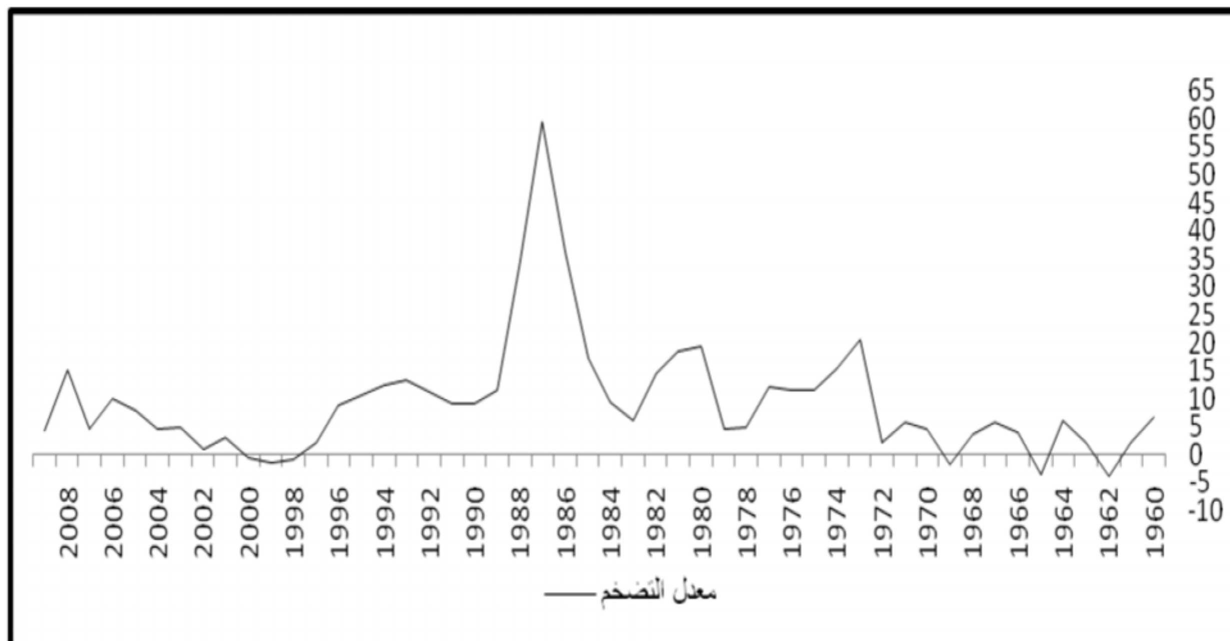
الفصل الثاني

التضخم في الاقتصاد السوري

تمهيد: تاريخ التضخم في الاقتصاد السوري

يتعدى التضخم في سورية **من كونه** ظاهرة نقدية **ليمثل** ظاهرة هيكلية، برزت أبعادها من خلال الإصلاحات الاقتصادية. وينسحب التضخم إلى فترات طويلة من تاريخ الاقتصاد السوري, حيث ترافق مع سعي الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية, حيث ظهرت آثاره في النصف الثاني من عقد الثمانينيات نتيجة الهبوط الحاد في سعر صرف الليرة السورية تجاه العملات الأخرى وتدني قوتها الشرائية, وانخفاض مستوى الأجور الحقيقية. ويبين الشكل رقم (1) تطور معدلات التضخم منذ عام 1960, حيث سجلت معدلات قياسية بواقع 60% في عام 1987. وفي بداية حقبة التسعينيات ألقى التضخم بكاهله الثقيل على مستوى المعيشة, لكن تثبيت الأجور الاسمية ساعد إلى حد كبير في تقييد الطلب الكلي مما أدى لتراجع التضخم إلى معدلات سلبية افتتح بها الاقتصاد السوري الألفية الثالثة.

الشكل البياني رقم (1) يبين تطور معدلات التضخم 1960 - 2009



المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي منذ عام 1970 والمجموعات الإحصائية 2000- 2009

المبحث الأول: قياس التضخم في الاقتصاد السوري.

تتعدد مقاييس التضخم في الاقتصاد, وتتميز من حيث الأهمية والمصداقية إلا وبشكل عام يتم الاعتماد على معدلات التضخم المحسوبة من الأرقام القياسية كونها تعكس تغيرات الأسعار بشكل فوري ونستعرض فيمايلي معدلات التضخم الأساسية المحسوبة من واقع الاقتصاد السوري.

1- معدل تضخم أسعار المستهلك CPI

يعتبر من أهم مقاييس التضخم في الاقتصاد ويعبر عن قياس تكلفة مشتريات المستهلك ممثلة بسلة من السلع والخدمات [1], ويتم تثقيل هذه السلة بأوزان تمثل الأهمية النسبية للسلع في سلة الأسعار المنتقاة , ويمثل معدل التغير الديناميكي السنوي في الرقم القياسي للأسعار معدل تضخم أسعار المستهلك الذي لا يعكس مدى تطور الاتجاهات التضخمية في الأجل الطويل وذلك من جراء التصحيح الذي يطرأ على اعتماد سنة الأساس عند حسابه. ويمكن استنتاجه من خلال العلاقة التالية[2]:

$$\text{Inflation rate} = \frac{\text{CPI in year 2} - \text{CPI in year 1}}{\text{CPI in year 1}}$$

1- 1- تحليل سلة السلع والخدمات:

تختلف سلة السلع والخدمات الداخلة في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك من اقتصاد لآخر, وتختلف الأوزان التي يتم بها تثقيل كل سلعة من السلع الداخلة في تلك السلة وذلك تبعاً لأهميتها النسبية وحجمها في إجمالي إنفاق الأسرة والذي يتحدد بدوره وفقا لمصادر الدخل والمسكن والعادات الاجتماعية. وبشكل عام تقسم السلع التي تدخل في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى ثلاثة أقسام : السلع غير المعمرة – السلع المعمرة – الخدمات.

(1) David miles. Andrew scott, Macroeconomics, 2ED, Wiley, UK, London, 2005, p 261.

(2) N.Gregory Mankiw, principles of economics, 2 ED, Harcourt, USA, 2001 , P515.

1-1 -1- سلة السلع والخدمات القديمة:

تتضمن هذه السلة 211 مادة مبوبة في 14 **بند,** شكل الغذاء فيها مانسبته 65% من إجمالي نفقات الأسرة, أي ما يقارب الثلثين كما هو مبين في الجدول رقم (1) في حين شكلت السلع المعمرة 1% والإيجار 0.16 % .

الجدول رقم (1) يبين معدلات التضخم لمكونات سلة السلع والخدمات لسنة الأساس 2000 في الفترة بين عامي 2005 - 2002

2005		2004		2003		2002			
مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	التثقيلات	مكونات السلة
5.1	7.9	3.6	5.6	2.5	3.9	-1.2	-1.9	65	الغذاء
0.06	0.82	0.06	0.83	0.6	9.1	0.7	10	7	الوقود والإضاءة
0.06	5.6	0.03	2.9	0.04	3.9	0.01	1	1	الاحتياجات الشخصية
0.4	14.7	0.1	4.8	0.09	2.9	0.03	1	3	موادوأدوات نظافة
0.3	7.9	0.1	4.1	0.4	10.9	0.2	4.8	4	معالجة وأدوية
0.1	14.6	0.09	9.1	0.2	17.9	0.1	10.9	1	التعليم والثقافة والترفيه
0.07	2.4	0.05	1.6	0.3	11.8	0.2	7.8	3	النقل والمواصلات
0.07	6.9	0	0	0.1	12.6	0.01	1	1	خدمات شخصية
0.6	4.8	0.1	1	0.5	4	-0.2	-1.9	12	الكساء
0.03	2.7	0.01	0.9	0.08	6.9	0.02	2	1.2	بياضات ومناشف
0.2	8.4	0.1	8.1	0.02	1	0	0	2	الأثاث والأدوات المنزلية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	لعب وأدوات تسلية
0.02	1.9	0.04	3.9	0	0	0.03	3	1	السلع المعمرة
0.03	20.9	0.01	8.1	0.03	18.1	0.006	3.9	0.16	الإيجار
7.04		4.3		4.9		-0.09		100	كلي

المصدر: المجموعات الإحصائية السورية 2003 – 2006, إحصاءات الأسعار والتجارة الداخلية, الرقم القياسي لأسعار التجزئة, معد من قبل الباحث.

فبالاطلاع على البيانات في الجدول رقم (1) والذي تم اعتماد سنة 2000 كسنة أساس فيه, نجد أن أسعار المواد الغذائية سجلت معدل 1.9- %عام 2002 وبدأ يرتفع حتى وصل في عام 2005 إلى

7.9% حيث بلغت مساهمة معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية 72% من معدل التضخم الكلي لعام 2005 كما تشير بيانات الجدول. ويعود ارتفاع أسعار الغذاء بشكل رئيسي لتمدد الطلب على السلع الغذائية المستثير للتضخم مما جعل أسعارها تفقد استقرارها النسبي الذي وصلت إليه في العام 2003. وجاء هذا التمدد نتيجة لعدة محرضات أهمها الخروج من حالة الركود التي مر بها الاقتصاد السوري منذ أواخر التسعينيات وحتى مطلع العام 2004, وكذلك دخول مستهلكين جدد إلى السوق السورية بعد احتلال العراق في عام 2003 وبدء نزوح بعض العراقيين باتجاه سورية. كما لعب غياب الرقابة الحكومية المباشرة على الأسعار دورا مهما في التلاعب بالأسعار, وكذلك التوقعات التي سادت مع بدء الحراك الحكومي في الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. أما من جانب استجابة الإنتاج لتمدد الطلب على السلع الغذائية فكانت استجابة سلبية كون القطاع الزراعي حقق ثباتاً في معدل نموه في العام 2004 نتيجة تراجع نمو الإنتاج النباتي بمعدل سلبي 3.9- % و كذلك تراجع إنتاج الصناعات الغذائية الذي حقق معدل نمو سلبي بمقدار 5.1-%[1] . كما أثر ارتفاع أسعار الصرف للدولار واليورو سلباً على أسعار بعض المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية. ويمكننا ملاحظة معدل تضخم مرتفع في المكونات الأخرى كبند التعليم حيث بلغ 14.6 % عام 2005 وجاء ذلك نتيجة للإصلاحات التي شهدها القطاع التعليمي وكذلك حققت أسعار الأثاث والأدوات المنزلية ارتفاعا بمعدل 8% تقريباً استقر بـ عامي 2004 – 2005. أما التضخم الملحوظ هو الذي وصلت إليه أسعار الإيجارات في العام 2005 بمعدل 20.9 % والذي كان كنتيجة مباشرة لحركة نزوح العراقيين إلى سورية بدءاً من العام 2004, وتنشيط حركة الإعمار والبناء في جميع المحافظات السورية بسبب التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصرف العقاري.

[1] المجموعة الاحصائية السورية 2008 , المكتب المركزي للاحصاء, سورية, دمشق, 2008 , ص 105 جدول2\4 , ص 158 جدول 5\1.

1- 1- 2- سلة السلع والخدمات الجديدة:

تتضمن هذه السلة 775 سلعة وخدمة موزعة على **13 بند.** وجميع هذه السلع والخدمات اشتمل عليها تصنيف الاستهلاك الشخصي حسب الغايات COICOP (الصادر عن قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة). وشكل الإنفاق على الغذاء والمشروبات غير الكحولية وفقاً لمسح دخل ونفقات الأسرة للعام **2004 مانسبته 41.9 %** من إجمالي إنفاق كل أسرة أي أقل من النصف في حين ارتفع نصيب الإنفاق على السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى إلى **22.1% مما** يزيد من الأهمية النسبية لأسعار الإيجارات عند احتساب معدل التضخم الكلي.

الجدول رقم (2) يبين معدلات التضخم لمكونات سلة السلع والخدمات لسنة الأساس 2005 في الفترة بين عامي 2005 - 2009

		2006		2007		2008		2009		*2010	
مكونات السلة	التثقيلات	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون	معدل التضخم	مساهمة كل مكون
الغذاء والمشروبات غير الكحولية	41.9	12.2	5.11	8.9	3.72	20.5	8.58	0.7	0.3	4.8	2.01
الملابس والأحذية	8.5	14.6	1.24	1.7	0.14	9.4	0.8	-2.4	-0.2	4.8	0.4
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	22.1	5.8	1.28	2.5	0.55	10.8	2.4	7.5	1.7	1.9	0.4
التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية المنزلية	6.1	10.5	0.64	1.6	0.1	13.4	0.8	5.1	0.3	5	0.3
المشروبات الكحولية والتبغ	2.2	3.7	0.08	-1	-0.02	12.9	0.3	7.8	0.2	10	0.2
الصحة	6.2	14.6	0.91	-1.7	-0.1	6.4	0.4	1.9	0.1	4.7	0.3
النقل	3.2	10.4	0.33	0.09	0.003	37	1.2	13.2	0.4	0.1	0.003
الاتصالات	2.7	-1.8	-0.05	-2.8	-0.07	-6.7	-0.2	0	0	1	0.02
الترويج والثقافة	1.7	4.14	0.07	-3.1	-0.05	5.7	0.1	3.7	0.06	3.3-	0.05
التعليم	1	10.3	0.1	3.1	0.03	5.3	0.05	3.8	0.03	18.1	0.2
المطاعم والفنادق	1.8	7.9	0.14	3.2	0.06	9.8	0.2	6.5	0.1	9.8	0.2
سلع وخدمات متنوعة	2.8	7.2	0.2	1.6	0.04	8.9	0.3	-10.1	-0.2	5.6	0.2
الترويج والثقافة غير المربحة	0	0	0	16.5	0	0	0	10.8	0	70.3	0
كلي	100		10.13		4.6		15.2		2.8		4.3

المصدر :المجموعة الإحصائية السورية 2009. أخر الأرقام الإحصائية, موقع المكتب المركزي للإحصاء, معد من قبل الباحث.

حققت أسعار الغذاء والمشروبات غير الكحولية معدل تضخم تراكمي بمقدار 47% ومعدل تضخم وسطي 9.4%, ويمكن تفسير ذلك من خلال بيانات الجدول رقم (2) الذي اعتمدنا فيه على معدل النمو السنوي المتحرك, حيث نلاحظ التضخم الهائل الذي حققته السلع الغذائية والمشروبات غير الكحولية في عام 2008 بواقع 20.5 % بسبب ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً بدءاً من العام 2006 والتي سجلت معدل نمو 23.2% عام 2006 و14.1% عام 2007 و 14.6% عام 2008 [1] وقد انخفض تضخم أسعار الغذاء بشكل حاد عام 2009 ليسجل معدل 0.7% وتشكل مساهمته في معدل التضخم الكلي 0.3% وهي أقل مساهمة للغذاء خلال الفترة 2002 -2010 , إلا أنه اتجه تصاعدياً في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2010, حيث سجل في آذار 4.8% وساهم بحدود 2% من معدل التضخم الكلي. وفيما يتعلق بباقي المكونات, فقد شهد مكون السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً بأسعارها بمعدل 10.8% عام 2008 وذلك استمراراً لتأثرها بصدمة الطلب التي بدأت في العام 2004. لكن انخفض هذا المعدل عام 2009 ليصبح 7.5% ويساهم بالدرجة الأولى في معدل التضخم الكلي لنفس العام بواقع 1.7%, إلا أنه تراجع إلى معدل 1.9% في آذار 2010 نتيجة الركود في سوق العقارات, أما فيما يتعلق بمكون الملابس والأحذية فيتضح لنا أن أسعارها ارتفعت بوتائر عالية خلال الأعوام 2006 – 2008 وبلغ معدل تضخمها 14.6% و9.4% على التوالي, ويعود ذلك إلى سعي المنتجين المحليين والخارجيين لنقل الزيادات السعرية بشكل كامل إلى المستهلكين, لكن انخفضت أسعار الأحذية والملابس بشكل حاد عام 2009 بمعدل2.4- %.

وساهم مكون النقل في ارتفاع معدلات التضخم للسنوات المذكورة وكانت أعلى مساهمة له في معدل التضخم الكلي في عام 2008 بواقع 1.2%. وهكذا يتبين لنا حدوث ارتفاع في جميع مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتي رافقت الزيادة في الرقم القياسي العام, الأمر الذي يشير لحدوث ارتفاع حقيقي في المستوى العام للأسعار وعدم اقتصار الزيادة على أسعار بعض السلع دون غيرها.

---

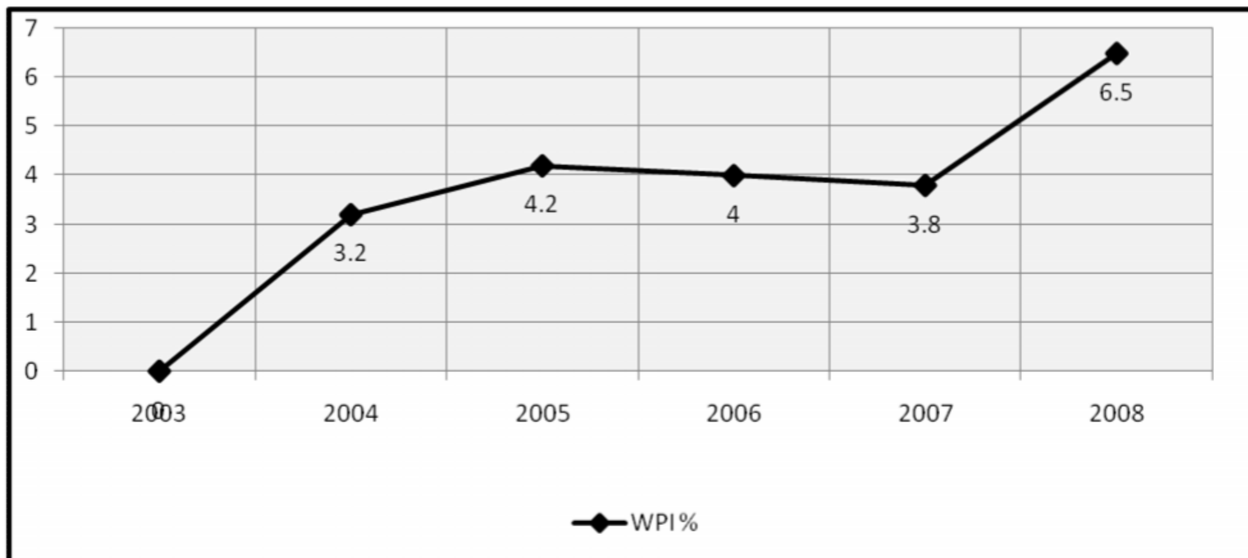
[1] تحديث أفاق الاقتصاد العالمي, صندوق النقد الدولي, موقع الصندوق على شبكة الانترنيت, حزيران 2008 , ص4, جدول 1

كما أن الزيادة في الأسعار سادت جميع السنوات وان كانت بمعدلات متباينة إلا أن العام 2008 **كانت** له النصيب الأكبر من الزيادة حيث وصل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك إلى 132.4 %. وبلغ معدل التضخم الكلي التراكمي وفق السلة القديمة 16.4 % ووفق السلة الجديدة 32.7% وكانت لمعدلات تضخم الغذاء الدور الأساسي.

2- معدل تضخم أسعار الجملة WPI

يتم إعداد هذا الرقم بناء على البيانات الإحصائية الحكومية, ويشتمل على أهم المجموعات السلعية والخدمية، وسنعتمد هنا على الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس (لاسبير) كونه يعبر عن أثر التغير في السعر, على افتراض أن الكميات المشتراة في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة[1].

الشكل البياني رقم (2) يوضح تطور معدل تضخم أسعار الجملة WPI بـ 2002 - 2008



المصدر: الإحصاءات الاقتصادية والنقدية 2009, الرقم القياسي لأسعار الجملة, مصرف سورية المركزي معد من قبل الباحث.

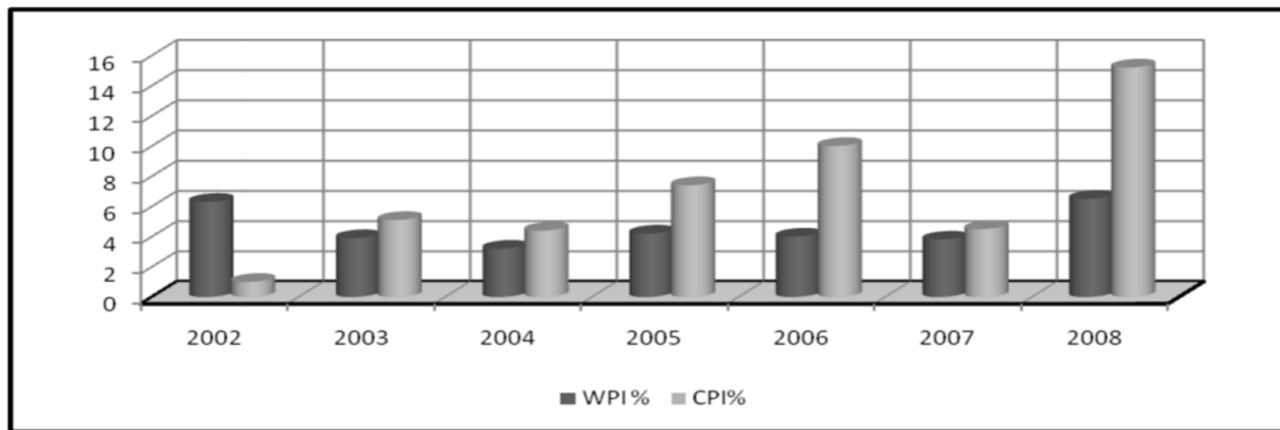
ويوضح لنا الشكل البياني رقم (2) تباطىء وتيرة تضخم أسعار الجملة خلال الفترة 2005 – 2007, ولكنه سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2008 بواقع 6.5%, ويرجع ذلك لتضخم أسعار الجملة

(1)

للمواد الغذائية بواقع 6 % خلال عام 2008 نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية, وضعف المواسم الزراعية نتيجة مواسم الجفاف ونقص الأمطار.

وعند دراستنا للعلاقة بين معدل تضخم أسعار المستهلكين ومعدل تضخم أسعار الجملة, **يوضح لنا** الشكل رقم (3) اتساق معدلات تضخم أسعار الجملة مع معدلات تضخم أسعار المستهلكين في عامي 2007 و2008 واتجاهها اتجاهاً تصاعدياً, ويعزى ذلك إلى رفع الدعم الذي أثر على أسعار الغذاء بشكل رئيسي.

الشكل رقم (3) يعكس العلاقة بين معدلات تضخم أسعار المستهلكين والجملة 2002 - 2008



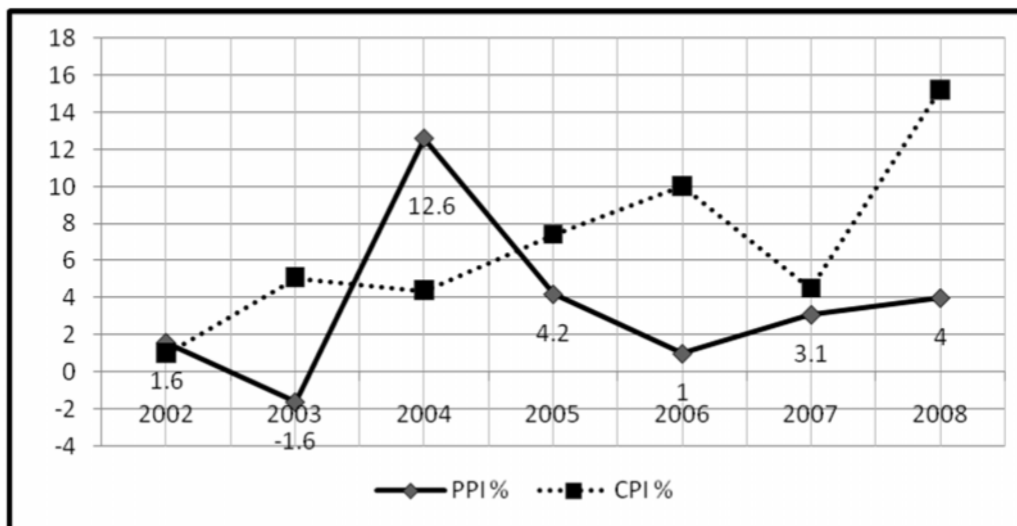
المصدر:المجموعات الإحصائية السورية 2008 و 2009 والنشرات الربعية 2008 و 2009, معد من قبل الباحث.

3-معدل تضخم أسعار المنتجين:

توجد ثلاثة مؤشرات لأسعار المنتجين (PPI_S). وهو عبارة عن متوسط الأسعار التي يتلقاها المنتجون. يتضمن المؤشر الأول المواد الأولية, ويغطي الثاني السلع الوسيطة, بينما يغطي الأخير السلع المنتهية, **كما** لاتتضمن مؤشرات PPI_S كل سلع المنتجين , ولمن بشكل أساسي السلع الزراعية والصناعية.

وتعكس مؤشرات PPI_S وCPI نفس النسبة من التضخم في الفترة القصيرة, وتظهر PPI_S عادة قبل CPI, أي تزداد أسعار المنتجين قبل أن تنعكس على أسعار المستهلكين, وبالتالي تعتبر PPI_S **كدليل** للتغيرات المتوقعة في مؤشر أسعار المستهلكين.

الشكل رقم (4) يوضح تطور معدل تضخم أسعار المنتجين في قطاع الصناعة 2002 – 2008



المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث

يوضح لنا الشكل رقم (4) أن التضخم في أسعار المنتجين في قطاع الصناعة كنموذج يسبق التضخم في أسعار المستهلكين, وقد بدأت أسعار المنتجين في قطاع الصناعة بالارتفاع المستمر منذ العام 2004, ووصلت عام 2004 إلى 12.6%,وانخفض إلى 1% عام 2006 ليرتفع في العام 2008 إلى 4%.

4- مثبط الناتج المحلي الإجمالي

يعمل مثبط الناتج المحلي كمقياس لمجمل مستوى السعر, ويأخذ في الاعتبار السلع التي يتم انتاجها محلياً, ولايميز بين أسعار الجملة أو التجزئة, ويمتاز عن معدل تضخم أسعار المستهلكين من كونه لايأخذ باعتباره أوزان للسلع والخدمات, ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية[1]:

GDP Deflator = (Nominal GDP/Real GDP) x 100

حيث أن :GDP Deflator : يمثل مثبط الناتج المحلي

(1) N.Gregory Mankiw, , 2001,P503.

Nominal GDP: يمثل الناتج الاسمي.

Real GDP: يمثل الناتج الحقيقي.

وبدراسة الأرقام الواردة في الجدول رقم (3) نجد أن مثبط الناتج المحلي أخذ بالتزايد المستمر خلال الفترة (2002 – 2009), حتى وصل إلى 1.71 عام 2008 لكنه تباطىء ارتفاعه تقديرياً في عام 2009 ليبلغ 1.75, وبلغ وسطي المثبط 1.31 ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي طرأت على المستوى العام للأسعار, حيث بلغ معدل التضخم المحسوب على أساسه أعلى قيمة له في عام 2007 بواقع 12.1% وأدنى قيمة له بشكل تقديري في عام 2009 بواقع 2.3%. وبالرغم من أهمية هذه الأرقام إلا أنها تشير للتضخم الظاهر دون الإشارة للتضخم المكبوت على اعتبار أن الناتج الاسمي ينمو بشكل أسرع من نمو الناتج الحقيقي وكون النمو في الناتج الاسمي يشمل الارتفاع في كل من الأسعار والإنتاج وهذا مايجعله يعبر عن زيادة الإنتاج بصورة مبالغ فيها[1].

الجدول رقم (3) يوضح تطور مثبط الناتج المحلي 2002 – 2009 (القيمة مليون ل.س)

معدل التضخم %	GDP Deflator	Real GDP	Nominal GDP	السنوات
	1.004	1012726	1016519	**2002**
4.6	1.05	1018708	1067265	**2003**
10.5	1.16	1089027	1263139	**2004**
11.2	1.29	1156714	1493766	**2005**
8.5	1.4	1215082	1698480	**2006**
12.1	1.57	1284035	2017825	**2007**
8.9	1.71	1339286	2291529	**2008**
2.3	1.75	1392857	2443000	**2009***

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية,*تقديري, معد من قبل الباحث.

[1] ساموبلسون و نورد هاوس, مرجع سابق, ص458.

5- قياس التضخم في الكتلة النقدية

ينشأ التضخم النقدي بشكل عام من خلال زيادة الكتلة النقدية بمعدلات تفوق الزيادة في الكتلة السلعية, ويتميز عن أنواع التضخم الأخرى بأنه لاينعكس على الاقتصاد بشكل فوري كالتضخم السعري, ويعتبر الإفراط في العرض النقدي نتيجة إتباع السياسة النقدية النهج التوسعي أحد أهم الأسباب المنشئة له. وفيمايلي أهم الطرق التي تقيس التضخم النقدي في الاقتصاد السوري:

5 -1- طريقة معامل الاستقـــرار النقـــدي

تستند هذه الطريقة إلى منطق النّظرية الكمية الحديثة حيث ربط الاقتصادي ميلتون فريدمان حدوث التضخم باختلال العلاقة بين الزيادة في كمية النقود والزيادة في الناتج المحلي الحقيقي, أي أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج المحلي الحقيقي, يتحول ذلك في **شكل فائض طلب,** فيحدث اختلال حقيقي بين السوق النقدية والسوق السلعية, مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع, مع الآخذ بعين الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدّخل أو الناتج القومي، وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النّقود أو سرعة دورانها[1]. وطبقاً لهذه النّظرية فإنَّ الاستقرار النّقدي يتحقّق عموماً إذا تعادل معدّل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغيّر في الناتج المحلي الحقيقي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معادلاً للصّفر، ويمكننا توضيح هذا بالعلاقة الرياضية التاليـــة[2]:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث B : معـــامل الاستقرار النقدي.

---

[1] منهل شوتر، رضوان العمار، النقود والبنوك، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان،1996، ص173- 174.

[2] محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص315.

$\frac{\Delta M}{M}$: معدل التغير في العرض النقدي M2.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل التغير في النّاتج المحلي الحقيقي.

ونناقش ثلاث حالات وهي:

- إذا كان B= 0 ⟸ أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، أي أن هناك استقرار نقدي.
- إذا كان B > 0 ⟸ وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة.
- إذا كان B < 0 ⟸ وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسّلع والخدمات، وهو ما يؤدّي إلى انخفاض الأسعار.

الجدول رقم(4) يوضح تطور معامل الاستقرار النقدي 2002 - 2009

B%	ΔM/M %	M	ΔY/Y%	Y	السنوات
		875427		1012726	2002
7.1	8.1	946756	1	1018708	2003
6.5	13.4	1073550	6.9	1089027	2004
5.6	11.8	1200692	6.2	1156714	2005
4.2	9.2	1310694	5	1215082	2006
6.7	12.4	1472608	5.7	1284035	2007
8.2	12.5	1656100	4.3	1339286	2008
5.2	9.2	1808476	4	1392857	*2009

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009, المكتب المركزي للإحصاء,* تقديري, معد من قبل الباحث.

ومن خلال الجدول رقم (4) يتضح ارتفاع معامل الاستقرار النقدي خلال جميع سنوات الفترة المدروسة (2002-2009), **حيث بلغ متوسطه 6.2%**, وكانت أعلى قيمة له في عام 2008 بواقع 8.2%, ويتوقع أن يصل إلى 5.2% عام 2009, الأمر الذي يشير إلى أن المعدل السنوي لنمو العرض النقدي M2 يفوق المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي الحقيقي, وأيضا خلال الفترة المذكورة نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للعرض النقدي M2 **بلغ** 11.2% بينما بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي

الحقيقي 4.8 %, وهذا مايفسر اختلال العلاقة بين نمو العرض النقدي M2 ونمو الناتج المحلي الحقيقي, وهذا ما دفع إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات, و أدى تلقائياً إلى ارتفاع الأسعار المحلية.

5- 2- طريقة فائض المعروض النقــدي

يتحقق فائض المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها بصورة نقدية[1]. ويعتمد صندوق النقد الدولي على هذه الطريقة لقياس فائض المعروض النقدي وفق المعادلة الرياضية التالية[2]:

$$G = \Delta M - \left(\frac{M}{GDP} \times \Delta GDP \right)$$

حيــث أن :

G: تمثل الفجوة التضخمية.

ΔM: تمثل التغير في عرض النقودM2.

M: تمثل عرض النقود(M2)

GDP: تمثل الناتج المحلي الإجمالي.

ΔGDP : تمثل التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

وعند دراستنا لهذه الطريقة سنتطرق لحساب فائض المعروض النقدي بالأسعار الثابتة وفائض المعروض النقدي بالأسعار الجارية (التضخم المكبوت).

---

[1] نبيل الروبي، مرجع سابق, ص239 – 240.

[2] رمزي زكي, مشكلة التضخم في مصر, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, 1980, مرجعسابق ص 154.

الجدول رقم(5) يوضح تطور فائض المعروض النقدي بالأسعار الثابتة 2002 - 2009 (مليون ل.س)

G / RGDP	RG	(M /RGDP) ΔRGDP	M / RGDP	ΔM	M	ΔRGDP	RGDP	السنوات
					875427		1012726	2002
6.4	65766	5563	0.93	71329	946756	5982	1018708	2003
5.3	57178	69616	0.99	126794	1073550	70319	1089027	2004
4.9	56748	70394	1.04	127142	1200692	67687	1156714	2005
3.9	46965	63037	1.08	110002	1310694	58368	1215082	2006
6.4	82618	79296	1.15	161914	1472608	68953	1284035	2007
10.3	138290	68511	1.24	183491	1656100	55251	1339286	2008
5.9	82722	69642	1.3	152364	1808476	53571	1392857	2009

المصدر: النشرات الربعية للسنوات المذكورة, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

الجدول رقم(6) يوضح تطور فائض المعروض النقدي بالأسعار الجارية(التضخم المكبوت) 2002 -2009

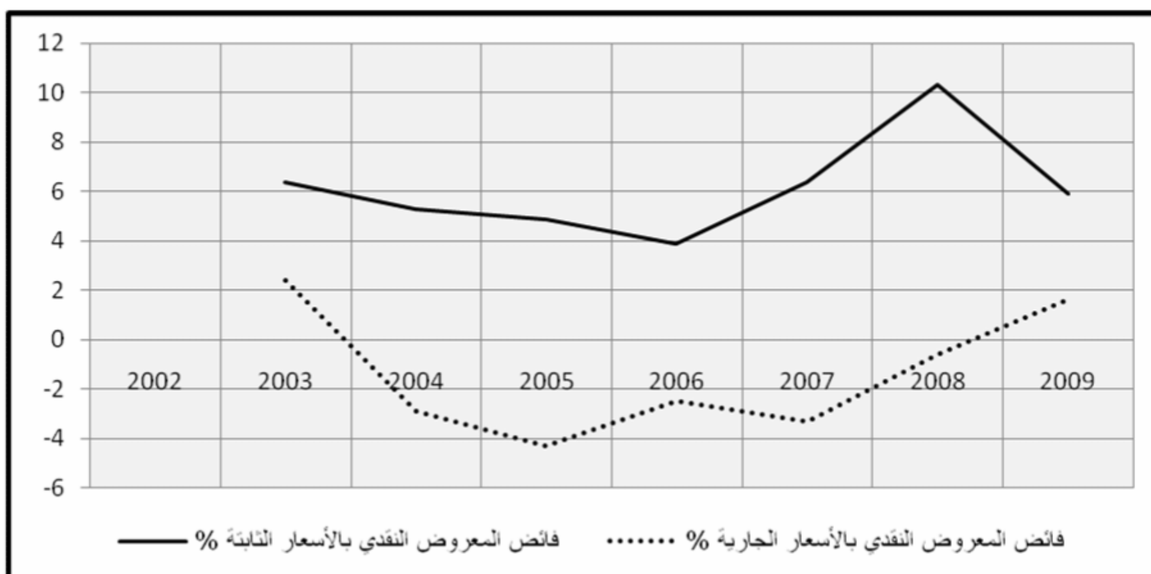
(مليون ل.س)

G/NGDP	NG	(M2/NGDP)ΔNGDP	M2/NGDP	ΔM2	M2	ΔNGDP	NGDP	السنوات
			0.86		875427		1022303	2002
2.4	25692	45637	0.88	71329	946756	51860	1074163	2003
-2.9	-37025	163819	0.85	126794	1073550	192728	1266891	2004
-4.3	-64497	191639	0.8	127142	1200692	239549	1506440	2005
-2.5	-42869	152871	0.77	110002	1310694	198534	1704974	2006
-3.3	-66467	228381	0.73	161914	1472608	312851	2017825	2007
-0.6	-13576	197067	0.72	183491	1656100	273704	2291529	2008
1.6	40276	112088	0.74	152364	1808476	151471	2443000	2009

المصدر: النشرات الربعية للسنوات المذكورة, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (5) إلى زيادة العرض النقدي M2 بـ عامي 2002 -2008 بنسبة 91.4 %.كما تشير الأرقام إلى أن التغير في العرض النقدي M2 قد فاق التغير في حجم الطلب على النقود خلال جميع السنوات المذكورة وهذا يعني اختلال العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها وبالتالي المساهمة في زيادة الفجوة التضخمية من 65766 مليون ل.س عام 2003 إلى 138290 مليون ل.س عام 2008 ويقدر أن تنخفض إلى 82722 مليون ل.س في عام 2009, كما بلغت نسبة فائض المعروض النقدي من الناتج الحقيقي 10.3 % عام 2008 و5.9% تقديرياً في عام 2009, بعد أن كانت بحدود 3.9% عام 2006 وإذا ما استمرت هذه الفجوة بالازدياد فإنها ستشكل ضغطاً على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي و الطاقة الاستيرادية للاقتصاد السوري. ومن ناحية أخرى سعت السياسة النقدية إلى عدم كبت التضخم من خلال القيود الإدارية والحد من حرية العوامل الاقتصادية, والتي تعتبر إجراءات مؤقتة للحد من الضغوط التضخمية, حيث من خلال حساب فائض المعروض النقدي بالأسعار الجارية (التضخم المكبوت) كما هو واضح في الجدول رقم (6) نجد أن نسب فائض المعروض النقدي بالأسعار الجارية سجلت قيم سالبة في الفترة 2004 – 2008 وصلت إلى 4.3-% عام 2005 في حين بلغت 0.6-% في عام 2008, وبالتالي قامت السياسة النقدية بضبط العرض النقدي وعدم التدخل مباشرة في تحديد الأسعار, فساهمت بذلك في تخفيض التضخم المكبوت وجعله سالب ولا يؤثر في اندفاع الطلب الكلي. لكن يقدر في عام 2009 أن يرتفع التضخم المكبوت إلى 1.6%. ويوضح الشكل البياني رقم (5) التباعد بين معدلي فائض المعروض النقدي بالأسعار الثابتة وبالأسعار الجارية في الأعوام 2005 – 2006 – 2007 . حيث كانا متعاكسا في اتجاه التغير وهذا ما يعتبر مؤشر ايجابي في حين سلكا سلوكاً متزامناً في عام 2008.

الشكل رقم (5) يوضح تطور فائض المعروض النقدي بالأسعار الثابتة والجارية 2002 -2008



المصدر: النشرات الربعية للسنوات المذكورة, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

6- قياس التضخم بسبب جذب الطلب

يحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوباً بالأسعار الجارية عن الناتج المحلي الحقيقي وهذا ما يعبر عنه بفائض الطلب، حيث حدد كينز فائض الطلب في أسواق السلع دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع يحدث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج، وهذا ما رفضته المدرسة السويدية، التي اعتبرت أن الفجوة التضخمية هي محصلة لاختلال التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج في آن معاً[1]. يقاس معدل تضخم الطلب من خلال معيار فائض الطلب الذي يمثل الفرق بين الطلب الكلي محسوباً بالأسعار الجارية والعرض الحقيقي محسوباً بالأسعار الثابتة[2], وهذا

---

[1] نايف الشبول، التضخم في الاقتصاد الأردني, رسالة ماجستير, جامعة عين شمس, القاهرة, 1981, ص41.

[2] نبيل الروبي، مرجع سابق، ص243.

المعيار يتفق مع التحليل الكينزي في حالة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، ويمكن صياغة معادلة فائض الطلب وفق المعادلة التالية[1]:

$$Dx = (Cp + Cg + I + E) - Y \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Dx: إجمالي فائض الطلب.

Cp: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

Y: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

هنا E تمثل التغير بالمخزون ويتم معالجتها مع إجمالي الاستهلاك.

تبين المعادلة السابقة إجمالي فائض الطلب الذي ينعكس في صورة في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة.

ويمكننا تقسيم إجمالي فائض الطلب إلى قسمين:

- الجزء يمكن إشباعه من خلال التوسع بالواردات الذي بدوره يحدث عجز في الميزان التجاري.
- الجزء الثاني ويعبر عنه بصافي فائض الطلب الذي يمثل ضغطاً تضخمياً يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع، ويمكن توضيحه بالعادلة التالية:

$$Dxn = (A + X) - (Y + M)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2).$$

حيث رمزنا لمجموع الإنفاق القومي بالرمز A و X للصادرات, M للمستوردات.

---

[1] رمزي زكي، مرجع سابق (1980) ، ص 159 – 160.

الجدول رقم(7) تطور صافي فائض الطلب الكلي المحلي (2002 -2008)

Dxn/Y	Dxn	M + Y	X + A	M	X	A	E	I	Cg	Cp	Y	السنوات
	-4550	1248480	1243930	235754	301553	942377		206416	124785	611176	1012726	**2002**
5	52913	1255476	1308389	236768	265039	1043350		249681	144072	649597	1018708	**2003**
9	99765	1478033	1577798	389006	346166	1231632	-50814	274500	197909	810037	1089027	**2004**
21	242255	1659083	1901338	502369	424300	1477038	-69448	346737	206631	993118	1156714	**2005**
33	397672	1746406	2144078	531324	505012	1639066	-50056	371519	194937	1122666	1215082	**2006**
48	611910	1968592	2580502	684557	579034	2001468	148802	412136	248300	1192230	1284035	**2007**
61	817600	2178705	2996305	839419	707798	2288507	214810	408725	274879	1390093	1339286	**2008**

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009, المكتب المركزي للإحصاء.

وبدراسة الجدول رقم (7) يتبين ارتفاع إجمالي الطلب في الاقتصاد السوري خلال السنوات 2003 – 2008. حيث ارتفع من 942377 مليون ل .س عام 2003 إلى 2288507 مليون ل. س عام 2008, أي بزيادة قدرها 1346130 مليون ل.س و بنسبة 143 %, وهذا يفوق قدرة العرض الحقيقي, مما دفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.

وتعكس نسبة صافي فائض الطلب إلى الناتج الحقيقي نسبة الفجوة التضخمية, التي تعكس بدورها الضغط الشديد على العرض الحقيقي من السلع والخدمات كلما كبرت قيمتها, ومن خلال الجدول المذكور نجد أن هذه النسبة ارتفعت من 5% عام 2003 إلى 61% عام 2008. **كما بلغ متوسط** نسبة الفجوة التضخمية 29.5 % وهي نسبة مرتفعة تشير إلى أن قوى الطلب الكلي كانت تزيد في متوسطها خلال الفترة المدروسة عن الحجم الكلي للسلع والخدمات المنتجة محلياً بالإضافة إلى السلع والخدمات المستوردة.

7- قياس التضخم المستورد

يستخدم معدل التضخم المستورد لقياس أثر العوامل الخارجية في إحداث الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني, ويقاس معدل التضخم المستورد من خلال المعادلة التالية [1]:

$$IP = (RTI / RGDP) \times SP$$

IP: التضخم المستورد.

RTI: القيمة الحقيقية المستوردات.

RGDP : الناتج المحلي الحقيقي.

---

(1) KHALID A. AL-BASSAM, Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An Empirical Study, J. KAU: Econ. & Adm., **Vol. 13, No. 1,** pp. 3 - 30 (1420 A.H./1999 A.D.).

SP: معدل التضخم في الدول الصناعية أو الشريكة تجارياً.

الجدول رقم(8) تطور معدل التضخم المستورد (2002 - 2008) (مليون ل.س)

المتوسط %	IT 2%	IT 1%	SP في الدول الصاعدة والنامية %	SP في الدول المتقدمة %	RTI/RGDP	RGDP	RTI	year
1.3	2.1	0.5	6.9	1.5	0.31	1006431	311028	2002
1.2	1.9	0.5	6.7	1.8	0.29	1018708	298302	2003
1.5	2.2	0.8	5.9	2	0.38	1089027	418146	2004
1.9	2.7	1	5.9	2.3	0.45	1156714	526835	2005
1.6	2.2	0.9	5.6	2.4	0.39	1215082	459938	2006
1.8	2.6	0.9	6.4	2.2	0.4	1284035	511993	2007
2.5	3.6	1.3	9.3	3.4	0.39	1339286	524781	2008

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009, المكتب المركزي للإحصاء, معد من قبل الباحث.

يوضح الجدول رقم (8) تطور معدل التضخم المستورد بشكل ملحوظ في عام 2008 وسجل أعلى معدل له بواقع 2.5% بعد أن كان مستقراً تحت 2% بـ عامي 2002 و2007, ويعود السبب في ذلك إلى زيادة أسعار المستوردات في بلد الإنتاج من جهة, وإلى توسع قائمة المستوردات بعد السماح باستيراد بعض السلع التي كان محظور استيرادها الأمر الذي وسع من هامش التضخم المستورد.

المبحث الثاني: العوامل المفسرة للتضخم في الاقتصاد السوري

توجد مجموعة من العوامل النقدية و غير النقدية, كانت وراء حدوث التضخم في الاقتصاد السوري من أبرزها:

1- التوسع في الطلب الكلي

يمثل الطلب الكلي مجمل الإنتاج الذي يرغب المستهلكون في شرائه على كافة المستويات السعرية, في ظل السياسات المالية والنقدية والعناصر الأخرى المؤثرة في الطلب[1]. وهو عبارة عن مجموع المصروفات التي ينفقها المستهلكون, وأصحاب الأعمال, والحكومات. ويعتبر الكينزيون أن التضخم يرتبط بمجموعة من الأسباب تتعلق الأولى بالطلب التجميعي (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي), بينما تتعلق الثانية بجانب العرض ومرونة الجهاز الإنتاجي, وانطلاقاً من وجهة النظر هذه فإن أهم أسباب التضخم هو التوسع في الطلب التجميعي بمعدلات تفوق معدلات النمو في جانب العرض, ويصبح لتوسع الطلب أهمية في حال استغلال كل الموارد المتاحة في الاقتصاد, وإذا كانت الموارد غير مستغلة بشكل كامل أمكن التوسع في الإنتاج لمقابلة الطلب المتمدد دون التأثير على الأسعار. و تعتبر العوامل الدافعة للإنتاج و الدخل القومي والنمو القوي في دخل الفرد والتصنيع السريع وارتفاع الكثافة السلعية في دخل الفرد والنمو السكاني السريع وغيرها من العوامل المشجعة على تمدد الطلب المستثير للتضخم, ويوضح الجدول (9) ازدياد الطلب الكلي من 942377 مليون ل.س عام 2002 إلى 2288507 مليون ل.س عام 2008 بنسبة زيادة 143%. وحقق الطلب الكلي معدلات نمو سنوية خلال فترة الدراسة بلغت 11%, 18%, 20%, 11%, 23%, 14%, على التوالي. ووفق النسب التي أوردها الجدول فإن هناك اختلال في العلاقة بين متوسط معدل النمو السنوي للطلب الكلي البالغ 16% و متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي الذي بلغ 5% خلال الفترة المدروسة وهذا ما يعكس ضعف جهاز العرض عن مواكبة النمو الكبير في الطلب الكلي مما ساهم في استثارة الأسعار المحلية ودفع مستوياتها للارتفاع المستمر.

---

[1] ساموبلسون, نورد هاوس, مرجع سابق, ص 445.

الجدول رقم(9) يبين تطور الطلب الكلي 2002-2008 (القيمة مليون ل.س)

السنوات	الاستهلاك الكلي	الاستثمار الكلي	الطلب الكلي	النمو السنوي للطلب الكلي	النمو السنوي للناتج الحقيقي
2002	735961	206416	942377		5.9
2003	793669	249681	1043350	11	1.1
2004	*957132	274500	1231632	18	6.7
2005	*1130301	346737	1477038	20	6
2006	*1267547	371519	1639066	11	5.2
2007	*1602283	412136	2014419	23	6.1
2008	*1879782	408725	2288507	14	4.5

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث.

*: تمت معالجة التغير في المخزون مع إجمالي الاستهلاك النهائي.

ومن أبرز هذه العوامل التي ساعدت على تسارع نمو الطلب الكلي في الاقتصاد السوري هي:

1-1- التوسع في الإنفاق الاستهلاكي

تعد السياسات التوسعية في الاستهلاك والاستثمار(الإنفاق الكلي المحلي) إحدى أبرز العوامل المفسرة للتضخم في الاقتصاد السوري, فتعتبر الزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الكلي (الاستهلاك العام والخاص) من أكثر العقبات التي تحول دون تنفيذ عملية التنمية التي تتطلبها اقتصادات الدول النامية[1] , وذلك على اعتبار أن الزيادة في حجم الإنفاق الاستهلاكي الكلي تؤثر سلباً في نمو حجم الادخار الذي يوجه عادة لتمويل الاستثمار. ويوضح الجدول رقم (10) ارتفاع حجم الاستهلاك الكلي من 735961 مليون ل.س عام 2002 إلى 1879782 مليون ل.س عام 2008 أي بنسبة زيادة بلغت 155 %. ويعود ذلك إلى الزيادة في الاستهلاك الخاص أو الشعبي الذي ارتفع حجمه من 611176 مليون ل.س عام 2002 إلى 1390093 مليون ل.س عام 2008 أي بنسبة زيادة

---

[1] نبيل الروبي, مرجع سابق, ص182.

127%, وبالتالي زادت نسبة الاستهلاك الخاص إلى الناتج الاسمي من 60% عام 2002 إلى 66 % عامي 2005- 2006 وتراجعت إلى 61 % في عام 2008 وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع المحلية, وبشكل عام تطورت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج الاسمي من 72% عام 2002 إلى 82% عام 2008, وبالتالي يعكس ذلك تمدد الطلب الذي يضغط على الأسعار المحلية في ظل ضعف استجابة العرض من السلع والخدمات وارتفاع تكاليف الاستيراد. كما توضح أرقام الجدول رقم (10) تطور معدلات النمو السنوي للاستهلاك الكلي خلال الفترة المدروسة بواقع 8%, 21%, 18%, 12%, 26%, 17% على التوالي, وبلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي 17%, ويرجع التطور في معدلات النمو السنوي للاستهلاك الكلي إلى تطور معدلات النمو السنوي للاستهلاك الخاص والتي بلغت خلال فترة الدراسة 6%, 25%, 23%, 13%, 7%, 15% على التوالي, كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الخاص 15%. و حقق الاستهلاك النهائي العام أعلى معدل نمو سنوي في عام 2004 بلغ 37% وسجل معدل نمو سالب في عام 2006 بواقع 6-%. وبدراسة العلاقة بين معدلات النمو السنوي للاستهلاك الكلي ومعدلات نمو الناتج الحقيقي, نستنتج اختلال هذه العلاقة, حيث بلغ متوسط النمو السنوي للناتج الحقيقي خلال الفترة المدروسة 5%[1] في حين بلغ متوسط النمو السنوي للاستهلاك الكلي 17%, وزيادة متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الكلي عن متوسط معدل النمو السنوي للناتج الحقيقي تشير إلى أن زيادة حجم الاستهلاك الكلي ساهمت بشكل كبير في تغذية الضغوط التضخمية. وفي ظل جمود جهاز العرض عن مواكبة ضغوط الطلب لابد من الاعتماد على الاستيراد, وهذا ما يساهم في زيادة اختلال ميزان المدفوعات[2].

---

[1] الإحصاءات النقدية والمصرفية أيلول 2009, مصرف سورية المركزي, مديرية الدراسات والتخطيط, سورية, دمشق, 2009, ص3.

[2] نايف الشبول, مرجع سابق, ص 152, بتصرف.

الجدول رقم(10) يبين تطور الاستهلاك النهائي الكلي 2002-2003 (القيمة مليون ل.س)

السنوات	الناتج الاسمي	الاستهلاك النهائي العام	النمو السنوي %	الاستهلاك النهائي الخاص	النمو السنوي %	الاستهلاك النهائي الكلي	النمو السنوي %	نسبة الاستهلاك من الناتج الاسمي	نسبة الاستهلاك الخاص من الناتج الاسمي
2002	1016519	124785		611176		735961		72	60
2003	1067265	144072	16	649597	6	793669	8	74	61
2004	1263139	197909	37	810037	25	*957132	21	76	64
2005	1493766	206631	4	993118	23	*1130301	18	76	66
2006	1698480	194937	-6	1122666	13	*1267547	12	75	66
2007	2017825	248300	27	1205181	7	*1602283	26	79	60
2008	2291529	274879	11	1390093	15	*1879782	17	82	61

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبلنا.

*: تمت معالجة التغير في المخزون مع إجمالي الاستهلاك النهائي.

1-2- التوسع في الإنفاق الاستثماري

تعتبر الزيادة في حجم الإنفاق الاستثماري من أهم العوامل التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وذلك للدور الذي يلعبه الاستثمار في تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة ويساهم في زيادة الإنتاجية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات, وبالتالي المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي, حيث كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات يواكبها زيادة في العرض وهذا ما يحقق الاستقرار في الأسعار المحلية. ويوضح الجدول (11) ازدياد حجم الإنفاق الاستثماري الكلي من 206416 مليون ل.س عام 2002 إلى 408725 مليون ل.س عام 2008 أي بنسبة زيادة قدرها 98%, وانخفضت نسبة الاستثمار الكلي من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من28 % عام 2002 إلى 18 % عام 2008, وهذا يعكس عدم مواكبة العرض الكلي من السلع والخدمات وبالتالي اختلال التوازن الاقتصادي وحدوث الفجوة التضخمية. كما انحسرت مساهمة الاستثمار الكلي في حجم الطلب الكلي من 23% في عامي 2003 و2005 إلى 18% في عام 2008 لصالح التوسع في الاستهلاك الكلي.

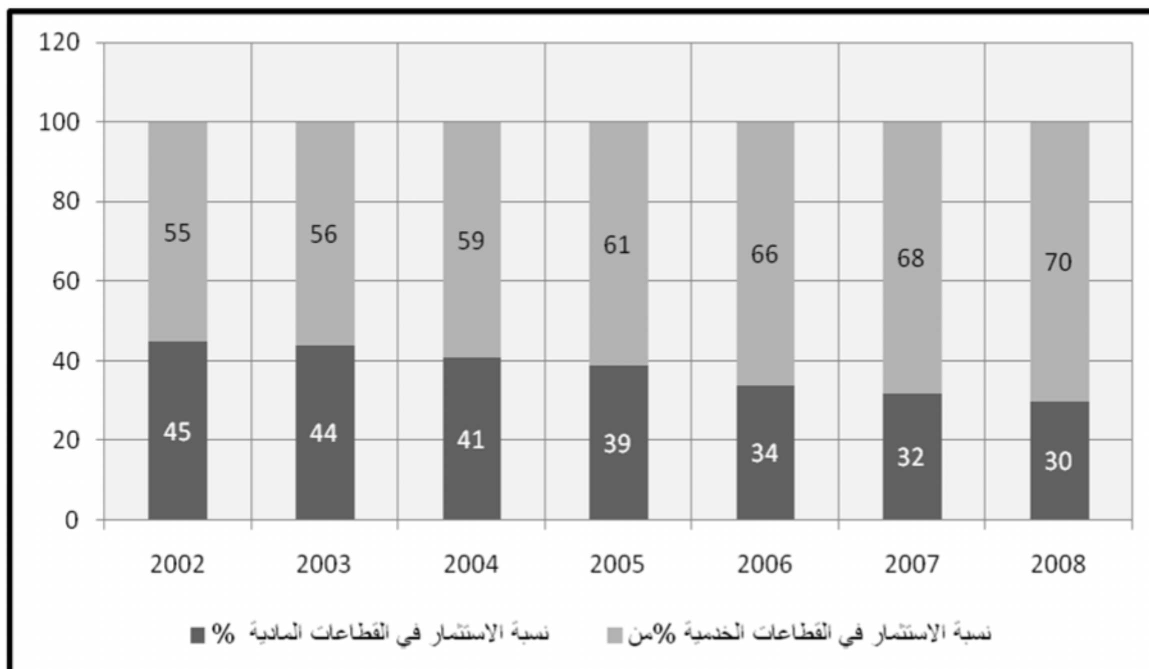
الجدول رقم(11) يبين تطور الاستثمار الكلي 2002-2008 (القيمة مليون ل.س)

السنوات	الناتج الاسمي	الطلب الكلي	الاستثمار الكلي	نسبة الاستثمار الكلي من الناتج الاسمي	نسبة الاستثمار الكلي من الطلب الكلي
2002	1016519	942377	206416	20	22
2003	1067265	1043350	249681	23	24
2004	1263139	1231632	274500	22	22
2005	1493766	1477038	346737	23	23
2006	1698480	1639066	371519	22	23
2007	2017825	2014419	412136	20	20
2008	2291529	2288507	408725	18	18

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث.

و لعب توجه الاستثمارات إلى مجالات التوزيع والخدمات التي يتسم فيها رأس المال بسرعة دورانه وارتفاع عوائده, دوراً في تراجع كفاءة الانفاق الاستثماري وزيادة مساهمته في تغذية الضغوط التضخمية.

الشكل البياني (6) يوضح توزع الاستثمار بين القطاعات المادية و الخدمية (2002 -2008)



المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث.

تبين الأرقام الواردة في الشكل البياني السابق رقم (6) انخفاض حصة قطاعات الإنتاج المادي السلعي من 45% عام 2002 إلى 30% عام 2008 **من** إجمالي الاستثمارات في حين ارتفعت نسبة قطاعات الإنتاج غير المادي من 55% عام 2002 إلى 70% عام 2008

1-3- صافي الصادرات

يمثل صافي الصادرات الفرق بين الصادرات والمستوردات, ويعبر عنه بمصطلح الميزان التجاري, **كما** تمثل مكون مهم من مكونات الطلب الكلي في حالة الاقتصاد المفتوح على الاقتصاد العالمي, تطور صافي الصادرات في سورية كما هو واضح في الجدول رقم (12) من حالة الفائض في عامي 2002 و 2003 إلى حالة العجز في الفترة 2004 – 2008 , حيث نما هذا العجز بواقع 207% خلال هذه الفترة.

الجدول رقم (12) يوضح تطور صافي الصادرات 2002 – 2008 (مليون ل.س)

السنوات	X الصادرات	M المستوردات	NX صافي الصادرات
2002	301553	235754	65799
2003	265039	236768	28271
2004	346166	389006	-42840
2005	424300	502369	-78069
2006	505012	531324	-26312
2007	579034	684557	-105523
2008	707798	839419	-131621

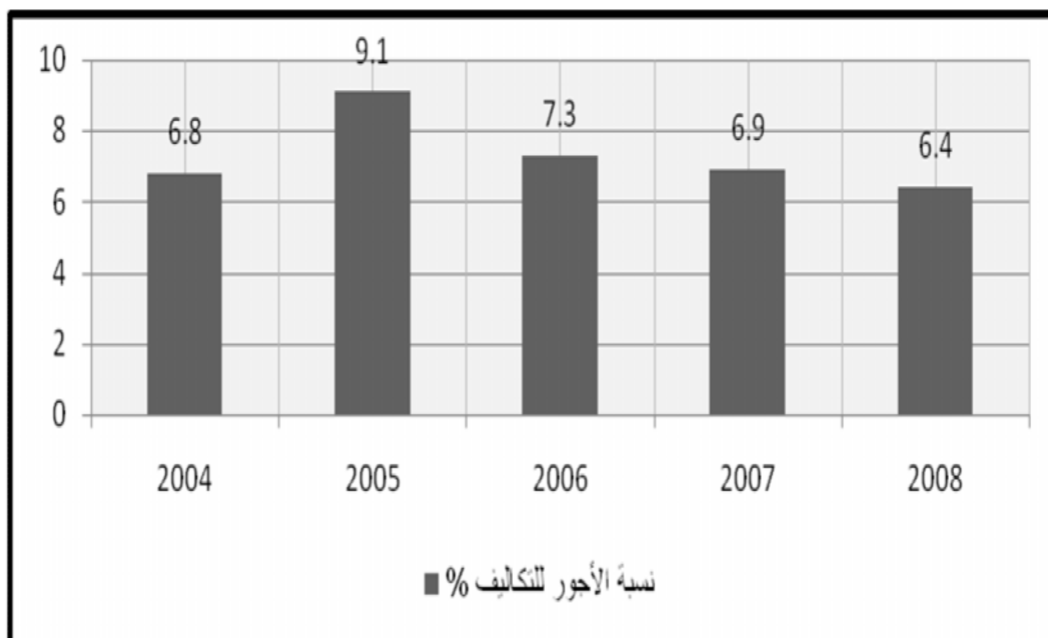
المصدر: المجموعة الإحصائية 2009, إحصاءات التجارة الخارجية, معد من قبل الباحث.

2- ارتفاع التكاليف الإنتاجية

يعد ارتفاع تكلفة الإنتاج أحد الأسباب الرئيسية لحدوث التضخم, كما تلعب كلا من ارتفاع الأجور وارتفاع أرباح النشاط الاقتصادي الاحتكاري أدوراً مهمة في إحداث التضخم من جانب العرض. **فتلعب التكلفة** دور مهم في تحديد مستويات سعر المنتج, ومن خلال تتبع تطور مستوى التكاليف في سورية نجد أنها مرتفعة للأسباب التالية:

- تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج على المدى الطويل بسبب التراجع النسبي في المستوى التكنولوجي وفي إنتاجية رأس المال البشري, وهذا يقود لزيادة نسب الهدر.
- رفع الدعم عن أسعار الطاقة الذي جرى منتصف عام 2008 وما أسفر عنه من ارتفاع في سعري مادتي الفيول والمازوت المستخدمتين في الصناعة.
- العمالة الزائدة في القطاعين العام والخاص وما يدفع لها من أجور زائدة تقود الى ارتفاع نسبة الأجور لإجمالي التكاليف, وخاصة بعد زيادة المشتغلين في قطاعات الخدمات. ويوضح الشكل التالي(7) ارتفاع نسبة الأجور للتكاليف في القطاع العام وخاصة خلال عامي 2005 و2006 بواقع 9.1% و 7.3% على التوالي مقارنة ب 6.4% عام 2008.

الشكل رقم (7) يوضح تطور نسبة الأجور الى التكاليف في القطاع العام الصناعي (2005- 2009)



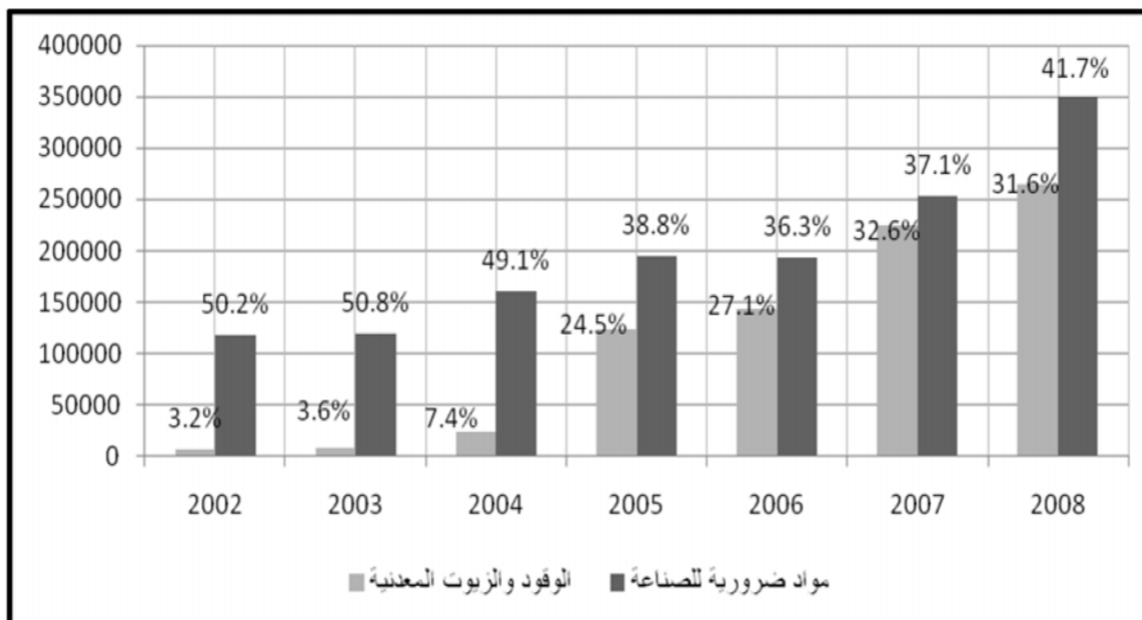
المصدر: المجموعات الإحصائية 2008 و 2009, المكتب المركزي للإحصاء. معد من قبل الباحث.

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج, والتي تمثل مدخلات في عمليات إنتاج السلع المحلية, حيث أن هذا الارتفاع يجعل تكلفة الإنتاج ترتفع, مما يؤدي إلى انخفاض العرض الحقيقي من السلع المنتجة نظراً لارتفاع تكاليف استيرادها, وهذا ما يؤدي لارتفاع أسعارها[1], ومن خلال دراسة البيانات الواردة في الشكل البياني رقم (8) نجدها تشير إلى أن المستوردات من المواد الضرورية للصناعة تمثل أهمية نسبية كبيرة في إجمالي المستوردات حيث بلغ وسطي نسبتها 48.7% من إجمالي المستوردات خلال الفترة, كما نلاحظ ارتفاع نسبة المستوردات من الوقود والزيوت المعدنية من 3.2% عام 2002 إلى 32.9% عام 2007 و31.6% عام 2008 حتى أصبحت توازي بأهميتها مستوردات المواد الضرورية للصناعة وأصبح الصنفان يشكلان ما نسبته 73.3% من إجمالي

[1] علي توفيق الصادق. العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية(التضخم المستورد) بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 آذار 1985(قبرص دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع 1986 ص112.

المستوردات في عام 2008 وهذا يعكس تبعية الجهاز الإنتاجي في سورية للسلع الأساسية في العالم وحساسيته لاستيراد التضخم العالمي.

الشكل البياني رقم (8) يبين تطور مستوردات المواد الأولية من إجمالي المستوردات 2002 - 2008



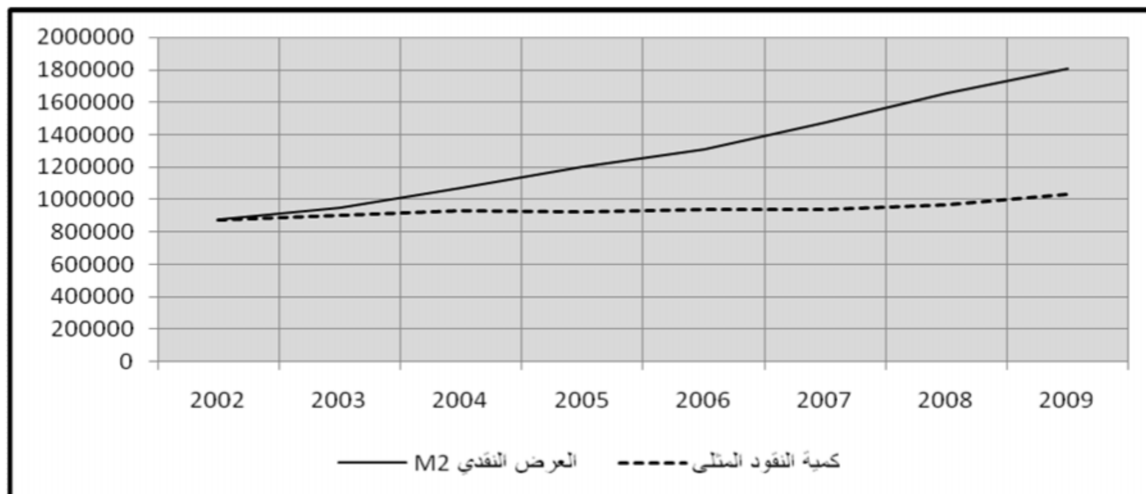
المصدر: المجموعات الإحصائية السورية 2003 - 2009 . إحصاءات التجارة الخارجية, , معد من قبل الباحث.

3-التوسع النقدي

يخلق التوسع النقدي سيولة إضافية, **تسبب** بدورها زيادة في الطلب على السلع والخدمات, **ف**من خلال قسمة العرض النقدي على الناتج الاسمي, نستنتج مايقابل كل وحدة **منتجة** من النقود, **ف**في عام 2002 نجد أن كل وحدة من وحدات الناتج الاسمي تقابل 0.84 من الوحدات النقدية, في حين انخفض هذا التقابل تدريجياً ليصبح في عام 2008 كل وحدة **منتجة تقابل** 0.72 من الوحدات النقدية وهذا مؤشر ايجابي, **فكما** ترى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أن حجم النقد إلى الناتج يجب ألا يتجاوز 25%, أي كل وحدة من الناتج يقابلها 0.25 من النقود, في حين ترى النظرية الكينزية أن حجم النقد يمكن أن يصل إلى 30 % من حجم الناتج, وفي حالة سورية لايمكن إسقاط رؤية النظريتين لعدة أسباب من أهمها

تخلف العادة المصرفية وعدم فاعلية أسعار الفائدة وتأخر وجود سوق مالية[1]. وهذا دفع السياسة النقدية للتوسع النقدي خارج حدود كمية النقود المثلى في الاقتصاد لتمويل النقص في السيولة ويتبين لنا ذلك من خلال الشكل البياني رقم(9).

الشكل رقم (9) يوضح العرض النقدي وكمية النقود المثلى 2002 - 2009



المصدر: المجموعة الإحصائية 2009, والنشرات الربعية 2009 , معد من قبل الباحث.

تم احتساب كمية النقود المثلى من خلال ضرب(نسبة العرض النقدي إلى الناتج الاسمي (Q)) بالناتج الحقيقي (Y) وفق معيار الإفراط النقدي M - (Q. Y) = Me(المرجع: علي كنعان, مرجع سابق, ص244).

4- ارتفاع أسعار المستوردات

يعتبر ارتفاع أسعار المستوردات من العوامل المهمة في دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع حيث أن هناك مجموعة من الاعتبارات حددها الاقتصادي المصري رمزي زكي تعتمد عليها درجة تأثير الزيادة في أسعار المستوردات على مستويات الأسعار المحلية وهي[2]:

أ- الأهمية النسبية للمستوردات في الاقتصاد الوطني, والتي تقاس من خلال نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الاسمي, فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زاد تأثير أسعار المستوردات على الأسعار المحلية, وكلما انخفضت كلما قل تأثيرها.

---

(1) علي كنعان, مرجعساق, ص 245.

(2) رمزي زكي, مرجعسبق ذكره(1980) ص 270, بتصرف.

ب- طبيعة هيكل المستوردات في الاقتصاد, حيث كلما ارتفعت نسبة المستوردات من السلع الغذائية إلى إجمالي المستوردات لمواجهة ضغط الاستهلاك المحلي كلما زاد تأثير ارتفاع أسعار هذه المستوردات على مستويات الأسعار المحلية, خاصة في ظل وجود عدم مرونة للإحلال المحلي لهذه السلع, وذلك لأن السلع الغذائية من السلع الضرورية التي يؤثر عليها تمدد الاستهلاك المحلي بشكل مباشر وعلى العكس في حالة السلع غير الضرورية التي يسبب تمدد الاستهلاك فيها إلى الحد من استيرادها وبالتالي يكون تأثيرها على مستويات الأسعار المحلية منخفضاً. كما يعكس التركيب الهيكلي للمستوردات مدى تبعية الجهاز الإنتاجي والاستهلاكي ومن ثم حساسية الاقتصاد لاستيراد التضخم العالمي.

الجدول رقم (13) يبين الميل التوسط والميل الحدي للاستيراد 2002-2008 (القيمة مليون ل.س)

السنوات	الناتج الاسمي	المستوردات	الميل التوسط للاستيراد	الميل الحدي للاستيراد	معدل التغير السنوي للمستوردات %
2002	1016519	235754	24		
2003	1067265	236768	22	0.02	0.43
2004	1263139	389006	31	0.8	64.3
2005	1493766	502369	34	0.5	29.1
2006	1698480	531324	31	0.1	5.8
2007	2017825	684557	34	0.5	28.8
2008	2291529	839419	37	0.6	22.6

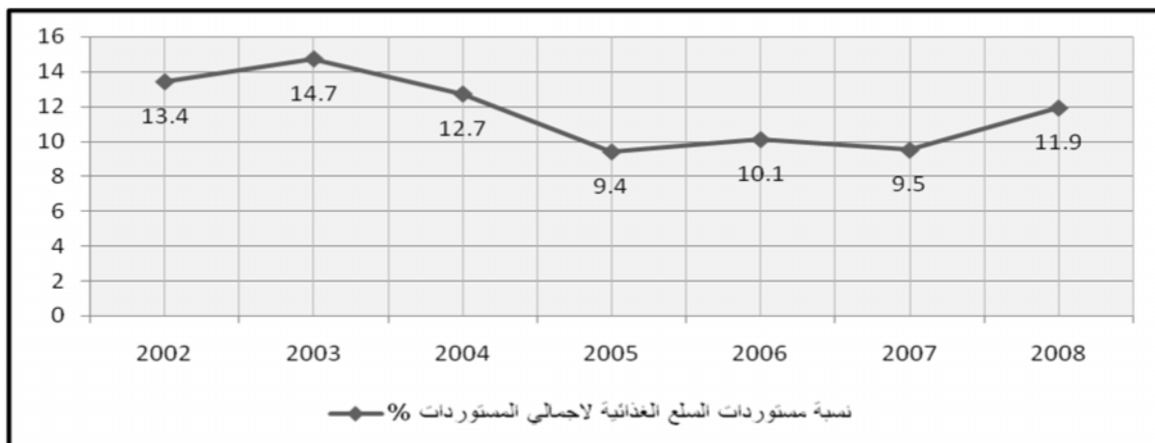
المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات التجارة الخارجية, إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث.

يتبين لنا من الجدول رقم (13) زيادة نسبة المستوردات من الناتج المحلي الاسمي من 24% عام 2002 إلى 37 % عام 2008, و بالتالي فإن هذه النسبة ارتفعت في كل أعوام الفترة المدروسة باستثناء عام 2006 فقد انخفضت من 34% عام 2005 إلى 31% عام 2006, وتغيرت قيمتها من 235754 مليون ل.س عام 2002 إلى 839419 مليون ل.س عام 2008 أي بنسبة 256 % وما يقارب الضعفين والنصف وكانت أعلى من نسبة نمو الناتج المحلي الاسمي الذي ارتفع من 1016519 مليون ل.س عام 2002 إلى 2291529 مليون ل.س عام 2008 أي بنسبة 125 % وبشكل عام كانت الزيادة في قيم المستوردات ناجمة عن السماح باستيراد الكثير من السلع التي كانت ممنوعة من الاستيراد. أما الميل الحدي للاستيراد فقد بلغ متوسطه خلال الفترة المدروسة 0.42 وبلغ أعلى قيمة له في عام

2004 **حيث سجل** 0.8 وكذلك في عام 2008 **سجل قيمة** 0.6 وهي قيم عالية تعكس ارتفاع أسعار السلع المستوردة, وهذا مايزيد من وطأة التضخم خاصة إذا كان الإحلال المحلي لهذه السلع عديم التأثير, **حيث** أن البلد المستورد لسلعة من الخارج لايستورد سلعة فحسب, ولكنه يستورد قيمة تلك السلعة أيضاً وعليه فإن حدوث ارتفاع في أسعار السلع التي يستوردها البلد لابد وأن ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية الذي يعتمد في تأثيره على طبيعة ونوعية السلع المستوردة [1].

وبالحديث عن السلع الاستهلاكية المستوردة نجد أن وسطي نسبة الأغذية والمشروبات المستوردة بلغ 11.7% من إجمالي المستوردات خلال الفترة المذكورة وتقلبت هذه النسبة ارتفاعاً وهبوطاً, **كما هو** واضح في الشكل البياني رقم (10), حيث ارتفعت عام 2008 إلى 11.9% وكما نعلم أن الأغذية والمشروبات تساهم بما نسبته 8.6% من معدل التضخم البالغ 15.2% في عام 2008 وهو العام الذي شهد جنوحاً في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وهذا ألقى بكاهله على مستويات الأسعار المحلية لهذه السلع إن كانت تستهلك مباشرة أو يعاد تصنيعها.

الشكل البياني رقم (10) يبين تطور السلع الغذائية المستوردة من إجمالي المستوردات 2002 - 2008



المصدر: المجموعات الإحصائية السورية 2003 - 2009 . إحصاءات التجارة الخارجية, , معد من قبل الباحث.

[1] محمد خليل برعي, دور القطاع الخارجي في موجة التضخم في مصر, التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره 1980, القاهرة, ص 470 – 472.

5- الاختلالات الهيكلية

تساهم الاختلالات الهيكلية في زيادة حدة الضغوط التضخمية, باعتبارها تمثل عنصر مكمل لبقية الاختلالات الداخلية والخارجية التي تصيب العوامل الاقتصادية الجذرية وتسبب التضخم.

5 -1- فجوة الموارد المحلية

يعتبر تعادل الاستثمار المتوقع مع الادخار المتوقع من الشروط اللازمة لتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني, حيث تؤدي الزيادة في الاستثمار المتوقع عن الادخار المتوقع خلال فترة زمنية معينة إلى حدوث زيادة في حجم الطلب الكلي عن السلع والخدمات في ظل محدودية العرض الحقيقي منها, مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع ويتحقق التوازن بين الاستثمار المتوقع والادخار الفعلي في فترة زمنية لاحقة, لكن عند مستوى مرتفع من الأسعار[1] وتنشأ فجوة الموارد المحلية من خلال الفرق بين الاستثمار المحلي والادخار المحلي لنفس الفترة, وفي الفترة الزمنية 2002 -2008 استمر حجم الاستثمار المحلي في سورية بالارتفاع باستثناء عام 2008 فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.8% ولكن بقي حجم الاستثمار المحلي أعلى قيمةً من حجم الادخار المحلي الذي شهد تراجعاً بدءاً من العام 2007 نتيجة ضغوط الاستهلاك المحلي, ومحاكاة لذلك تذبذبت فجوة الموارد المحلية صعوداً وهبوطاً وبلغت أعلى نسبة لها من الناتج المحلي الاسمي بواقع 12% عام 2003, لكنها انخفضت إلى أدنى قيمة لها في عام 2006 بواقع 2.3% وبدأت بعدها بالارتفاع حتى وصلت إلى 6% في عام 2008 أي ما يقارب 126145 مليون ل.س, **بالرغم من** تزامن التراجع في حجم الاستثمار مع التراجع في حجم الادخار, وهذه الفجوة تتساوى تقريباً مع فجوة عام 2003 وتبلغ نسبتها نصف نسبة الفجوة في عام 2003 من الناتج المحلي الاسمي لكنها في عام 2008 أحدثت أثر أكبر في تمدد الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة عدم استجابة جهاز العرض, مما دفع لتمويل فجوة الموارد المحلية من الخارج عبر المستوردات السلعية ويوضح الجدول (15) ارتفاع نسبة الاعتماد على التمويل الخارجي خلال عامي 2007 – 2008 حيث ارتفعت بواقع 10% وبشكل إجمالي اعتمد الاقتصاد السوري خلال الفترة المدروسة على التمويل الخارجي بنسبة 25.7%

---

(1) رمزي زكي, مرجع سابق(1980), ص189.

أي بنسبة الربع وهذا يعكس الاعتماد على الاستيراد لتمويل فجوة الموارد المحلية وكذلك تمويل النقص في الادخار المحلي, وهذا ما يجعل استثارة الطلب تحاكي توسع فجوة الموارد المحلية, مما يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع, وبالتالي زيادة أعباء التضخم على كاهل الاقتصاد السوري.

الجدول رقم (15) يبين تطور فجوة الموارد المحلية بالأسعار الجارية 2002-2008 (القيمة مليون ل.س)

السنوات	الاستثمار المحلي	الادخار المحلي	فجوة الموارد المحلية	نسبة الفجوة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	نسبة التمويل الخارجي في إجمالي الاستثمارات المحلية
2002	206416	135457	70959	7	34.4
2003	249681	121879	127802	12	51.2
2004	274500	224258	50242	4	18.3
2005	346737	261335	85402	5.7	24.6
2006	371519	332343	39176	2.3	10.5
2007	412136	327832	84304	4.2	20.5
2008	408725	282580	126145	6	30.9
الإجمالي	2269714	1685684	584030		25.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث.

5-2- تراجع النمو في القطاعات الإنتاجية الأساسية

يعكس اختلال العلاقة بين نمو القطاعات الإنتاجية المحلية الأساسية أهم الاختلالات الهيكلية التي تبين حجم العجز الذي يعاني منه الجهاز الإنتاجي أمام كبح جماح الارتفاعات المستمرة في قوى الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد, وهذا ما يقود بالضرورة إلى ارتفاع مستويات الأسعار المحلية وتذبذبها, مما يقود بشكل عام إلى تقوية الضغوط التضخمية . كما يساهم هذا الاختلال في زيادة الاختلال بين كمية النقود وكمية الناتج الحقيقي من السلع والخدمات[1] ومن دراسة الجدول رقم (16) نرى بوضوح الاختلال الواضح في العلاقة بين نمو القطاعات الإنتاجية الأساسية في الاقتصاد السوري.

---

(1) رمزي زكي, مرجع سابق(1980), ص 204.

الجدول رقم(16) يبين تطور معدلات التغير السنوي للقطاعات التي تدخل في تركيب الإنتاج المحلي 2002 – 2008

السنوات	الزراعة		الصناعة والتعدين		البناء والتشييد		تجارة الجملة والمفرق	
	المساهمة	النمو السنوي	المساهمة	النمو السنوي	المساهمة	النمو السنوي	المساهمة	النمو السنوي
2002	26		26		4		16	
2003	25	-2.7	24	-6.1	4	24.3	16	-2.8
2004	23	-3.1	27	18.7	4	3.6	18	18.8
2005	23	7.8	25	-3	4	17.5	20	20.2
2006	24	10.2	24	0.56	4	10.9	18	-5
2007	20	-14	23	3.8	4	0.7	20	12.4
2008	17	-8.7	24	5.5	4	-8.1	21	14.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009. إحصاءات الحسابات القومية, معد من قبل الباحث.

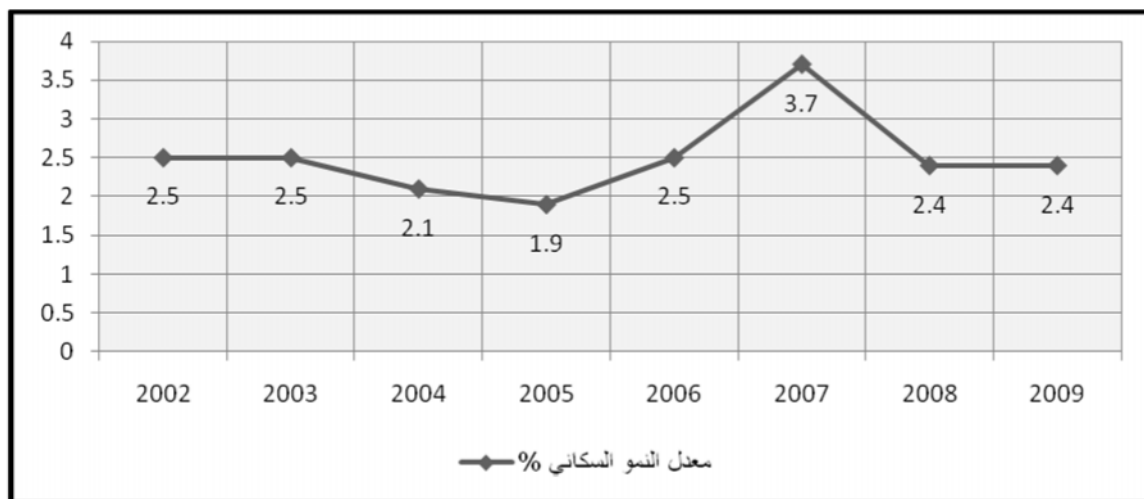
حيث ارتفعت نسبة نمو القطاع الزراعي إلى 7.8% عام 2005 و 10.2 % عام 2006, في حين انخفضت إلى 14- % عام 2007 و 8.7- % عام 2008 وجاء ذلك نتيجة لموجة الجفاف التي عانت منها سورية خلال عام 2007 وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي في العام 2008 نتيجة إعادة النظر في توزيع الدعم المقدم للمزارعين والعوامل النفسية التي رافقت ذلك, وكذلك خروج عدد كبير من المشتغلين في القطاع الزراعي ونزوحهم إلى المدن الكبرى أو خارج سورية. وأدى ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الحقيقي إلى 17% عام 2008, وانعكس ذلك في تراجع نسبة مساهمة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية الغذائية في تغطية الاستهلاك المحلي. أما في قطاع الصناعة, فقد حسن نمو هذا القطاع بشكل ملحوظ خلال العام 2004 حيث وصلت نسبة النمو إلى 18.7 %, وارتفعت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى27 % في حين انخفضت نسبة النمو بشكل حاد إلى 3- % عام 2005 وبدأت بالتحسن التدريجي حتى وصلت إلى 5.5 % عام 2008 واستقرت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ضمن مجال(23 % - 25 %) خلال الفترة بـ 2005 – 2008 ويعود ذلك لتطور الإنتاج في الصناعة التحويلية بشكل رئيسي حيث وصل الرقم القياسي للإنتاج في الصناعة التحويلية 111% مقارنة ب107% في عام 2005 , وبشكل خاص تطور إنتاج الصناعات الغذائية في عام 2008 ووصلت نسبة نمو هذا القطاع إلى 18.8 % مقارنة بالعام 2005. إلا أن هذه النسبة لن تحول دون التضخم الذي شهدته هذه الصناعات , وذلك كونها تأثرت بارتفاع أسعار بعض المواد الأولية المستوردة الداخلة في تصنيعها نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية.

كما شهد قطاع التجارة بشقيه قطاع الجملة والمفرق نمو ملحوظ خلال عامي 2004 – 2005 وتطورت نسب النمو على التوالي 18.8 % - 20.2 %.

4-3- النمو السكاني

يمارس التزايد السكاني تأثيرات واضحة في زيادة التضخم, على اعتبار كل زيادة سكانية تعتبر مستهلكة وليست منتجة مما يولد ضغوطاً تضخمية كبيرة على الاقتصاد, وفي سورية زاد حجم السكان بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة, ويوضح الشكل التالي رقم (11) ارتفاع نمو السكان خلال عام 2007, الا أنه بشكل عام بقي مستقراً عند 2.5% في أغلب سنوات الدراسة, لكنه يعد معدل مرتفع بالمقارنة مع المعدلات العالمية.

الشكل رقم (11) يوضح تطور النمو السكاني 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية 2006, 2008, 2009, مصرف سورية المركزي. معد من قبل الباحث.

الفصل الثالث

التكامل بين السياسات النقدية والمالية

في مواجهة التضخم في الاقتصاد السوري

المبحث الأول: التطورات النقدية والمالية

1- التطورات النقدية

قسم المصرف المركزي الكتلة النقدية بحسب دليل الإحصاءات النقدية والمصرفية الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى قسمين: الأول وهو العرض النقدي بالمعنى الضيق M1 والذي يتكون من النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب والثاني هو العرض النقدي بالمعنى الواسع M2 والذي يتكون من M1 ومكونات شبه النقد من الودائع لأجل وودائع التوفير والودائع بالقطع الأجنبي والتأمينات لقاء عمليات الاستيراد.

الجدول رقم (17) يوضح تطور مكونات العرض النقدي M2 (2002 – 2009)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العرض النقدي (M2)	19.9	8.1	13.4	11.8	9.2	12.4	12.5	9.2
العرض النقدي (M1)	19.8	9.4	11	14.2	-1.5	6.4	13.1	10.3
النقد المتداول خارج المصارف	12.7	10.3	16.7	15.7	3.8	5.8	11	5.2
الودائع تحت الطلب	28.3	8.4	4.9	12.5	-7.9	7.3	15.9	17
شبه النقد	20	6.5	16.7	8.7	23.9	18.9	11.9	8.1
الودائع لأجل	-8.5	7.6	137.6	160.5	155.9	41.6	39.4	29.1
ودائع التوفير	21	14.7	2	-11.3	-12.5	-1.7	0.7	6.7
الودائع بالقطع الأجنبي	19.8	-35.7	60.8	49.4	64.2	17.8	13.7	-8
تأمينات لقاء عمليات الاستيراد	20.3	16.6	51.8	18.7	20.6	40	-4.9	-1.8

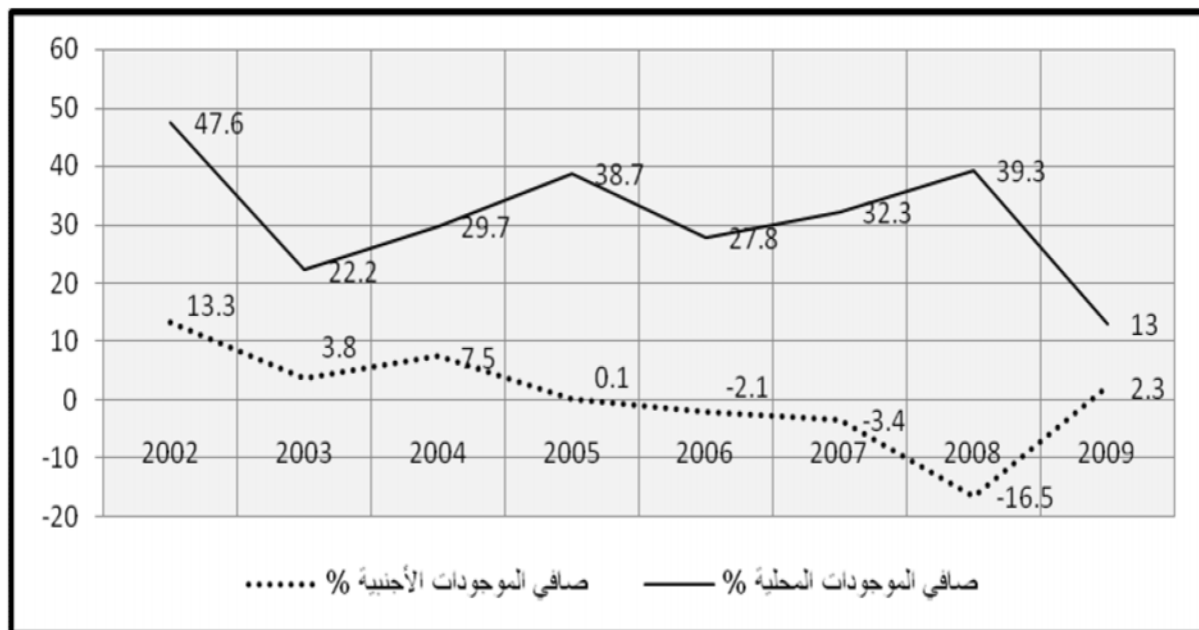
المصدر: النشرات الربعية, 2006 -2009 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

تشير البيانات في الجدول (17) إلى تطور العرض النقدي M2 بمعدلات نمو شبه مستقرة منذ العام 2003, بلغت أعلاها في العام 2004 بواقع 13.4% وأدناها في عامي 2006 و2009 بواقع 9.2%, في حين غاب الاستقرار عن النمو في العرض النقدي M1 الذي نما بمعدل سالب بواقع -1.5% عام 2006 , ونما بمعدلات 6.4%, 13.1%, 10.3% في الأعوام 2007, 2008, 2009, على التوالي. وبالنسبة لمكونات شبه النقد , فقد نمت الودائع لأجل بمعدلات مرتفعة بواقع 137.6% و 160.5% و 155.9% في الأعوام 2004, 2005, 2006, على التوالي في حين

نمت ودائع التوفير بمعدلات سالبة 11.3-%, 12.5-%, 1.7-% في 2005, 2006, 2007,على التوالي, أما فيما يتعلق بالتأمينات لقاء عمليات استيراد فقد تفاوتت معدلات نموها خلال الفترة المدروسة بـ أعلى نسبة لها بواقع 51.8% في عام 2004 وأدنى قيمة 1.8-% عام 2009, أما الودائع بالقطع الأجنبي فقد تذبذبت في نموها بين معدلات مرتفعة أعلاها في عام 2006 بواقع 64.2% ومعدلات متدنية بواقع 35.7-% و 8-% في عامي 2003 و2009 على التوالي.

كما تطورت نظائر العرض النقدي (صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية) **بشكل** ملحوظ, فقد تراجع النمو في صافي الموجودات الأجنبية بـ **عامي** 2005 و2008 **ليسجل** معدلات **سالبة بلغت** أدناها 16.5% عام 2008, في حين شهدت صافي الموجودات المحلية نمواً ايجابياً طوال الفترة المدروسة وصل إلى 39.3% في عام 2008.(انظر الشكل (12))

الشكل البياني رقم (12) يوضح تطور نظائر العرض النقدي 2002 - 2009



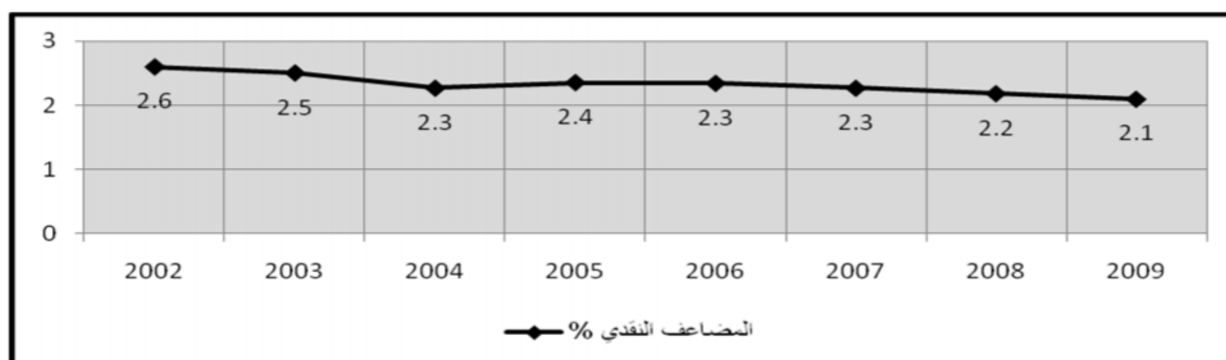
المصدر: النشرات الربعية, 2006 -2009 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

يرتبط العرض النقدي الواسع بالنقد الأساس بعلاقة تحددها قيمة المضاعف وفق الصيغة التالية[1]:

$$\Delta M2 = \Delta M_0 \; X \;\; K$$

ويلاحظ أن قيمة المضاعف النقدي بقيت مستقرة نسبياً خلال فترة الدراسة كما يوضح الشكل رقم (13), وإن استقرار قيمة معامل المضاعف النقدي عبر الزمن يمكن أن يفسر أن نمو القاعدة النقدية(النقد الأساس) M0 ستنعكس بنمو مماثل في العرض النقدي M2.

الشكل رقم (13) يوضح تطور المضاعف النقدي 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية, 2006 -2009 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

2- التطورات المالية:

تعتبر السياسة المالية وأدواتها جزءاً من السياسات الاقتصادية المهمة, حيث أن إيرادات الدولة ونفقاتها تشكل المتغيرات المالية التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية بشكل مباشر, كما يلعب فائض الموازنة أو عجزها دوراً رئيسياً في التوازن الاقتصادي العام. تتميز السياسة المالية في سورية بالابتعاد عن التخصيص الأكثر كفاءة للموارد بسبب ضعف كفاءة الإنفاق العام الجاري و الاستثماري, و عدم وجود نظام فعال لضبط الفساد و الإنفاق غير المجدي, **بالإضافة** إلى الدراسات غير العلمية للمشاريع الاستثمارية و **ضعف** رقابة الأداء, مما قاد إلى إنفاق استثماري ضعيف الإنتاجية. **كما** يلاحظ وجود ضعف في الحصيلة

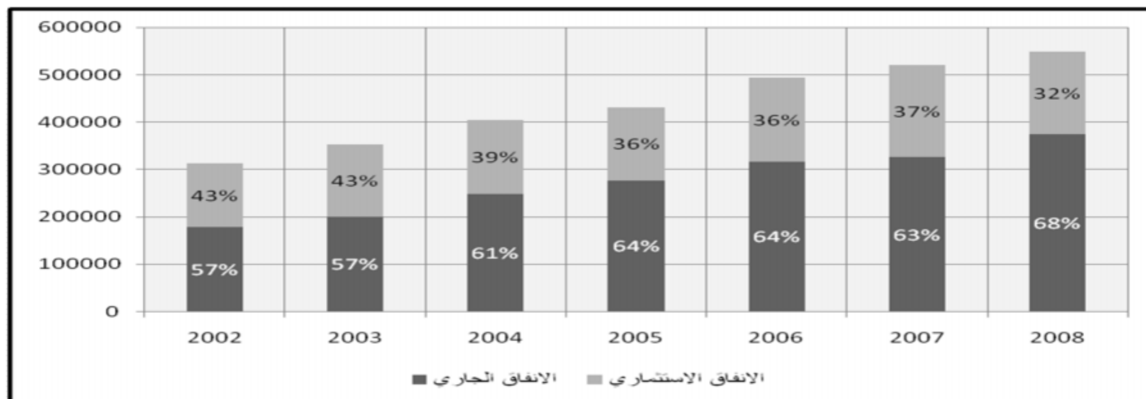
---

(1)

الضريبية و اختلال في الجهاز المالي و غالباً ما يكون سببه انخفاض في مستوى الدخل القومي و نصيب الفرد منه والاعتماد على تقدير نتائج نشاط المشروعات و كثرة الإعفاءات الضريبية وضعف الجهاز الضريبي و انتشار ظاهرة التهرب الضريبي و اتساع نشاطات قطاعات الاقتصاد غير المنظم.

تطور الإنفاق العام خلال الفترة 2002 – 2008 **من** 314050 مليون ل.س عام 2002 إلى 548394 مليون ل.س عام 2008. أي بنسبة 75%, حيث تطور الإنفاق الجاري من 178332 مليون ل.س عام 2002 إلى 375327 **مليون** ل.س عام 2008 أي بنسبة 111%, وتطور الإنفاق الاستثماري من 135718 مليون ل.س عام 2002 إلى 173067 مليون ل.س عام 2008 أي **بنسبة** 27%, وذلك بـ4 مرات أقل من نسبة زيادة الإنفاق الجاري, وهذا ما جعل الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري تنخفض إلى 32% مقبل ارتفاع الأهمية النسبية للإنفاق الجاري إلى 68% عام 2008,(انظر الشكل (14)) وقد انخفضت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج الاسمي من30.9% عام 2002 إلى 23.9% عام 2008.

الشكل رقم (14) يوضح تطور الإنفاق العام 2002 - 2009

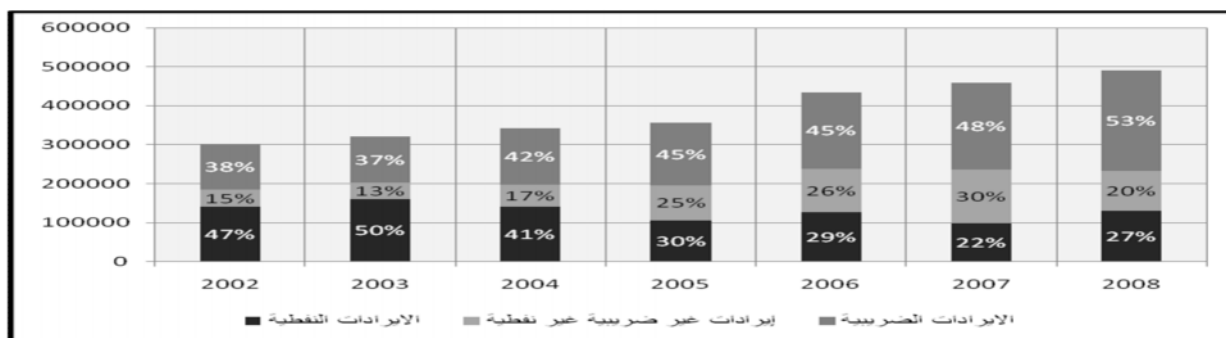


المصدر: النشرات الربعية 2008 , 2009, معد من قبل الباحث.

تطور الإيراد العام من 301658 مليون ل.س عام 2002 إلى 490904 مليون ل.س عام 2008 أي بنسبة زيادة 63%, وهي أقل من نسبة الزيادة في الإنفاق العام, وقد زادت الإيرادات الضريبية

بنسبة 122% مما يعزز من دور الضرائب في السياسة الاقتصادية, في حين تذبذبت الإيرادات النفطية بـ الارتفاع والهبوط في سنوات الدراسة, أما الإيرادات غير الضريبية غير النفطية فقد تطورت بما يعادل 206% حتى عام 2007, وتراجعت في عام 2008 بواقع 26-% عن عام 2007, وازدادت الأهمية النسبية للايرادات الضريبية الى 53% عام 2008 بعد أن كانت 38% عام 2002 (انظر الشكل (15)), وانخفضت نسبة الإيراد العام من الناتج الاسمي إلى 21.4%عام 2008, بعد أن كانت بحدود 30% عامي 2002 و 2003, و تترواحت نسبة عجز الموازنة الكلي من الناتج الاسمي بـ 1-% و 5-%, في حين تراوحت نسبة عجز الموازنة غير النفطي من الناتج الاسمي بين 8-% و 18-%.(انظر الجدول رقم (18)).

الشكل رقم (15) يوضح تطور الإيراد العام 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية 2008 , 2009, معد من قبل الباحث.

الجدول رقم(18) يوضح تطور عمليات المالية العامة 2002-2009

السنوات	نسبة الإنفاق العام	نسبة الإيراد العام	نسبة العجز الكلي	نسبة العجز الكلي غير النفطي
2002	30.9	29.7	-1.2	-15.1
2003	33.1	30.1	-3.1	-18.2
2004	32.1	27.1	-5	-16.1
2005	28.9	23.9	-5	-12.1
2006	29.1	25.6	-3.5	-10.9
2007	25.8	22.7	-3.1	-8
2008	23.9	21.4	-2.5	-8.2

المصدر: النشرات الربعية 2007 – 2009 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

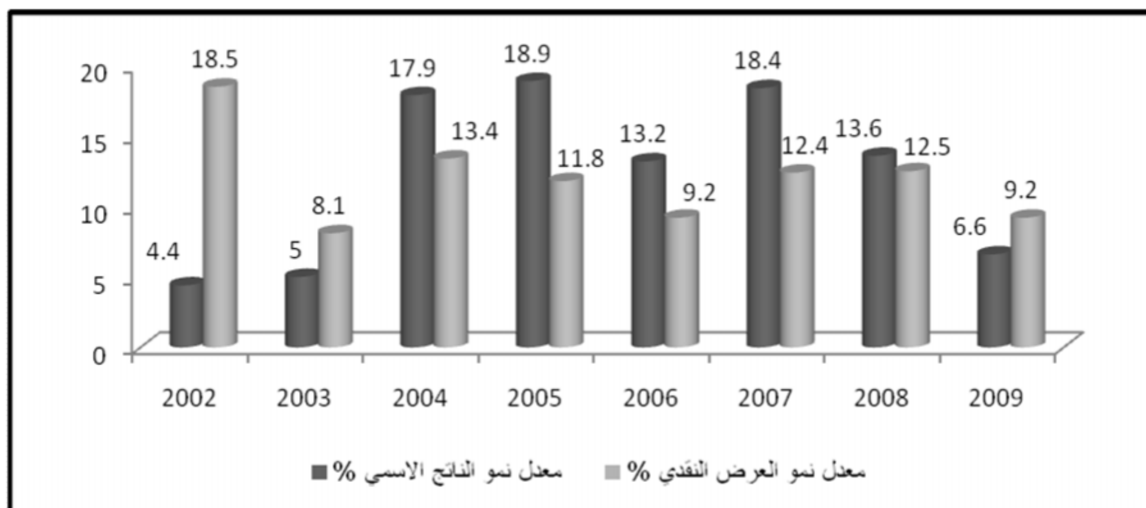
المبحث الثاني: دور السياسات النقدية في مواجهة التضخم في الاقتصاد السوري

تلعب السياسات النقدية دوراً مهماً في مواجهة الضغوط التضخمية **من** خلال **ضبط معدلات** نمو العرض النقدي, وتخفيض الأثر النقدي في ارتفاع الأسعار, وكذلك من خلال سياسات سعر الصرف وأدوات السياسة النقدية التي تؤثر بشكل مباشر على مسار التضخم في الاقتصاد السوري.

1- ضبط العرض النقدي

نما العرض النقدي M2 بمعدلات مستقرة لاتزيد عن 13% مما أدى لانخفاض نسبته من الناتج الاسمي **من** 88.7% عام 2003 إلى 72.3% عام 2008 و بقيت معدلات نموه منذ العام 2004 أقل من معدلات نمو الناتج الاسمي, وهذا يعكس انخفاض مساهمة المكون النقدي في معدلات التضخم. (انظر الشكل رقم (16)).

الشكل رقم (16) يوضح تطور نمو العرض النقدي M2 ونمو الناتج الاسمي 2002 - 2009

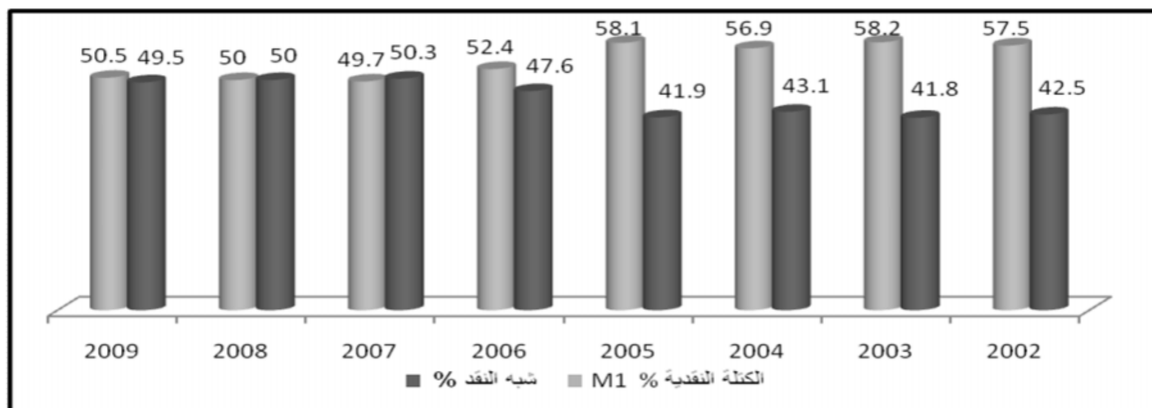


المصدر: المجموعة الإحصائية 2009,المكتب المركزي للإحصاء. والنشرات الربعية, مصرف سورية المركزي.

وباعتبار **أن** العرض النقدي الضيق يتسم بالسيولة العالية فإن تأثيره يكون أكبر في مستويات الأسعار لأنه سينعكس بصورة مباشرة على الطلب المحلي للسلع والخدمات. **فقد** انخفضت نسبة M1 إلى الناتج الاسمي

من 49.5% عام 2002 إلى 36.1% عام 2008, وفي دراسة لكاتاو وتيرونز عن التضخم في المدى الطويل لاحظا أن انخفاض نسبة العرض النقدي الضيق إلى الناتج الإجمالي بنسبة 1% تؤدي إلى تقليص التضخم بنسبة تتراوح بين 1.5% و 6% اعتمادا على حجم عرض النقود[1]. وبشكل عام نما العرض النقدي M1 بنسبة نحو 84% خلال الفترة المدروسة, في حين نما العرض النقدي بالمعنى الواسع M2 بنسبة نحو 109% وهي أعلى من نسبة نمو العرض النقدي الضيق M1 وهذا ما فرض تراجع حصة M1 من M2 لصالح زيادة حصة شبه النقد, فبعد أن كانت بحدود 42 % في الفترة 2002 – 2005 وصلت في عام 2006 إلى 52.4% و استقرت عند حدود 50% في الفترة 2007 -2009 (انظر الشكل (17)), وهذا مؤشر اقتصادي جيد مفاده انه كلما زادت نسبة شبه النقد من العرض النقدي M2, دل ذلك على ارتفاع المستوى الاقتصادي لتلك الدولة. وبذلك تكون السياسة النقدية أعادت هيكلة العرض النقدي M2 باتجاه تزويد النظام المالي والمصرفي في سورية بقاعدة ودائع وتسليفات مستقرة ومتوائمة مع احتياجات الاقتصاد الوطني, ولا تسهم في تغذية الضغوط التضخمية.

الشكل رقم (17) يوضح تطور الأهمية النسبية لمكونات العرض النقدي 2002 – 2009



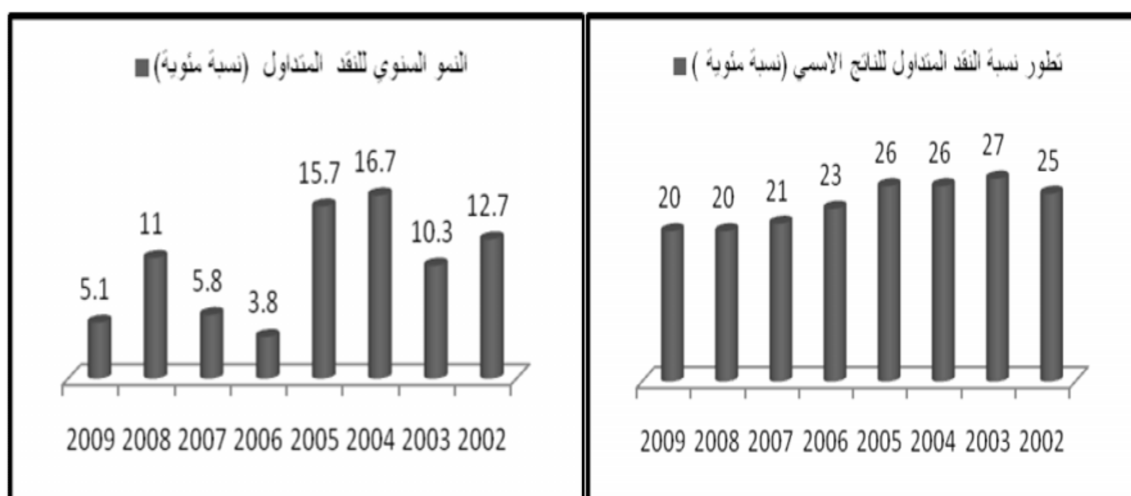
المصدر: النشرات الربعية, 2006 -2008 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

---

(1) Catao, L. and M. Terrones (2001): "Fiscal Deficits and Inflation: A New Look at the Emerging Markets Evidence", IMF Working Paper, No: WP/01/74.

ويعتبر النقد المتداول خارج المصارف من أهم مكونات العرض النقدي الضيق التي شهدت انخفاضاً خلال الفترة 2006 – 2009 مقارنة بالفترة 2002 – 2005 بالرغم من ارتفاعه عام 2008, ووصل أدنى قيمة له عام 2006 بواقع 3.8%, وبذلك انخفضت نسبة النقد المتداول للناتج الاسمي بمعدل نقطة مئوية كل سنة اعتباراً من عام 2003 حتى استقرت النسبة عند 20% في عامي 2008 – 2009. (انظر الشكل(18)).

الشكل البياني رقم (18) يوضح تطور النقد المتداول خارج المصارف 2002 -2009



المصدر: النشرات الربعية, 2006 -2008 , مصرف سورية المركزي.

2- تخفيض الأثر النقدي في إحداث ارتفاع الأسعار

يقوم النقد بدور هام في التحكم بعوامل التضخم المحلية والخارجية على حد سواء, وتبدو لنا العلاقة النقدية بين الاقتصاد الدولي والاقتصاد المحلي من خلال المعادلة التالية[1]:

$$DC^0 + B^0 = L^O \qquad ......1$$

[1] علي الصادق, مرجعسابق, ص 95 – 96.

حيث:

DC^0 : يمثل التغير في الائتمان المحلي.

B^0: التغير في صافي الأصول أو الموجودات المحلية.

L^O : التغير في السيولة المحلية وهو محصلة للتغير في صافي الأصول الأجنبية وصافي الائتمان المحلي.

وإذا قسمنا المعادلة على L حجم السيولة المحلية نحصل على معدل نمو السيولة المحلية L^0/L :

$$DC^0/L + B^0/L = L^0/L \quad ....2$$

وبذلك نستطيع تجزئة نمو السيولة المحلية لعاملين:

1- ناجم عن سياسات مالية ونقدية داخلية وهو DC^0/L التغير في صافي الائتمان المحلي.

2- ناجم عن علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وهو B/L التغير في صافي الأصول الأجنبية.

وبالاستعانة بمعادلة كمية النقود الكلاسيكية يمكن إبراز البعد النقدي للتضخم على الشكل التالي:

$$L\,V = P\,Y \quad ....3$$

وبتحويل المتطابقة السابقة الى معدلات نمو كالتالي:

$$L^0/L + V^0/V = P^0/P + Y^0/Y \quad ....4$$

وباستبدال L^0/L بما يعادلها في (4) نجد:

$$P^0/P = B^0/L + DC^0/L + V^0/V - Y^0/Y$$

الجدول رقم (19) يوضح تطور الأثر النقدي في الأسعار 2002 - 2009

السنوات	B^0/L	DC^0/L	V^0/V	Y^0/Y	P^0/P
2002	13.3	47.6	-7.7	4.4	48.8
2003	3.8	22.2	-2.5	5	18.5
2004	7.5	29.7	4.4	17.9	23.7
2005	0.1	38.7	5.1	18.9	25
2006	-2.1	27.8	4.8	13.2	17.3
2007	-3.4	32.3	5.4	18.4	15.9
2008	-16.5	39.3	0.7	13.6	9.9
2009	2.3	13	-2.2	6.6	6.5

المصدر: النشرات الربعية 2006, 2008, 2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

يوضح الجدول (19) تناقص الأثر النقدي في إحداث ارتفاع الأسعار حيث تناقصت تغيرات الأسعار بسبب العوامل النقدية (الأصول الأجنبية, الائتمان المحلي, سرعة دوران النقد) **من** 48.8% عام 2002 إلى 6.5% عام 2009, وهذا يؤكد تصميم السياسة النقدية على التصدي للضغوط التضخمية الناشئة من عوامل نقدية. إذ تستطيع السياسة النقدية القيام بإجراءاتها المختلفة التي من شأنها أن تؤثر في مكونات السيولة الكلية للاقتصاد, رغبة منها في الحفاظ على الاستقرار النقدي في الاقتصاد, وتنتقل آثار الإجراءات النقدية من خلال طريقتين مباشرة وغير مباشرة ويكون تأثير الأخيرة من خلال قنوات مشتركة مهماً ولعل أبرز هذه القنوات: مستوى أسعار الفائدة و منح الائتمان وهاتان القناتان متداخلتان فيما بينهما[1].

1-2 ضبط الائتمان

يؤدي إتباع سياسة نقدية توسعية إلى انخفاض كلفة الائتمان بفعل انخفاض سعر الفائدة ومن ثم زيادة الطلب على الائتمان, وتعتبر ضوابط التوسع الائتماني أحد أساليب وأدوات السياسة النقدية ذات الأثر المباشر والفعال في الحد من التوسع الائتماني, وبالتالي لابد من وضع سقوف ائتمانية كي

(1) **عباس الدعمي**, السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية, **دار صفاء**, **عمان**, 2010, ص 103.

لايؤدي التوسع في الائتمان إلى خلق اتجاهات تضخمية, وهنا ينبغي تفعيل مزيج من الأدوات الكمية التي تؤثر على حجم الائتمان المصرفي والأدوات النوعية التي تؤثر على أوجه استخدام هذا الائتمان. ويتوقف الدور الذي يمارسه الائتمان المصرفي في تحديد مستويات الأسعار على عاملين أساسيين هما:

- حجم الائتمان المصرفي, حيث أن الزيادة في حجم الائتمان المصرفي بنسبة تفوق الزيادة في حجم الناتج المحلي الحقيقي, يترتب عليها وجود فائض في الطلب, يساهم في حدوث ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار.

- توزيع الائتمان المصرفي بين القطاعات الاقتصادية, حيث أن توجيه جزء كبير من الائتمان نحو القطاعات الإنتاجية الأساسية يساهم في امتصاص جزء كبير من فائض الطلب والتخفيف من حدة التضخم[1].

تطور حجم الائتمان المصرفي من 245574 مليون ل.س إلى 1029458 مليون ل.س أي بنسبة 319% وفاق معدل التغير السنوي للائتمان معدل التغير في الناتج الحقيقي وهذا ما يمكننا أن نعبر عنه بالمرونة الدخلية للائتمان المصرفي التي تساوي نسبة التغير السنوي للائتمان إلى التغير السنوي في الناتج الحقيقي[2] ونجد أنه في عام 2003 تعمق الائتمان بمقدار 15 مرة من زيادة الناتج الحقيقي وفي عام 2004 بمقدار مرتين وفي عام 2005 بحدود 5 مرات وعام 2006 بمقدار 3 مرات وفي عام 2007 بحدود 5 مرات وارتفع حجم الائتمان في عام 2008 ليزيد بحدود 8 مرات عن الزيادة في الناتج الحقيقي, أما عام 2009 فقد زاد بحدود 5 مرات عن الزيادة في الناتج الحقيقي ونستنتج أنه كلما زاد الائتمان بمعدلات مرتفعة تلجأ السياسة النقدية إلى تقييده وهذا ساعد على التحكم بحجم الطلب الكلي(انظر الشكل المزدوج (19)), وكان لسياسة الائتمان التي أدارها السياسة النقدية دور مفيد في السيطرة

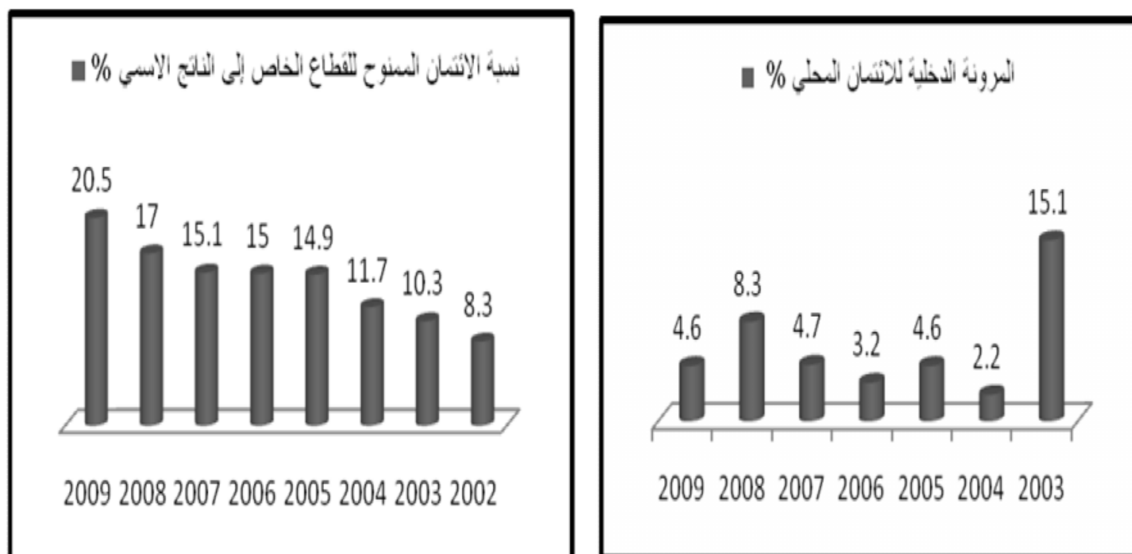
---

[1] نايف الشبول, مرجع سابق, ص126.

[2] رمزي زكي, مرجع سابق, ص 373.

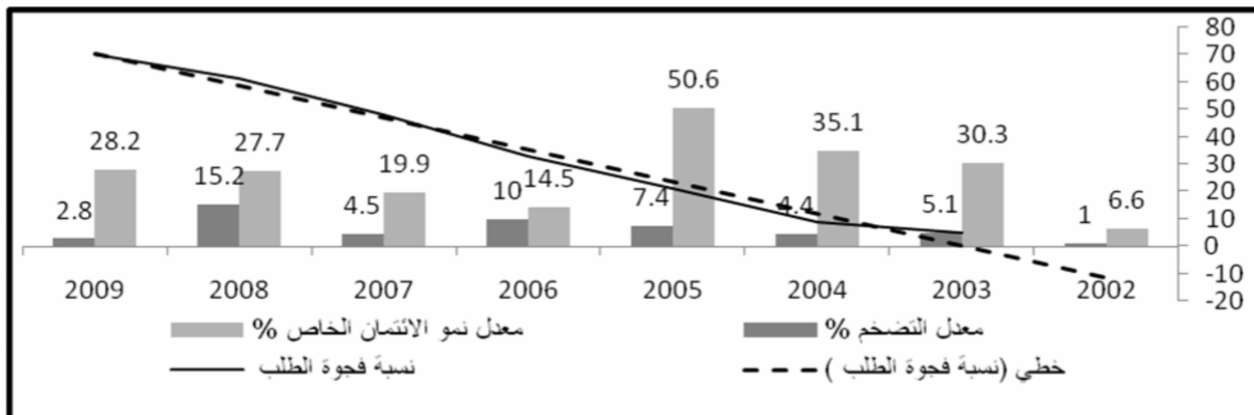
على طفرة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص التي شهدتها الفترة بين 2003 – 2005 حيث بلغ معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص 50.6% عام 2005 مقارنة ب 14.5% عام 2006 و 19.9% عام 2007 **بالرغم من** تأثيرات زيادة الطلب الكلي المدفوع بالزيادة السكانية نتيجة وجود الوافدين العراقيين والذين يعتمدون على مدخراتهم في الإنفاق بشكل كامل وعاد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بالنمو بنسب مرتفعة خلال 2008 – 2009 **بنسب** 27.7% و 28.2 % على التوالي لكنها بقيت أقل من نسب النمو خلال الفترة 2003 – 2005, كما أنها جاءت لتلبية متطلبات تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي (انظر الشكل رقم(20)). وتراجع الائتمان الممنوح للقطاع العام بصورة حادة نتيجة انخفاض الدعم على الطاقة, والذي كان يمول بالاقتراض. وتطورت نسبة الائتمان من الناتج الاسمي من 8.3% عام 2002 إلى 20.5% عام 2009.

الشكل رقم (19) يوضح تطور المرونة الدخلية للائتمان المحلي و يوضح نسبة الائتمان الخاص للناتج الاسمي 2002 – 2009



المصدر : المجموعة الإحصائية 2009, والنشرات الربعية 2008, معد من قبل الباحث.

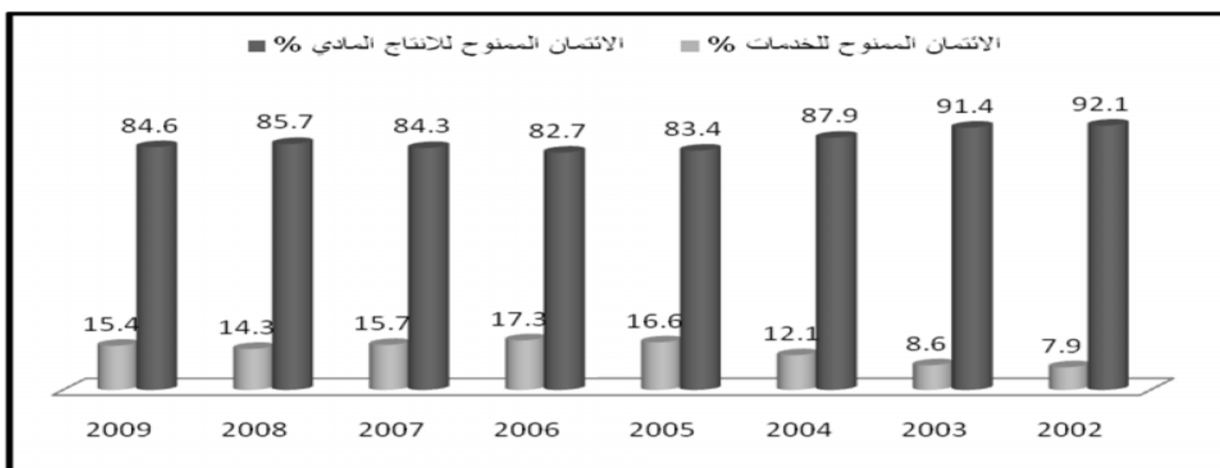
الشكل رقم (20) يوضح تطور الائتمان الخاص و التضخم وفجوة الطلب 2002 - 2009



المصدر : المجموعة الإحصائية 2009, والنشرات الربعية 2008, معد من قبل الباحث.

وبشكل عام بقيت نسبة الائتمان الممنوح لقطاعات الإنتاج المادي من إجمالي الائتمان أعلى من 80% وهي بذلك تفوق مثيلتها في جانب الائتمان الممنوح للخدمات بأربعة أضعاف, وهذا مؤشر ايجابي على أن السياسة النقدية استطاعت الحفاظ على هيكل الائتمان الايجابي خلال فترة التضخم (انظر الشكل رقم (21)).

الشكل رقم (21) يوضح هيكل الائتمان 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية, 2006 - 2008 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

2-2- تحريك أسعار الفائدة

اتسمت أسعار الفائدة في سورية بتحديدها إدارياً في المصرف المركزي, وهذا ما يتطلب **خلق مؤشر** مرجعي لسعر الفائدة مرتبط بوجود سوق للأوراق المالية تمتص **فائض** السيولة الموجود لدى المصارف, واستطاعت السياسة النقدية في سورية على أثر انخفاض أسعار الفائدة الدولية ومن خلال الثبات النسبي لأسعار الصرف, ومعدل التضخم المعتدل أن تقوم بتخفيض أسعار الفائدة المصرفية في منتصف عام 2003, وهذا يعني أن السلطة النقدية تسعى إلى تشجيع المشروعات الاستثمارية المختلفة ودعمها ومن ثم التأثير في النشاط الاقتصادي, وانخفضت أسعار الفائدة على ودائع التوفير بواقع 3 نقاط مئوية مما أحدث تراجعاً في معدلات نمو ودائع التوفير **لتصل** إلى 12.5-% عام 2006, و اتسق ذلك مع معدل تضخم **مرتفع** بواقع 10% لكنها بدأت بالتحسن التدريجي وسجلت معدلات نمو ايجابية خلال عا**مي** 2008 و2009 بواقع 0.7% و 3.7% على التوالي بالرغم من معدل التضخم العالي في عام 2008 وثبات الفائدة الاسمية عند حدود 4.8%, لكن الفائدة الحقيقية خرجت من نفق السلبية خلال الفترة 2005 – 2008 وسجلت 2% في عام 2009 (انظر الجدول (20)).

الجدول(20) تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية (2002 – 2009)

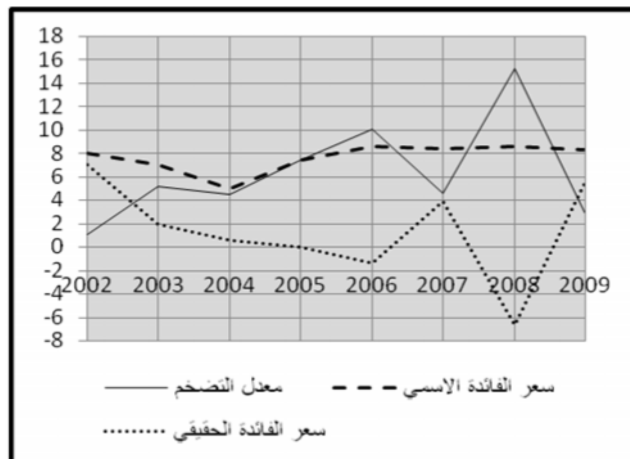
	سعر الفائدة الاسمي %				معدل التضخم	سعر الفائدة الحقيقي %			
السنوات	**ودائع** التوفير	ودائع طويلة **الأجل**	ودائع قصيرة **الأجل**	**ودائع تحت الطلب**	%	**ودائع** التوفير	ودائع طويلة **الأجل**	ودائع قصيرة **الأجل**	**ودائع تحت الطلب**
2002	8	8	7	4	1	7	7	6	3
2003	7	7	6	3	5.1	1.9	1.9	0.9	-2.1
2004	5	5	5	2	4.4	0.6	0.6	0.6	-2.4
2005	5	7.4	6	1.3	7.4	-2.4	0	-1.4	-6.1
2006	5	8.57	8.3	0.75	10	-5	-1.43	-1.7	-9.25
2007	4.81	8.42	8.33	0.77	4.5	0.31	3.92	3.83	-3.73
2008	4.79	8.53	8.31	0.25	15.2	-10.41	-6.67	-6.89	-14.95
2009	4.8	8.29	6.71	0.34	2.8	2	5.49	3.91	-2.46

المصدر: النشرات الربعية 2006 - 2009, مصرف سورية المركزي. تم احتساب سعر الفائدة الحقيقي من خلال علاقة فيشر(سعر الفائدة الاسمي – معدل التضخم).

كما جرى تخفيض أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لأجل بواقع نقطة مئوية في عام 2003 وبواقع نقطتا في عام 2004, لكن ارتفاع معدل التضخم في عام 2005 دفع مجلس النقد والتسليف إلى زيادة الفائدة الاسمية على الودائع القصيرة والطويلة الأجل في خطوة منه لتكييف البنية الهيكلية للودائع لتصبح أكثر ملائمة مع الحاجات الاستثمارية, أي حدوث حالة من التطابق بين مصادر الأموال وتوظيفاتها من جهة, وضمان سحب نسبة معقولة من السيولة بيد الأفراد والتخفيف من ضغوط الطلب الكلي من جهة أخرى, باعتبار الودائع لأجل تتميز بكونها ثابتة نسبياً وتشكل مصدر التمويل الرئيسي لدى المصارف لمنح القروض القصيرة والطويلة الأجل وتؤثر على الطلب الكلي على المدى المتوسط والطويل بعكس ودائع التوفير التي تعتبر مصدر تمويل غير مستقر ويطرأ عليها سحوبات طارئة وتؤثر بالطلب الكلي على المدى القصير. و دأبت السياسة النقدية على رفع أسعار الفائدة الاسمية على الودائع لأجل منذ العام 2005 فاستقرت بين 8% و 8.5% للودائع الطويلة الأجل في الفترة 2006 – 2009 وكذلك للودائع القصيرة الأجل لكنها انخفضت عام 2009 إلى 6.71%, حيث ينصح برفع الفائدة القصيرة الأجل عندما تتراكم الضغوط التضخمية, لما يتضمنه ذلك من ضمان تحقيق نمو حقيقي في مختلف قطاعات الاقتصاد ويضمن استقرار الاستهلاك والاستثمار, وساهم رفع أسعار الفائدة للودائع لأجل بتحقيق معدلات نمو سنوية كبيرة لكتلة الودائع لأجل بدءاً من عام 2003 عوضت الانخفاض الحاصل في معدلات النمو السنوية لودائع التوفير حيث وصل معدل النمو السنوي لكتلة الودائع لأجل أقصاه بواقع 160.5% في عام 2005 ثم انخفض إلى 29.1% عام 2009. أما الودائع تحت الطلب (للقطاع الخاص) فقد انخفضت الفائدة الاسمية عليها من 4% عام 2002 إلى أقل من 1% بـ عامي 2006 – 2009, وسجلت فائدة حقيقية سالبة منذ عام 2003 بلغت شدتها في عام 2008 بواقع - 14.95%, وبالرغم من ذلك نمت الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص بمعدلات موجبة في الفترة بين 2002 - 2009 ووصلت 30% عام 2007 و 17% عام 2008 و15% عام 2009 , لكنها بقيت دون معدل النمو المحقق في عام 2002 بواقع 28.3% حيث كانت الفائدة الاسمية 4% والحقيقية 3%.

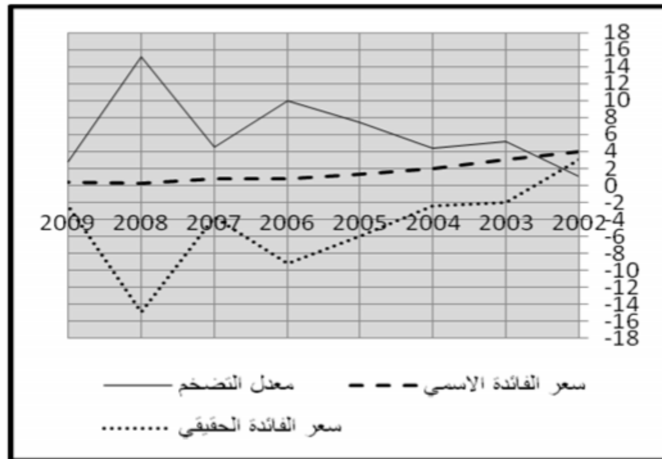
الشكل البياني (22) يوضح تطور أسعار الفائدة على الودائع لأجل

2002 – 2009



الشكل البياني (23) يوضح تطور أسعار الفائدة على ودائع التوفير

2002 - 2009



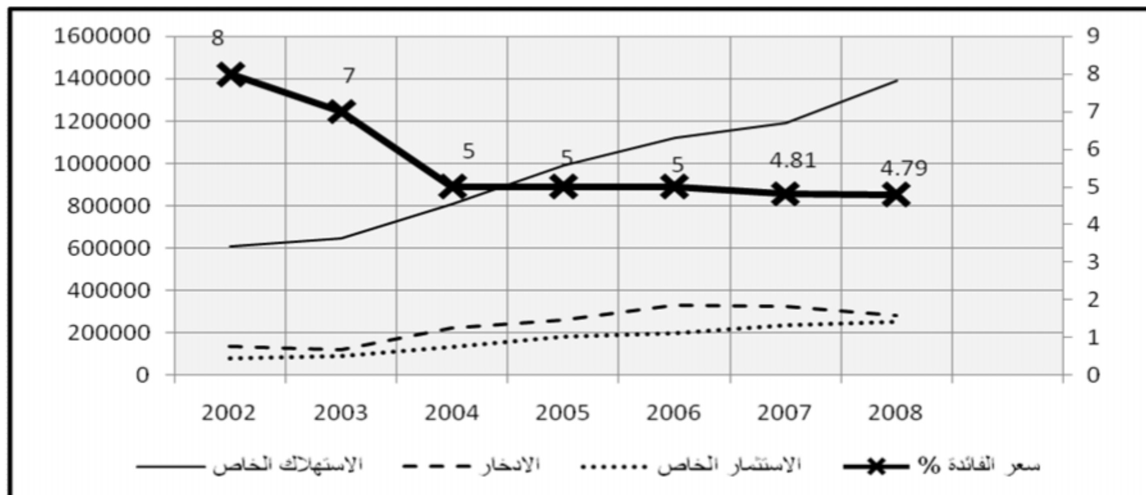
المصدر: النشرات الربعية 2006 -2008, مصرف سورية المركزي, معد من الباحث.

بشكل عام يمثل انخفاض أسعار الفائدة على ودائع التوفير أثر مباشر لزيادة العرض النقدي أو الأثر النقدي لزيادة عرض النقود وبذلك يكون أقوى من الأثر الدخلي غير المباشر الذي كان أقوى في تأثيره على الودائع لأجل من الأثر النقدي.(1)

ويؤثر التغير في سعر الفائدة على مكونات الطلب الكلي وخاصة الاستهلاك والاستثمار , **حيث ينظر** إلى سعر الفائدة في التحليل الكلاسيكي على أنه الثمن المدفوع للأفراد مقابل التضحية بالاستهلاك الحاضر, أي أنه ثمن الادخار وبالتالي اعتبر سعر الفائدة العامل المحدد للاستهلاك. إلا أن الأمر لم يعد كذلك في التحليل الكنزي , ومع ذلك يشير الاقتصاديون إلى أن سعر الفائدة قد يؤثر على الاستهلاك عن طريق تغير تكاليف الاقتراض.

(1) صقر احمد صقر, النظرية الاقتصادية الكلية, وكالة المطبوعات, الكويت, 1988, ص 372 -391.

الشكل البياني رقم (24) يوضح تطورات سعر الفائدة والاستهلاك والادخار والاستثمار 2002 - 2009 (مليون ل.س)



المصدر: المجموعة الإحصائية السورية 2009, النشرة الربعية 2009, معد من قبل الباحث.

ومن خلال الشكل رقم (24) نجد زيادة الاستهلاك الخاص بالتزامن مع تخفيض أسعار الفائدة طوال الفترة 2002 -2008, في حين انخفض الادخار في عام 2003 وساهم استقرار سعر الفائدة بين 2004 – 2006 بزيادة الادخار, إلا أن هذا لم يؤثر على الاستثمار الخاص كون الزيادة الحاصلة في الادخار تعود بشكل رئيسي لزيادة المدخرات الصغيرة غير القابلة للاستثمار, و بتخفيض سعر الفائدة في عامي 2007 و 2008 انخفض الادخار من جديد وتابع الاستثمار الخاص ارتفاعه.أما تأثير تحريك أسعار الفائدة على الودائع, فقد لى من خلال تطور ودائع القطاع الخاص بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة 2002 – 2009 من 354092 مليون ل.س عام 2002 إلى 914704 مليون ل.س عام 2009 أي بنسبة زيادة 158% وهي نسبة تعكس نجاح السياسة النقدية في توفير قاعدة ودائع وامتصاص جزء مهم من السيولة لتخفيض نمو الطلب الكلي والتخفيف من حدة التضخم (انظر الجدول رقم (21)), كما زادت الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص من 50.9% عام 2003 إلى 76.2% عام 2009. وبذلك تكون ودائع القطاع الخاص قد ساهمت إلى حد كبير في نمو الودائع خلال فترة الدراسة, كما ساعد إنشاء المصارف الخاصة منذ 2004 في توسيع قاعدة ودائع القطاع الخاص, التي تغير هيكلها منذ العام 2005 بشكل ملحوظ لصالح الودائع لأجل من 11% عام 2005 إلى 40% في

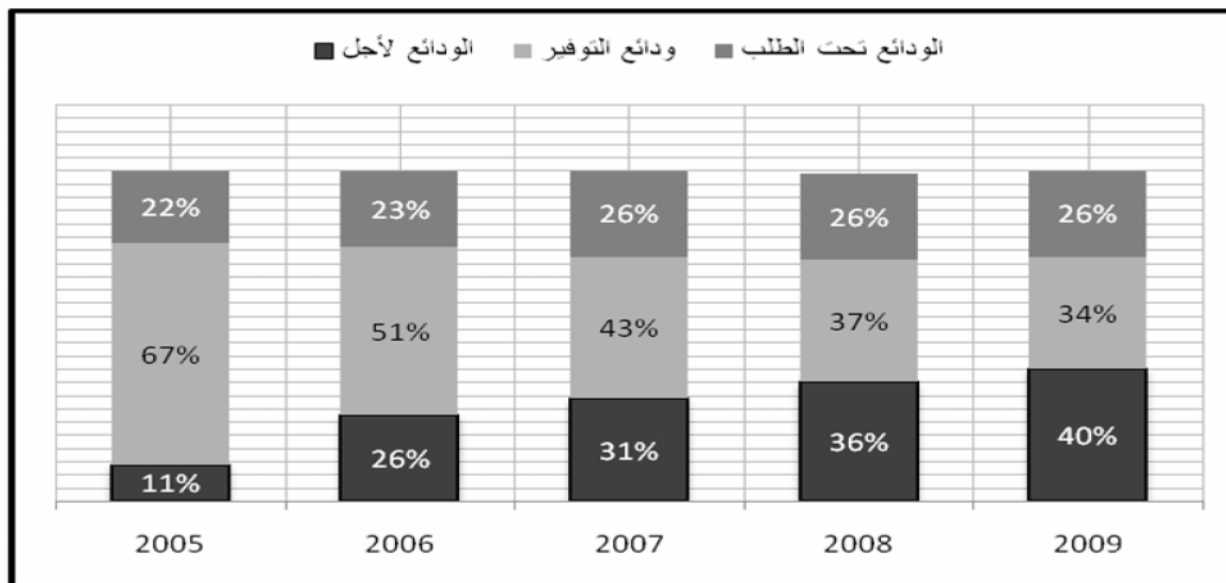
عام 2009, في حين انخفض الوزن النسبي لودائع التوفير من 67% عام 2005 إلى 34% عام 2009.(انظر الشكل(25)) وبالتالي تحريك أسعار الفائدة أعاد هيكلة الودائع وسمح بمرونة لمنح التسهيلات الائتمانية بهدف تحريك النشاط الاقتصادي.

الجدول (21) تطور ودائع القطاع الخاص 2002 – 2009(القيمة مليون ل.س)

السنوات	إجمالي الودائع	ودائع القطاع الخاص	النمو السنوي %	الأهمية النسبية من إجمالي الودائع %
2002	571834	354092		61.9
2003	618199	373193	5.4	50.9
2004	669661	424271	13.7	63.3
2005	733253	461707	8.8	63
2006	804457	572183	23.9	71.1
2007	924448	680081	18.9	73.6
2008	1 069384	787140	15.7	73.6
2009	1 199629	914704	16.2	76.2

المصدر: النشرات الربعية 2006- 2009, والتقارير النقدية الشهرية. مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

الشكل رقم (25) يوضح تطور الوزن النسبي لودائع القطاع الخاص 2005 – 2009



المصدر: النشرات الربعية 2006- 2009, والتقارير النقدية الشهرية. مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

3- سياسة سعر الصرف

اتبعت سورية سياسة تعدد أسعار الصرف لفترة طويلة, الأمر الذي سمح بتوسع هامش التضخم المستورد من خلال تضخيم قيمة المستوردات وتخفيض قيمة الصادرات وإحداث تشوهات سعريه في السلع التبادلية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية أو الأسعار بالأسواق المجاورة وإحداث ضغط على القيمة الشرائية لليرة السورية, أدى إلى انخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية, و الذي لعب دوراً في زيادة أسعار السلع المستوردة. ومع بداية فترة الإصلاح عام 2000, قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات التدريجية نحو توحيد أسعار الصرف لكي تتوافق مع إجراءات تحرير التجارة الخارجية ونظام المدفوعات وتخفيف القيود الاستيرادية وتشجيع وتصحيح الانحرافات السعرية المتعددة لأسعار الصرف وذلك للوصول إلى سعر صرف موحد فعلي يعكس الواقع الاقتصادي.

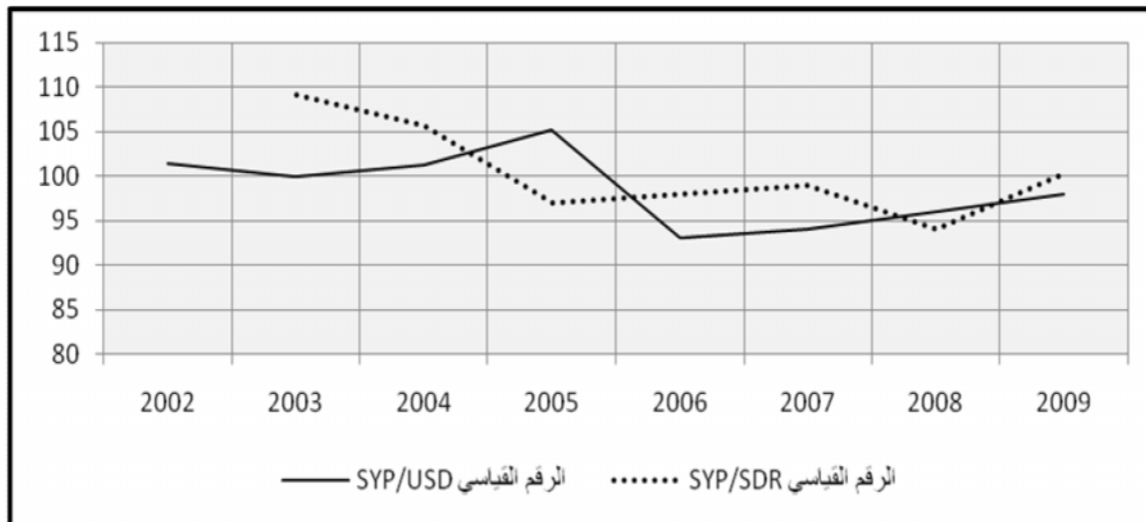
يستخدم سعر الصرف الاسمي لليرة السورية كأداة تثبيت رسمية للسياسة النقدية في ظل استهداف سعر الصرف على المدى المتوسط, واستقرار الأسعار على المدى الطويل, ويدل التحليل التجريبي على وجود قناة نقل أثر فعالة لسعر الصرف على معدل التضخم. وتعمل هذه الآلية على تثبيت توقعات التضخم محلياً وعلى الجمع بين هدفين متناقضين هما الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر, والحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني, تشير تطورات سعر الصرف الاسمي إلى ارتفاع في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لنهاية الفترة (انخفاض في سعر الصرف) بمقدار 1.4%, حيث بلغ 45.7 ليرة / دولار في نهاية عام 2009, مقارنة ب 46.35 في نهاية عام 2008 و 48.1 في نهاية عام 2007,(انظر الشكل (26)), وقد ساهم ذلك في التخفيف من حدة انتقال أثر الارتفاع في أسعار السلع المستوردة إلى الأسعار المحلية[1].

---

[1] النشرة الربعية 3-4 2009, مصرف سورية المركزي, سورية, دمشق, 2010, ص 30.

الشكل رقم (26) تطورالرقم القياسي لسعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي ووحدة حقوق السحب الخاصة

2009 - 2002

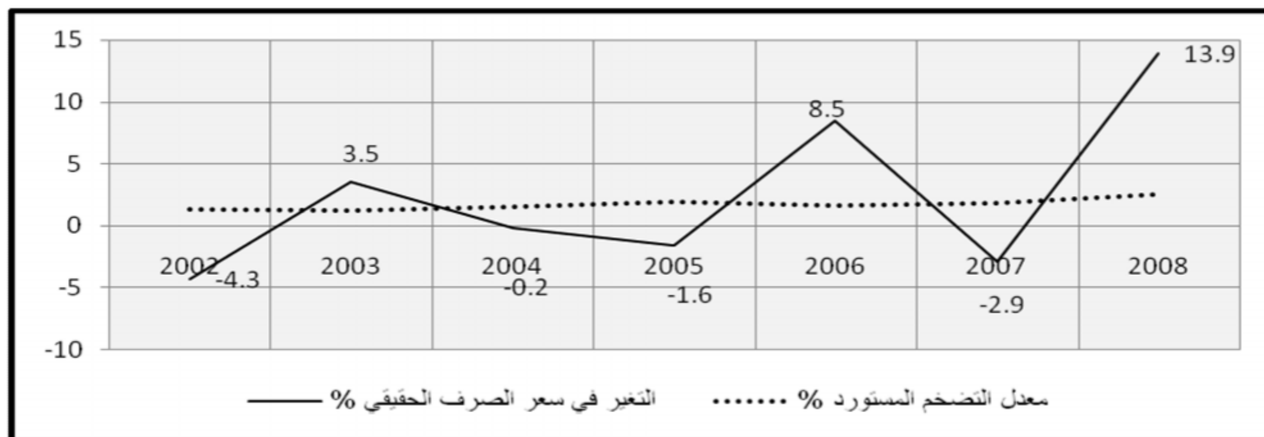


المصدر: النشرات الربعية 2007 – 2008 , مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

ويتطابق سعر الصرف الاسمي الفعال في تحركاته مع تحركات سعر صرف الليرة السورية مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة وتحديداً بعد عام 2002, وبالتالي يمكن اعتبار وحدة حقوق السحب الخاصة سعر صرف اسمي فعال(NEER) فهي تعكس إلى حد كبير هيكل التجارة الخارجية في سورية, وقد عمدت السلطات النقدية إلى فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي وربطها بسلة وحدة حقوق السحب الخاصة. ويعتبر التغير في سعر الصرف الحقيقي الفعال مؤشر لتنافسية البلد ويشير إلى فروقات أسعار المستهلك النسبية بين سورية وشركائها التجاريين وبالتالي إلى معدل التضخم المستورد ويمكن حسابه من كونه يحتسب من خلال ترجيح سعر الصرف الاسمي الفعال بمعدل التضخم المحلي منسوباً إلى معدلات التضخم في الدول الشريكة التجارية الرئيسية, ويؤدي ارتفاعه إلى ارتفاع أسعار الصادرات مقارنة بأسعار السلع المثيلة في أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين, في حين يشير انخفاضه إلى تحسن القدرة التنافسية للصادرات وانخفاض أسعار السلع المثيلة في الدول الشريكة(انخفاض أسعار المستوردات). وتطور سعر الصرف الحقيقي ايجاباً في عام 2002 وارتفعت قيمة الليرة السورية بواقع 4.3% الأمر

الذي خفض من قيمة المستوردات, كما نلاحظ أنه في **عامي** 2004 و2005 ارتفعت قيمة الليرة السورية بمقدار0.2% و 1.6 % وكذلك في عام 2007 بمقدار 2.9% و 2.1% في عام 2009, إلا أننا نلاحظ في **عامي** 2006 و2008 انخفاض كبير في قيمة الليرة بلغ 8.5% عام 2006 و 13.9% في عام 2008 , (انظر الشكل (27)), و أثر هذا الانخفاض على الأسعار المحلية من خلال تأثيره على الأسعار المحلية للواردات يمكن أن يكون أكبر من مايشير إليه نصيب السلع المستوردة في سلة ا**ستهلك**, ويرجع السبب في ذلك إلى أن الزيادة في أسعار السلع المستوردة نتيجة تخفيض قيمة الليرة مقابل الدولار **كن** أن تؤثر أيضاً على توقعات التضخم, ا **يستدعي** شراء النقد الأجنبي للحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية. ويبين الشكل التالي الاستجابة البطيئة لمعدلات التضخم المستورد تجاه تغيرات أسعار الصرف الحقيقية باستثناء العام 2008 حيث ترافق انخفاض قيمة الليرة مع ارتفاع التضخم المستورد بواقع 2.5%.

الشكل رقم (27) يوضح تغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي وتغير التضخم المستورد 2002 - 2009



المصدر: تقارير مشاورات المادة الرابعة في سورية, صندوق النقد الدولي 2005-2009 , معد من قبل الباحث.

4- سياسة الاحتياطي الإلزامي

تعتبر سياسة الاحتياطي الإلزامي من الأدوات المهمة التي يستعملها البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية, فعلى البنوك التجارية أن تحتفظ بنسبة من الودائع على شكل احتياطي في المصرف المركزي ولا

تستطيع التصرف بهذه النسبة بأي شكل من الأشكال. عادة ما يحدد المصرف المركزي هذه النسبة بناءً على اعتبارات معينة, ويستطيع تغييرها من وقت إلى آخر حسب الظروف, لهذا فإن مقدار الحد الأدنى من الاحتياطي الذي يجب أن تحتفظ به المصارف المحلية لدى المصرف المركزي إنما يحدد بالقانون. ويعطي البنك المركزي سلطة قانونية في تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطي النقدي. لهذا فإن تغيير نسبة الاحتياطي إما أن تزيد أو تقلل من مقدار الاحتياطي الفائض من خلال التأثير على الاحتياطي المطلوب، وبالتالي **على مقدرة** المصارف المحلية على منح الائتمان.

الجدول (22) يوضح تطور الاحتياطيات المصرفية (2002 - 2009) (القيمة مليون ل.س)

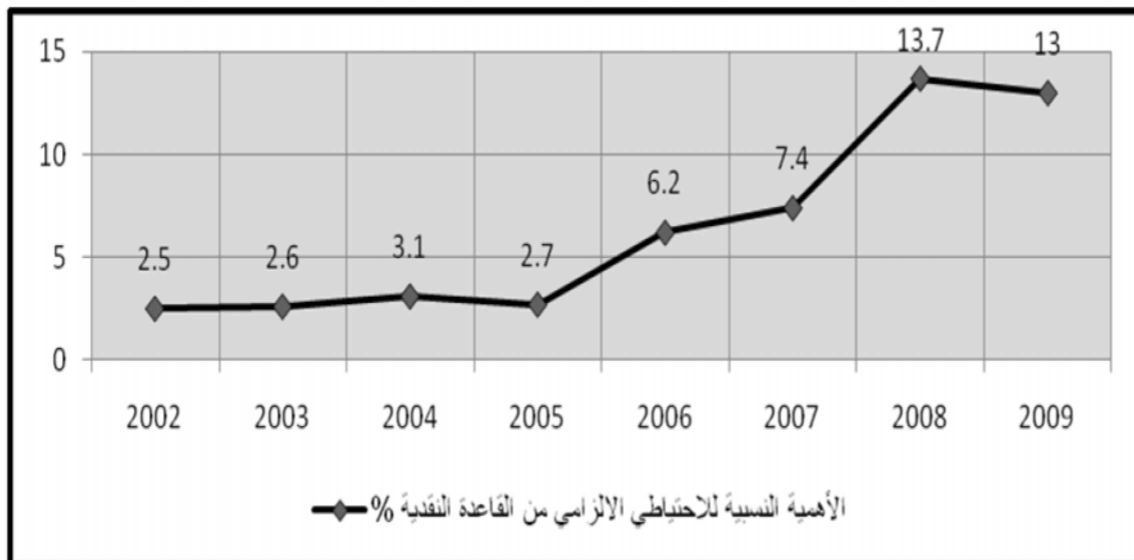
	الاحتياطي الإلزامي	الأهمية النسبية	النمو السنوي	الاحتياطي الفائض	الأهمية النسبية	النمو السنوي
2002	8601	2.50%		52834	15.40%	
2003	9781	2.60%	14%	60083	15.90%	13%
2004	14795	3.10%	51%	90885	13.90%	52%
2005	13792	2.70%	-7%	72156	14.20%	-21%
2006	34680	6.20%	150%	92303	16.50%	28%
2007	48125	7.40%	37%	153102	23.60%	66%
2008	104137	13.70%	117%	148133	19.50%	-3%
2009	113688	13%	10%	215682	24.70%	46%

المصدر: النشرات الربعية 2008 وتقرير التطورات النقدية 2009,مصرف سورية المركزي معد من قبل الباحث.

تم رفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 10% من مجموع الودائع تحت الطلب والودائع لأجل عام 2008, بعد أن كانت 5%منذ عام 2005. وبذلك ارتفع الاحتياطيات الإلزامية من 13792 ل.س عام 2005 إلى 113688 مليون ل.س أي بنسبة 724% لتزداد أهميتها النسبية من إجمالي القاعدة النقدية M0 من 2.7% عام 2005 إلى 13% عامي 2008 و2009. (انظر الجدول رقم (22) والشكل رقم (28)). لكن خفض المصرف المركزي في عام 2009 من نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 5% للمصارف التي تتوسع في إقراض المشاريع الاستثمارية[1] .

[1] تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة 2009, صندوق النقد الدولي, 12شباط 2010, موقع مصرف سورية المركزي على الانترنيت. ص7.

الشكل رقم (28) يوضح الأهمية النسبية للاحتياطي الإلزامي من القاعدة النقدية 2002 – 2009.



المصدر: النشرات الربعية, 2008 وتقرير التطورات النقدية 2009, معد من قبل الباحث.

المبحث الثالث: دور السياسات المالية في مواجهة التضخم في الاقتصاد السوري

1- دور سياسة الإنفاق العام في مواجهة التضخم

تساهم الزيادة في حجم الإنفاق العام في تغذية الضغوط التضخمية, كونها تخلق دخول نقدية جديدة تساهم في خلق طلب إضافي على السلع والخدمات, ولتفادي ذلك تبرز أهمية ضبط نمو هذا الإنفاق من خلال ضغط الإنفاق الجاري, وضمان النمو المتوازن للإنفاق الاستثماري بما يتناسب ومتطلبات تطوير البنية التحتية للاقتصاد السوري.

1-1 - ضبط الإنفاق العام

تطور الإنفاق العام من 314050 مليون ل.س عام 2002 إلى 561300 مليون ل.س في عام 2008 أي بنسبة 79% **بينما** نما الطلب الكلي بنسبة 145% خلال نفس الفترة وبالمقارنة بين النسبتين نجد أن السياسة المالية ضغطت على الإنفاق العام بهدف تخفيف ضغط الطلب, **كما** انخفضت نسبة الإنفاق إلى الناتج الاسمي من 33% عام 2003 إلى 24% عام 2008 أي بواقع 9 نقاط مئوية. وبقيت معدلات نمو الإنفاق العام منذ العام 2004 أقل من معدلات نمو الناتج الاسمي, ما **يعكس** انخفاض مساهمة المكون المالي في معدلات التضخم.(انظر الجدول رقم(23)).

الجدول رقم (23) يوضح تطور الإنفاق العام الفعلي ونسبته من الطلب والناتج الاسمي 2002 - 2008(القيمة مليون ل.س)

	الإنفاق العام الفعلي	معدل النمو السنوي %	معدل نمو الناتج الاسمي %	نسبة الإنفاق إلى الناتج الاسمي
2002	314050	14.3	4.4	31%
2003	353651	12.6	5	33%
2004	405145	14.6	17.9	32%
2005	431402	6.5	18.9	29%
2006	493700	14.4	18.4	29%
2007	520531	5.4	13.6	26%
2008	561300	7.8	6.6	24%

المصدر: النشرات الربعية 2007 – 2008, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

وعمدت السياسة المالية إلى **تعديل هيكل** الإنفاق العام في موازناتها التقديرية لأعوام الفترة المدروسة من خلال زيادة الأهمية النسبية لنفقات الرواتب والأجور والتعويضات **من** إجمالي النفقات من 13% عام 2002 إلى 21% عام 2009, في حين ثبتت الأهمية النسبية لكل من النفقات الإدارية **عند** 4% والتحويلية عند 6% وكذلك النفقات الأخرى بـ16%-20%, لكن الأهمية النسبية للنفقات الاستثمارية انخفضت من 52% عام 2002 إلى 38% عام 2008 بالرغم من ارتفاعها في عام 2007 إلى 44% استجابة لضغوط التضخم في عام 2006, وارتفعت في عام 2009 إلى 40%, ويعتبر تخفيض الإنفاق الاستثماري أمر خاطىء لأن الاقتصاد السوري بحاجة لتجديد وتوسيع البنية التحتية, وينعكس هذا على المدى الطويل من خلال عدم قدرة العرض على مسايرة الطلب. (انظر الجدول رقم (24)).

الجدول رقم (24) يوضح تطور هيكل الإنفاق العام 2002 – 2009

	رواتب وأجور	نفقات إدارية	نفقات تحويلية	نفقات أخرى	نفقات استثمارية	الديون و الالتزامات الواجبة الأداء
2002	13%	5%	4%	19%	52%	7%
2003	14%	4%	5%	20%	50%	7%
2004	14%	4%	5%	19%	48%	9%
2005	16%	4%	6%	20%	39%	15%
2006	17%	4%	6%	18%	39%	15%
2007	17%	4%	6%	16%	44%	13%
2008	19%	4%	6%	16%	38%	16%
2009	21%	4%	6%	16%	40%	12%

المصدر: النشرات الربعية 2007 – 2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

أما بالنسبة لنفقات الرواتب والأجور, فإن السياسة المالية لا تستطيع التحكم سوى برواتب وأجور العاملين في القطاع الحكومي, لذلك فإن تأثير سياسة الرواتب والأجور محدودة الأثر, خاصة وأن نسبة العاملين في القطاع العام الحكومي لاتتجاوز 27%[1]وبالتالي فإن زيادة كتلة الرواتب والأجور لعاملي القطاع العام جاءت لمواجهة ضغوط ارتفاع الأسعار, وخاصة بعد رفع الدعم الذي جرى في عام 2008

[1]المجموعة الإحصائية 2009, إحصاءات القوة البشرية, المكتب المركزي للإحصاء, دمشق, 2009 ص 63 جدول 3\6

وبشكل عام زادت كتلة الرواتب والأجور وفقاً للعمليات المنفذة في الموازنة بنسبة 133% خلال الفترة 2002 -2008, وبالرغم من هذه الزيادة بقيت نسبة الرواتب والأجور للناتج الاسمي مستقرة بحدود 11% خلال فترة الدراسة مع انخفاض بواقع نقطة لتصبح 10% عام 2008. وهذا يدل على أن زيادة الرواتب والأجور لن تضغط على الأسعار بشكل كبير وإنما جاءت استجابة لارتفاعها نتيجة زيادة الطلب, وهذا يعكس مواكبة أداة مهمة من أدوات السياسة المالية لاتجاه التقلبات الاقتصادية مما يؤثر سلباً في استقرار الاقتصاد الكلي وتوازنه التلقائي, ويرجع السبب في ذلك إلى أنه في وقت الرخاء, يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات, وهذا ما أثبتته دراسة غافين وبيروتي[1].(انظر الجدول رقم (25)).

الجدول رقم (25) يوضح تطور نفقات الرواتب والأجور المنفذة 2002 -2008(القيمة مليون ل.س)

	نفقات الرواتب والأجور	نسبة نفقات الرواتب والأجور للناتج الاسمي
2002	100636	9%
2003	118171	11%
2004	144122	11%
2005	157039	10%
2006	206966	12%
2007	223173	11%
2008	234708	10%

المصدر: النشرات الربعية 2007 – 2008, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

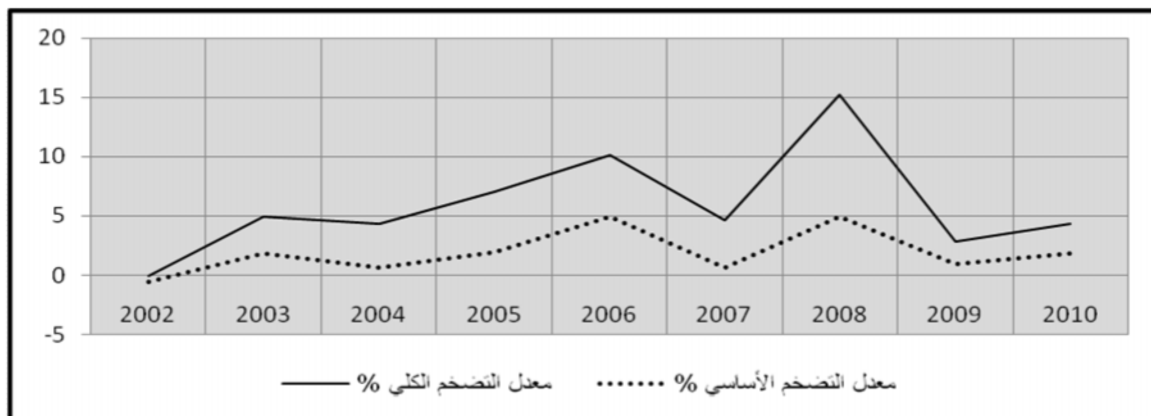
1-2 - إصلاح الدعم

يتألف نظام دعم الأسعار من دعم صريح على الحبوب والكهرباء والمياه والقطن والرز والسكر, ودعم ضمني على المشتقات البترولية والحبوب والقطن. ويستفيد المنتجون والمستهلكون والتجار المصدرون من دعم أسعار الحبوب وأسعار الطاقة (النفط والكهرباء والماء), وهو البند الأكبر, وتتحمل الموازنة تكلفة الدعم الضمني في شكل إيرادات ضائعة, كما تتحمل النفقات العامة تكلفة الدعم الإضافي للقطن

[1] Michael Gavin, Roberto Peroti, Fiscal policy in latin Amercica, University of Chicago press, Chicago, 1997.

والحبوب, كون تسويق هاتين المادتين يعتمد على القروض لتغطية الخسائر التي لا تغطيها تكاليف الموازنة[1]. وبالرغم من أن الدعم يساهم في كبح جماح التضخم وفي مساندة الطبقات الهشة اقتصاديا وتمكينها من الحصول على الحد الأدنى من متطلبات الحياة , إلا أنه لا ينهي جذور هذا التضخم, بل يكبته ويوجد ما يسمى التضخم المكبوت الذي يمكن أن ينفجر في أي لحظة بصورة مبالغة فيها وغير عقلانية إذا ماتم إلغاؤه وهذا ما جرى في عام 2008 عندما وصل معدل التضخم إلى 15.2%. فبالمقارنة بين معدل التضخم الكلي (Head line) الذي يضم كافة السلع والخدمات المتضمنة في سلة أسعار المستهلك, وبين معدل التضخم الأساسي (core inflation) والذي يعبر عن معدل التضخم الكلي باستثناء الغذاء والطاقة [2], نجد أنه يتزامن تطور معدل التضخم الكلي مع تطور معدل التضخم الأساسي كما هو واضح في الشكل رقم (29), إلا أنه طرأ تباعد بين المتغيرين في عام 2008, نتيجة الارتفاع في أسعار كلا من الغذاء والطاقة بعد رفع الدعم عنها.

الشكل البياني رقم (29) يوضح معدل التضخم الكلي ومعدل التضخم الأساسي 2002 - 2010



المصدر :المجموعة الإحصائية السورية 2009. أخر الأرقام الإحصائية, موقع المكتب المركزي للإحصاء, معد من قبل الباحث.

---

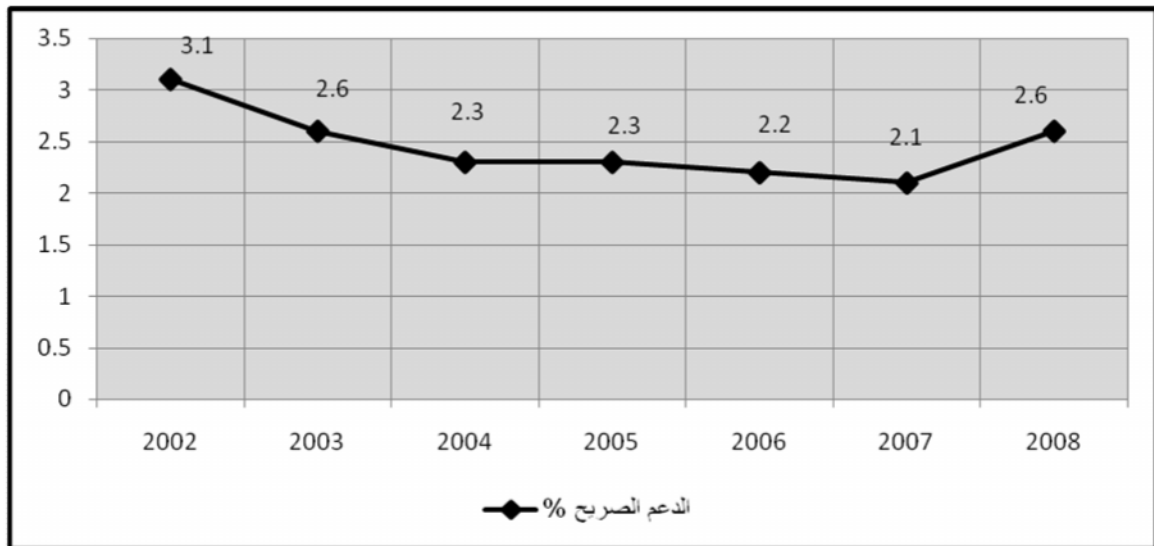
[1] ملحق تقرير مشاورات المادة الرابعة 2005, موقع مصرف سورية المركزي على شبكة الانترنيت 2005, ص1.

[2] Bank of Albania, Preconditions for Inflation Targeting in Albania, Open Forum, 1-2 Dec 2005, p73.

ويسبب الدعم السلعي تشوه في هيكل الأسعار كونه يخفض من أسعار **بعض** السلع الأساسية عن تكلفة إنتاجها, ومن المعروف أن هيكل الأسعار يشكل عامل مهم في تخصيص الموارد بكفاءة وبصورة متسقة مع هيكل الطلب الفعال في السوق, وهذا لا يحدث إلا من خلال شراء الإنتاج المحلي من السلع **المدعومة** بالكامل وبأسعار اقتصادية مجزية للمنتجين, وبخاصة محصول القمح, فشراؤه بأسعار رخيصة يزيد من احتمالات تهريبه للخارج, والإضرار بالأمن الغذائي والاقتصادي.

وقد انخفضت نسبة الدعم الصريح من الناتج المحلي من 3.1% عام 2002 إلى 2.1% و 2.6% في **عامي** 2007 – 2008 (انظر الشكل رقم (30)).

الشكل رقم (30) يوضح تطور نسبة الدعم الصريح من الناتج الاسمي 2002 - 2008



المصدر: تقرير مشاورات المادة الرابعة 2009, صندوق النقد الدولي, معد من قبل الباحث.

كما أدى إصلاح دعم أسعار **الطاقة** إلى تراجع واضح في استهلاك الطاقة, و أدى لتوفير حوالي 7% **من** إجمالي الناتج المحلي في صورة دعم ضمني, وقامت الحكومة بإجراء تعويضي وذلك برفع أجور موظفي الحكومة 25% (يمثلون 27% من العمالة السورية), وقد مثلت التدابير التعويضية 4.5% من إجمالي الناتج المحلي(انظر الجدول (26)), وفي عام 2009 تم تعديل أسعار المازوت من 25 ل.س إلى 20

ل.س لليتر وأدى هذا إلى آثار ايجابية على أسعار خدمات النقل بشكل خاص وعلى بعض التكاليف الصناعية.

ويعمل الرفع التدريجي لدعم أسعار الطاقة على تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل, ويحدث أثر انكماشي محدود, ويسهم في تصحيح ميزان المدفوعات, حيث سيقع تأثير زيادة المشتقات البترولية بنسبة أكبر غير متكافئة على الطلب على المنتجات البترولية والحد من انكماش الطلب على السلع الأخرى وتحقيق فائض نفطي أكبر للتصدير.[1]

الجدول رقم (26) يوضح تطور الدعم على الطاقة 2000 - 2009

السنوات	نسبة الدعم الضمني على الطاقة من الناتج المحلي %	الدعم خارج الموازنة %	الاجراءات التعويضية في الموازنة %
2000	10.5		
2004	10.8		
2008	12.9	8.3	4.5
2009	4.9	-1.3	6.2

المصدر: تقارير مشاورات المادة الرابعة, صندوق النقد الدولي 2005 – 2009, معد من قبل الباحث.

---

[1] تقرير مشاورات المادة الرابعة 2006, 13 يوليو 2006. موقع مصرف سورية المركزي على شبكة الانترنيت. 2006. ص 21.

2- دور السياسة الضريبية في مواجهة التضخم

تتدخل السياسة المالية للحد من معدلات نمو الطلب الكلي على السلع والخدمات من خلال رفع معدلات الضرائب والرسوم القائمة أو من خلال استحداث ضرائب ورسوم جديدة, تمتص جزء من فائض الطلب كون هذه الضرائب ترفع من تكلفة إنتاج السلعة أو تكلفة تقديم الخدمة مما يؤدي إلى التقليل **من حجم** الطلب عليها تدريجياً, وبشكل عام إن استخدام السياسة الضريبية يتطلب تحديد العلاقة بين أنواع الضرائب وتأثير تغيير معدلات بعضها على الأخرى حيث أن رفع الضرائب على الأجور ستؤدي إلى رفع الأجور, مما يضعف من دخل أصحاب العمل الذين يلجأون لزيادة أسعار منتجاتهم أو خدماتهم[1].

الجدول رقم (27) يوضح تطور الضرائب 2002 – 2009(القيمة مليون ل.س)

السنوات	الضرائب المنفذة	معدل النمو السنوي %	معدل نمو الناتج الاسمي %	الأهمية النسبية للضرائب من الإيرادات%	نسبة تغطية الضرائب للإنفاق العام %
2002	116008	26	4.4	38	37
2003	117620	1.4	5	37	33
2004	145405	23.6	17.9	42	36
2005	160256	10.2	18.9	45	37
2006	196332	22.5	18.4	45	40
2007	221424	12.8	13.6	48	42
2008	258048	16.5	6.6	53	46

المصدر: النشرات الربعية 2007 – 2008 , مصرف سورية المركزي,

شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً في قيمتها من 116008 مليون ل.س عام 2002 إلى 258048 مليون ل.س عام 2009 أي بنسبة 122% وذلك وفق الأرقام المنفذة في موازنات الفترة المذكورة, ويلاحظ نمو الضرائب بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج الاسمي في الأعوام 2002 - 2004 – 2006 – 2008 - بواقع 26%, 23.6% , 22.5% , 16.5% على التوالي, وهذا يعزز من دور الضرائب في مواجهة التضخم, **خاصة** وترافق ذلك مع تخفيض معدلات بعض الضرائب وإلغاء البعض الأخر, كما ازدادت الأهمية النسبية للضرائب من الإيرادات **من** 37% عام 2003 إلى 55% عام

[1] David Ricardo, the political economy and taxation, Batoche Books, ED3, 2001. P155.

2009, ووصلت نسبة تغطية الضرائب للإنفاق العام 46% عام 2008 بعد أن كانت بحدود 33% عام 2004, وحافظت الضرائب على نسبة وسطية بحدود 11% من الناتج الاسمي خلال فترة الدراسة, مما كفل تشجيع الاستثمار من جهة, وضمان مسايرة نمو الضرائب لنمو الناتج الاسمي والحد من ضغوط التضخم.(انظر الجدول رقم (27)).

2-1- دور ضريبة الدخل والأرباح في مواجهة التضخم:

يساهم فرض ضرائب مباشرة على الدخول النقدية المخصصة لأغراض الاستهلاك في تقليص فجوة الطلب ودفع مستويات الأسعار المحلية إلى الاستقرار, غير أن في سورية وبالرغم من أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الإجمالي تجاوزت 60% فإن الجزء الأكبر من ضريبة الدخل والأرباح يسددها العاملون في القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع العام, وهذا يعكس مدى التهرب الضريبي في القطاع الخاص نتيجة ضعف العدالة الضريبية. وبشكل عام ارتفع حجم ضريبة الدخل والأرباح المنفذة بنسبة 144% في الفترة المدروسة 2002-2009. حيث ت بانتظام وعدلات 10%, 14%, 19%, 16% في السنوات الأخيرة 2006, 2007, 2008, 2009 على التوالي, وبقيت نسبتها من الناتج الاسمي بين 3% و 4% في أغلب سنوات الدراسة, (انظر الجدول رقم (28)).

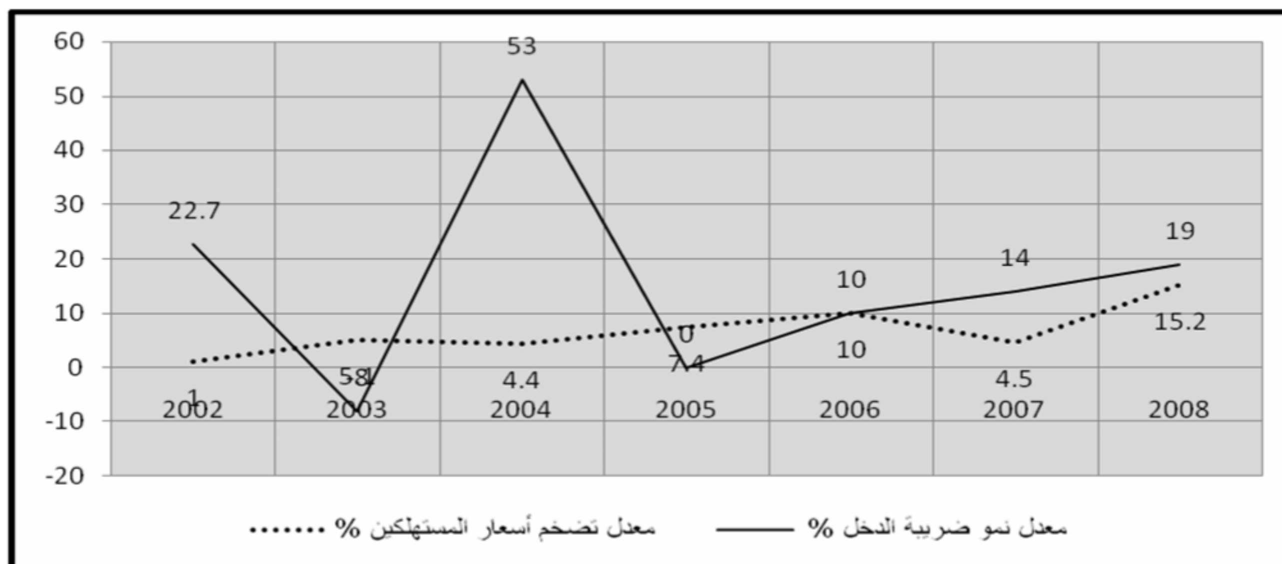
الجدول رقم (28) يوضح تطور ضريبة الدخل والأرباح 2002 -2009(القيمة مليون ل.س)

السنوات	ضريبة الدخل والأرباح المنفذة	النمو السنوي%	النسبة من الناتج الاسمي %
2002	42148		4.1
2003	38726	-8	3.6
2004	59073	53	4.7
2005	59290	0	3.9
2006	65022	10	3.8
2007	74212	14	3.7
2008	88639	19	3.9
2009*	102700	16	4.2

المصدر: النشرات الربعية 2008 - 2009, مصرف سورية المركزي. *: توقعات, معد من قبل الباحث.

وقد **خفضت** السياسة المالية معدلات هذه الضريبة من 92% إلى 35% عام 2004 حيث نمت بواقع 55% ومن ثم خفضت معدلاتها إلى 28% عام 2007[1], وساهم ذلك في **توسيع** القاعدة الضريبية لهذه الضريبة وزيادة أهميتها في مواجهة التضخم, وقد وضح منحنى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة وإيرادات الضريبة , وفكرته الأساسية هي إن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً مع تزايد الضغط الضريبي, فضلاً عن أنه يضر بحوافز العمل والادخار والاستثمار, مما يؤدي إلى انحدار النشاط الاقتصادي, ومن ثم حصيلة الضرائب وينتهي تحليل هذا المنحنى إلى تخفيض معدل الضريبة يقود إلى زيادة العائد الكلي للإيرادات ومن ثم يسهم في توازن الموازنة العامة. ولابد من الإشارة إلى أن تخفيض معدل الضريبة المباشرة يجب أن يصاحب تخفيض الإنفاق الحكومي وأن يصمم بحيث يشجع العرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي. ويوضح الشكل (31) النمو المستمر لهذه الضريبة منذ العام 2005 وهذا يتسق مع ارتفاع معدلات التضخم.

الشكل رقم (31) يوضح تطور معدل نمو ضريبة الدخل وتطور معدلات التضخم 2002 - 2008



المصدر: النشرات الربعية 2008 - 2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

[1] تقرير الاستثمار الثاني, هيئة الاستثمار السورية, سورية, دمشق, 2008, ص18.

2-2 - دور الضرائب على التجارة الخارجية في مواجهة التضخم:

تعتبر الضرائب على التجارة الخارجية من الضرائب غير المباشرة التي تتميز بأنها أكثر كفاءة وعدالة وبكونها وسيلة ملائمة لتحقيق الهدف المالي لغزارة حصيلتها, كما أنها تنعكس بصوره مباشرة وسريعة على الأسعار, بينما نجد أن تأثير الضرائب المباشرة على الأسعار محدوداً للغاية بل منعدم في الفترة القصيرة, لكن يبقى تأثير الضرائب على التجارة الخارجية أقل من تأثير تغيرات سعر الصرف.

تتكون الضرائب على التجارة الخارجية في سورية من الضرائب على المستوردات, حيث تذبذب نموها صعوداً وهبوطاً في الفترة 2002 -2009, فبعد أن حققت نمو 23.8% عام 2002 توقف النمو في عام 2005, ونمت بواقع 6.2%, 1.8%, 0.9-% في الأعوام 2006, 2007, 2008 على التوالي, ويتوقع أن تنمو بحدود 15% عام 2009, و انخفضت نسبتها من الناتج الاسمي من 2.5 % عام 2003 إلى 1.4% عام 2008,(انظرالجدول رقم(29)).

الجدول رقم (29) يوضح تطور ضرائب التجارة الخارجية 2002 – 2009(القيمة مليون ل.س)

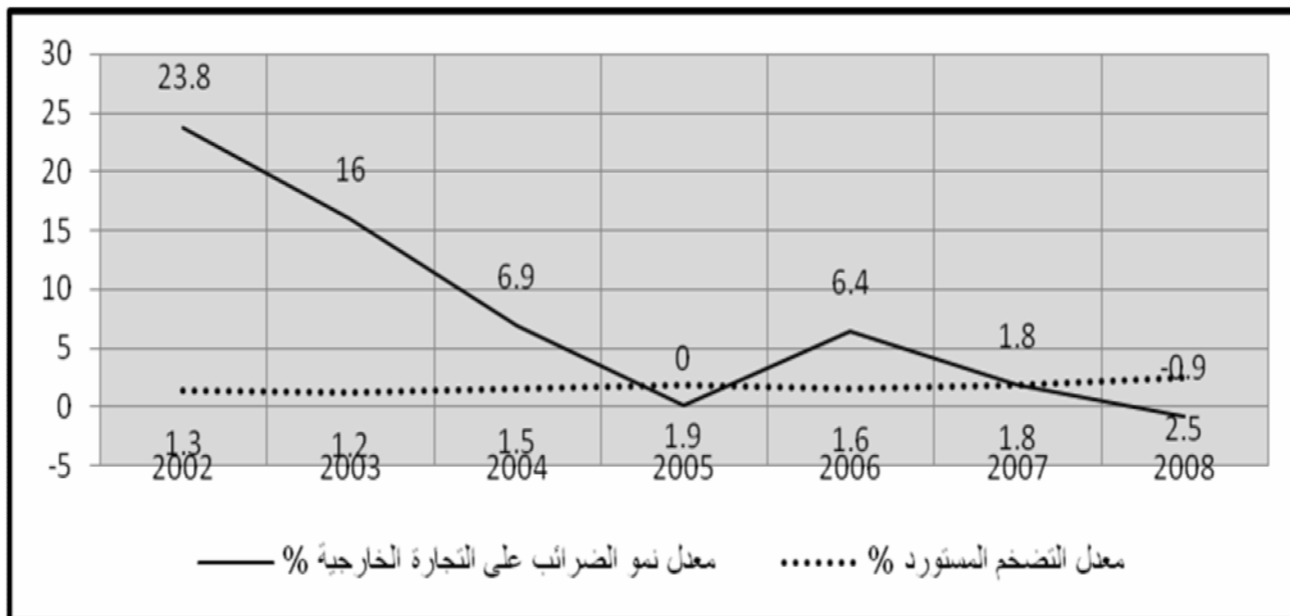
	ضرائب التجارة الخارجية المنفذة	النمو السنوي %	النسبة من الناتج الاسمي %
2002	25312	23.8	2.5
2003	28787	16	2.7
2004	31327	6.9	2.5
2005	30664	0	2
2006	32877	6.4	1.9
2007	33405	1.8	1.7
2008	33112	-0.9	1.4
2009*	37700	15	1.5

المصدر: النشرات الربعية 2006-2008, مصرف سورية المركزي. * توقعات, معد من قبل الباحث.

بشكل عام لم يتسق تطور نمو الضرائب على التجارة الخارجية مع تطور معدلات التضخم المستورد وشهدت الفترة المدروسة تباعداً واضح بين المتغيرين, مما يعكس ضعف تأثير سياسة الضرائب على التجارة الخارجية في مواجهة التضخم المستورد وخاصة في العام 2008,(انظر الشكل (32)) ويعود ذلك لانخفاض معدلات الرسوم الجمركية التي كانت تصل أحياناً إلى حدود 255%, حيث أصبح أعلى معدل لها هو 60%, كما أصبح المعدل المتوسط للتعريفة الجمركية 14.5%, وبذلك سعت السياسة

المالية على تنشيط العرض من خلال تخفيض الرسوم الجمركية إلى 1%على المستوردات من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج و5% بالنسبة باقي المستلزمات نصف المصنعة والمصنعة [1].

الشكل البياني رقم (32) يوضح تطور نمو الضرائب على التجارة الخارجية ومعدل التضخم المستورد 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية 2006-2008, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

2- 3- دور الضرائب على السلع والخدمات في مواجهة التضخم

تعد الضرائب على السلع والخدمات من أهم الضرائب غير المباشرة على اعتبار أن قيمتها تندمج في قيمة السلع والخدمات مما يجعل غالبية المستهلكين لا يشعروا بعبئها, وهذا ما يجعل أثرها السلبي محدود عند دفعها ويقلل التهرب منها, كما يعزز دورها في مواجهة التضخم. وقد زادت قيمتها التقديرية من 13026 مليون ل.س عام 2002 إلى 55301 مليون ل.س عام 2009 أي بنسبة زيادة 325% وهي نسبة مرتفعة تعكس تصميم السياسة المالية في سورية على مواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات, كما ارتفعت نسبة هذه الضرائب من الناتج الاسمي من 1.3% عام 2002 إلى 2.4% في عامي 2008 و 2009. (انظر الجدول رقم (30))

---

[1] تقرير الاستثمار الثاني, مرجعسابق, ص17.

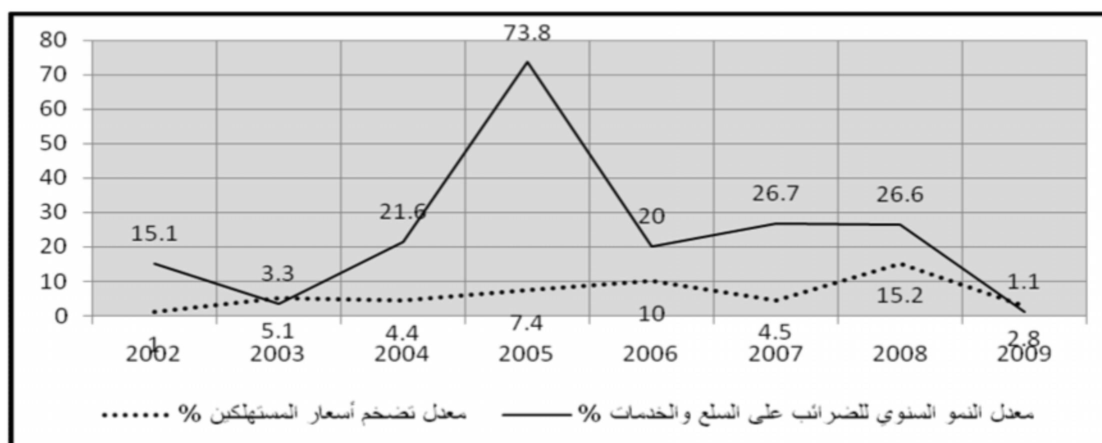
الجدول رقم (30) يوضح تطور الضرائب على السلع والخدمات 2002 -2009(القيمة مليون ل.س)

السنوات	الضرائب المقدرة على السلع والخدمات	نسبة النمو السنوي	النسبة من الناتج الاسمي
2002	13026		1.3
2003	13454	4%	1.3
2004	16356	21%	1.3
2005	28421	75%	1.9
2006	34111	21%	2
2007	43231	26%	2.1
2008	54723	28%	2.4
2009	55301	1%	2.4

المصدر: النشرات الربعية 2006-2008, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

يلاحظ أن سعي السياسة المالية لزيادة حصيلة الضرائب على السلع والخدمات وتحقيق معدلات نمو متزايدة لهذه الضرائب جاء متسقاً مع تطور معدلات تضخم أسعار المستهلكين, كما يوضح الشكل رقم(33) حيث فاقت معدلات نمو هذه الضرائب معدلات التضخم في أغلب سنوات الدراسة, **كذلك** يلاحظ النمو المرتفع في تقدير هذه الضرائب في عام 2005 نتيجة دخول سلع وخدمات جديدة إلى السوق السورية.

الشكل رقم (33) يوضح تطور معدلات نمو ضرائب السلع والخدمات ومعدلات التضخم 2002 -2009



المصدر: النشرات الربعية 2006-2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

2- 4 – دور الرسوم في مواجهة التضخم:

نمت الرسوم بشكل ملحوظ بين عامي 2004 و 2008 بنسبة 392% بعد أن انخفضت بنسبة 87% بين عامي 2002 و 2004, كما ارتفعت نسبة الرسوم من الناتج الاسمي من 0.3% عام 2004 إلى 0.7% عام 2008, وهذا يتسق مع سياسة امتصاص فائض الطلب, وتوسعت السياسة المالية في هامش تقديرها للرسوم وبخاصة رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي الذي زاد بنسبة 1650% بين عامي 2003-2009 وهي نسبة عالية جداً, حيث كانت أعلى نسبة نمو له في عام 2005 بواقع 333%, وزادت نسبة هذا الرسم من الناتج الاسمي من 0.2% عامي 2003 و2004 إلى 1.4% عامي 2008 و2009, وكذلك ارتفعت نسبة هذا الرسم من الاستهلاك الخاص من 0.3% عام 2003 إلى 2% عام 2008 و 2009, مما يعكس أهميته كجزء من الرسوم المباشرة في استخدامه لامتصاص فائض الطلب الكلي.(انظر الجدول رقم (31)).

الجدول رقم (31) يوضح تطور رسم الإنفاق الاستهلاكي 2002 – 2009 (القيمة مليون ل.س)

السنوات	رسم الإنفاق الاستهلاكي الكمالي المقدر في الموازنة	نسبة النمو السنوي	النسبة من الناتج الاسمي %	النسبة من الاستهلاك الخاص
2002	2900		0.3	0.50%
2003	2000	-31%	0.2	0.30%
2004	3000	2%	0.2	0.40%
2005	13000	333%	0.9	1%
2006	15000	15%	0.9	1%
2007	23270	55%	1.2	2%
2008	33000	42%	1.4	2%
2009	32000	-3%	1.3	2%

المصدر: النشرات الربعية 2006-2008, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

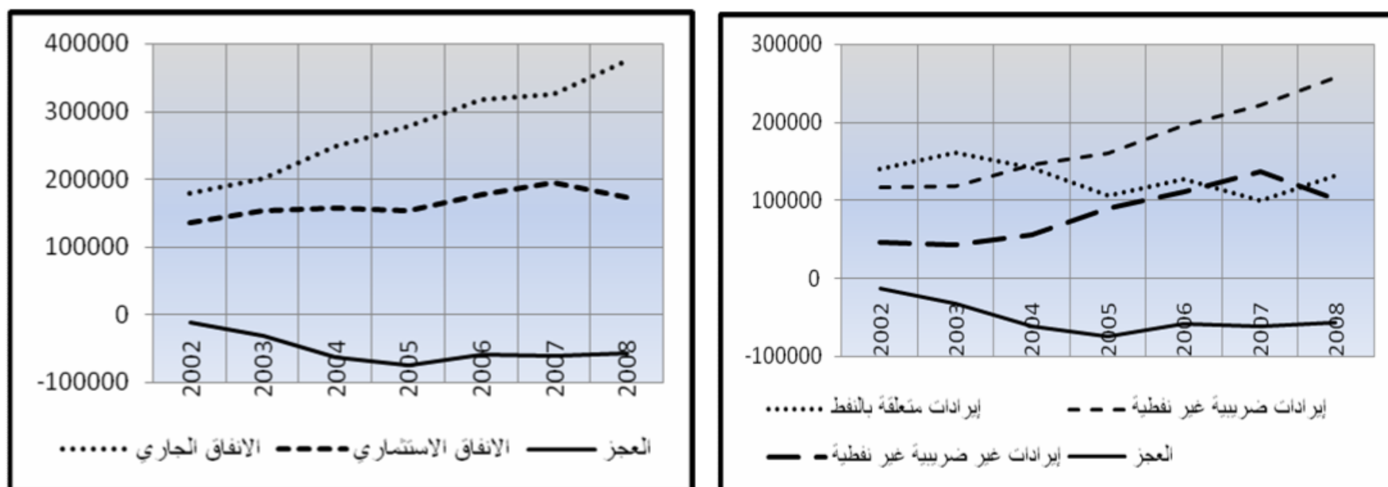
3- دور سياسة تمويل عجز الموازنة في مواجهة التضخم

تعاني سورية كغيرها من الدول النامية بعجز في موازنتها, وكون مفهوم العجز يرتبط بشكل أساسي بمفهومين هما الإيرادات والنفقات, حيث تتكون الإيرادات من إيرادات نفطية ومن إيرادات ضريبية

وإيرادات غير ضريبية غير نفطية وكذلك يتكون الإنفاق العام من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري, فإن عجز الموازنة بسورية يرتبط بتراجع الإيرادات الضريبية, حيث أن العوائد النفطية غير مستقرة و تتبع لأسعار النفط العالمية مما يجعل الاقتصاد السوري عرضة لتقلبات أسعار النفط وخصوصا في ظل الأزمة العالمية الراهنة كما أن النفط يعتبر ثروة وطنية ناضبة وبالتالي ينبغي أن تكون عائداته تخدم التنمية المستدامة وليس وسيلة لتمويل عجز الموازنة.

كما يرتبط العجز بشكل أكبر بازدياد الإنفاق الجاري, وهذا مؤشر سلبي لأنه لا بد وأن ينعكس على حجم التكوين الرأسمالي داخل الاقتصاد الوطني سلباً مما يعني عدم ترشيد النفقات العامة. ويوضح الشكل التالي رقم (34) تزامن تطور الإنفاق الجاري مع تطور **العجز** خلال الفترة 2002 -2005 وعدم مسايرة العجز لزيادة الإنفاق الجاري بين عامي 2006 -2008, وكذلك الحال **بالنسبة** للإيرادات الضريبية والعجز.

الشكل رقم (34) يوضح تطور الإيرادات والنفقات والعجز 2002 – 2008 (مليون ل.س)



المصدر: النشرات الربعية 2008 - 2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

ينتقل أثر عجز الموازنة إلى مستويات الأسعار من خلال آلية تمويله ومصادر التمويل حيث تضطر السياسة المالية لسده إما من خلال الاعتماد على سيناريو التمويل بالعجز (من خلال زيادة الإصدار النقدي أو زيادة حجم الائتمان المصرفي الحكومي) الذي ينطوي على احتمالين: أولهما تركيز كتلة نقدية هائلة بيد

المركز(المصرف المركزي), وثانيهما زيادة كمية النقود المتداولة وإحداث خلل في علاقة التوازن بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية, أو الاعتماد على سيناريو الاقتراض الداخلي أو الخارجي (الدين العام) سيؤدي حتماً لزيادة معدل التضخم(1). وقد بقي الدين العام منخفضاً منذ إعادة جدولة الديون المستحقة لروسيا في العام 2005, حيث نما الدين العام بمعدل سالب 21-% عام 2006 وبمعدلات منخفضة في عامي 2007 و 2008 بواقع 5% و1.6% على التوالي. (انظر الجدول (32)).

الجدول رقم (32) يوضح تطور الدين العام 2002 – 2009(مليون ل.س)

السنوات	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين العام	النمو السنوي %
2002	11336	1057	12392	
2003	10047	22665	32712	175
2004	11572	51108	62680	91
2005	14769	60343	75112	19
2006	14159	44675	58835	-21
2007	14119	47582	61701	5
2008	10650	52850	63500	1.6

المصدر: النشرات الربعية 2006 - 2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

ويساهم الدين العام وخاصة شقه الخارجي في تغذية الضغوط التضخمية من خلال اقتطاع جزء من الناتج المحلي لسداد الالتزامات مما يضعف من قدرة الاقتصاد السوري على تمويل الاستيراد مما يؤدي لانخفاض العرض الحقيقي من السلع والخدمات وتستمر الأسعار المحلية في الارتفاع.

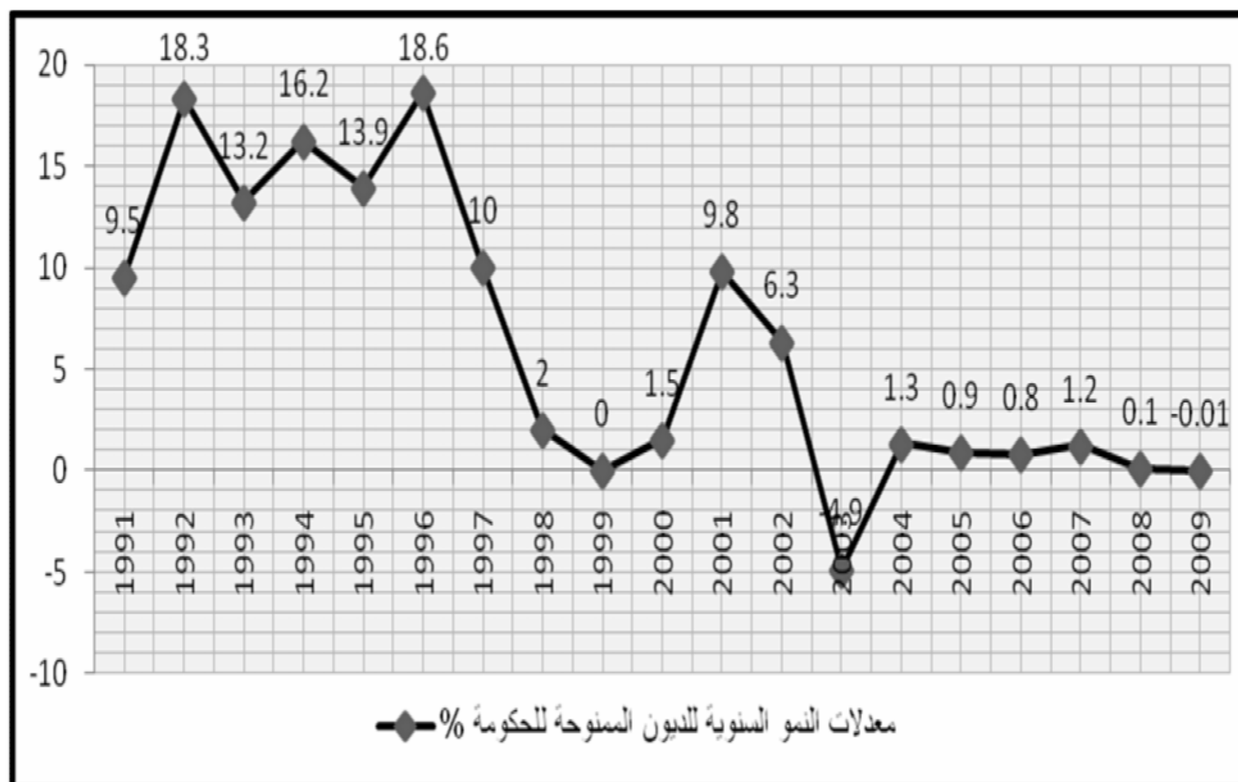
أما الديون الممنوحة للحكومة من المصرف المركزي فقد شهدت نمواً مستقراً خلال الفترة 2002 – 2009, بمعدل وسطي أقل من 1%,(انظر الشكل رقم (35)). وبالتالي لا تشكل هذه الديون عمليات إقراض جديدة للحكومة وإنما هي الفوائد المستحقة على القروض السابقة والمضافة لأصل هذه القروض, مما يعني **توقف** عمليات الإقراض المباشر للحكومة من المصرف المركزي عن طريق إصدارات نقدية جديدة يتسق مع توقف السياسة النقدية عن إتباع سياسة التمويل بالعجز وإيجاد مصادر تمويل حقيقية

---

(1) قحطان السيوفي, السياسة المالية في سورية, **وزارة الثقافة**, الهيئة السورية للكتاب, سورية, **دمشق**, 2008,ص279.

مصدرها السوق المفتوحة عبر إصدار سندات الخزينة, ولكن عملية إعادة تسديد الدين العام من خلال هذه الآلية تتطلب أن تكون السندات بحوزة المصارف أو شركات التأمين, **حيث** عندما تقوم الحكومة بإعادة تسديد دين مستحق عن سندات بحوزة الجمهور فإن المبالغ المستلمة سيعاد إنفاقها بحيث يؤدي الأمر إلى زيادة كمية النقود وسرعة تداولها, وزيادة الضغوط التضخمية, كما أن الزيادة المستمرة في التمويل النقدي لعجز الموازنة العامة سوف يغذي التضخم ويؤدي لمزاحمة القطاع الخاص عن طريق رفع سعر الصرف الحقيقي, مما يضعف إمكانية النمو الحقيقي للاقتصاد.

الشكل رقم (35) يوضح تطور معدلات النمو السنوية للديون الممنوحة للحكومة 1991 – 2009



المصدر: النشرات الربعية 1997 – 2009, مصرف سورية المركزي, معد من قبل الباحث.

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين السياسات النقدية والمالية والتضخم في الاقتصاد السوري.

يعتبر العجز المالي والتوسع النقدي أحد الأسباب المهمة لمعدلات التضخم العالية المستديمة. و**سنقتصر** في دراستنا على دراسة أثر عجز الموازنة وتغير العرض النقدي M2 على التضخم باعتبارهما متغيران تفسيريان واعتبار التضخم متغيراً تابعاً وبالتالي إيجاد معادلتي الانحدار التي تفسر هذا الأثر. ومن خلال بيانات الجدول رقم (33) التي تم تعديل قيمها لضرورة القياس وإجراء الدراسة الإحصائية.

الجدول(33) يوضح تطور معدل التضخم وعجز الموازنة والعرض النقدي(1998_ 2009)

السنوات	معدل التضخم %	عجز الموازنة (مليار لس)	العرض النقدي (تريليون لس)
1998	-1.1	17.9	0.436
1999	-3.7	9.2	0.489
2000	-3.8	19.2	0.586
2001	3	+17.1 (فائض)	0.73
2002	1	12.4	0.875
2003	5.1	32.7	0.947
2004	4.4	62.7	1.074
2005	7.4	75.1	1.201
2006	10	58.8	1.311
2007	4.5	61.7	1.473
2008	15.2	57.5	1.656
2009*	2.8	73.3	1.808

المصدر: المجموعة الربعية 2008 – 2009, معد من قبل الباحث.* تقديري.

1- تقدير وتحليل أثر عجز الموازنة على التضخم

حتى نكتشف أن هناك علاقة بين التضخم وعجز الموازنة الكلي وتحت فرضية أن الزيادة في عجز الموازنة الكلي تؤدي إلى ارتفاعات متتالية في المستوى العام للأسعار, لابد من تقدير النموذج البسيط التالي :

$$CPI_t = \beta_1 + \beta_2 \ BD$$

حيث: CPI_t : نسبة تغير مؤشر أسعار المستهلك (معدل التضخم) **بالنسبة للزمن.**

BD : عجز الموازنة.

β_1, β_2 : معلمات النموذج سيتم شرحها لاحقاً .

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS د :

الجدول رقم (34) نتائج الاختبارات الإحصائية لنموذج انحدار التضخم بالنسبة لعجز الموازنة

النموذج	R	R Square	Adjusted R Square	Durbin-Watson	Sig	F الجدولية	F المحتسبة
$CPI_t = -2.181 + 0.143\ BD$	0.663	0.44	0.384	2.618	0.019	7.862	1.933

1-1-القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار:

يقصد بها مدى قدرة المتغيرات المستقلة في النموذج على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع أو نسبة التغيرات التي تحدث في المتغير التابع وتعزى للمتغيرات المستقلة, ويتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R-Sq) أو من خلال معامل التحديد المعدل, [R-Sq (adj)] ويفضل الاعتماد على الأخير[1], وفي هذا النموذج نجد أن معامل التحديد المعدل **يبلغ** (0.384) وهذا يعني أن المتغير المستقل(عجز الموازنة الكلي) **يفسر 38.4%** من التغيرات في المتغير التابع (معدل التضخم) والباقي 61.6% تعود لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

2-1-اختبار المعنوية الجزئية وتفسير المعلمات:

د أن التضخم المستقل عن عجز الموازنة هو سالب و **يبلغ** -2.181 %, وهذا يعكس مدى ارتباط التضخم بعجز الموازنة وهذه المعلمة غير معنوية حيث أن قيمة sig **كانت** (0.394) وهي أكبر **من** مستوى الدلالة (0.05). في حين أن زيادة عجز الموازنة الفعلي بمقدار واحد مليار ل.س تؤدي لزيادة

[1] أسامة ربيع أمين, التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss ,**منشورات** جامعة المنوفية, **مصر**, 2008, **ص**122.

التضخم ب 0.143% وهذه المعلمة كانت **معنوية** حيث أن قيمة sig **كانت** (0.019) وهي أصغر **من** مستوى الدلالة (0.05).

1-3-معامل الارتباط :

يظهر البرنامج الإحصائي أن قيمة معامل الارتباط بيرسون تعادل (0.663) وهي موجبة, وهذا دليل على أن العلاقة بين المتغيرين طردية بمعنى أن زيادة العجز تقود لزيادة معدل **التضخم,** كما أن قيمة اختبار Durbin-Watson التي تحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي بلغت(2.618) وهي قيمة مقبولة احصائياً.

1-4-اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يظهر البرنامج الإحصائي في الجدول (36) أن قيمة F الجدولية **كانت** (7.862) **بينما كانت قيمة** F المحسوبة وفق طريقة Goldfield – Quandt ومن خلال إيجاد مجموع مربعات الخطأ من خلال تقسيم المشاهدات إلى **سلسلتين تضم كل سلسلة** 6 مشاهدات حيث نقوم بحساب مجموع مربعات الخطأ لكل سلسة وذلك من جدول تحليل التباين لمعادلة الانحدار لكل سلسلة:

ففي السلسة الأولى نجد أن مجموع مربعات الخطأ SSE_1 للسلسلة الأولى تساوي **37.870** ومجموع مربعات الخطأ SSE_2 للسلسلة الثانية تساوي **73.210**.

وبالتالي قيمة F المحسوبة هي:

$$F = SSE_2 \backslash SSE_1 = 1.933$$

نستنج أن قيمة F المحسوبة هي أقل من قيمة F الجدولية وهذا يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء. و كانت **قيمة** sig **كانت** 0.019 وهي أصغر من مستوى الدلالة **/0.05/** وبالتالي فإن النموذج معنوي.

2- تقدير وتحليل أثر تغير العرض النقدي على التضخم

سندرس هنا أثر التغير في العرض النقدي M2 على التضخم, و تحت فرضية أن **كل** زيادة في الكتلة النقدية دون أن يرافقها زيادة في الإنتاج ستقود لارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة الضغوط التضخمية, لابد من تقدير النموذج البسيط التالي :

$$CPI_t = \beta_1 + \beta_2 M2$$

حيث: CPI_t : نسبة تغير مؤشر أسعار المستهلك (معدل التضخم) مع تغير الزمن.

M2: العرض النقدي M2.

β_2 , β_1 : معلمات النموذج سيتم شرحها لاحقاً.

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS د :

الجدول رقم (35) نتائج الاختبارات الاحصائية لنموذج انحدار التضخم بالنسب لتغير العرض النقدي

النموذج	R	R Square	Adjusted R Square	Durbin-Watson	Sig	F الجدولية	F المحتسبة
CPI_t = -5.526 + 8.828M2	0.73	0.532	0.485	2.533	0.007	11.378	4.642

2-1- القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار:

نجد أن معامل التحديد المعدل يبلغ (0.485) وهذا يعني أن المتغير المستقل(العرض النقدي M2) **يفسر** 48.5% من التغيرات في المتغير التابع (معدل التضخم) والباقي 51.5% تعود لعوامل أخرى منها الخطأ العشوائي.

2-2-**اختبار المعنوية الجزئية وتفسير المعلمات:**

نستنتج من المعادلة أن التضخم المستقل عن تغيرات العرض النقدي هو سالب وبحدود (5.52-) وهذه المعلمة غير معنوية حيث كانت قيمة sig (0.093) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05), **كما** أن زيادة العرض النقدي بمقدار واحد تريليون يؤدي لزيادة التضخم بمعدل (8.828%) وهي نسبة مرتفعة تعكس العلاقة الايجابية والقوية بين معدل نمو العرض النقدي ومعدل التضخم, وهذه المعلمة معنوية **حيث** أن قيمة sig **كانت** (0.007) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05).

2-3-**معامل الارتباط :**

يظهر البرنامج الإحصائي في الجدول (38) أن قيمة معامل الارتباط بيرسون تعادل 0.730% وهي موجبة و قريبة من الواحد مما يؤكد ذلك أن العلاقة بين تغير العرض النقدي والتضخم علاقة طردية. **كما** أن قيمة اختبار Durbin-Watson التي تحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي بلغت(2.533) وهي قيمة مقبولة احصائياً.

2-4-**اختبار المعنوية الكلية للنموذج:**

يظهر البرنامج الإحصائي أن قيمة F الجدولية 11.378, وبنفس الطريقة التي اعتمدناها في النموذج السابق نجد أن **قيمة** F المحسوبة **تبلغ** 4.642 وهي أقل من قيمة F الجدولية وهذا يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء, والنموذج ككل ذو دلالة معنوية حيث أن قيمة sig **كانت** (0.007) وهي أصغر من مستوى الدلالة 0.05.

نستنتج مما سبق أن كلاً من عجز الموازنة الكلي والتغير في العرض النقدي يؤثران في التضخم, **حيث يفسر** 86.9% (مجموع معاملي التحديد المعدل) من التضخم من خلال هذين المتغيرين, ا **يؤكد** ضرورة تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية في معالجة التضخم.

المبحث الخامس: مدى التكامل بين السياسات النقدية والمالية في معالجة تضخم الاقتصاد السوري ومتطلبات تعزيزه

تتمتع السياسات النقدية والمالية بأهمية كبيرة وبالتالي فإن التنسيق بينها وبين أهداف كل منها أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، وذلك بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة. ويرتبط التفاعل بين السياسات النقدية والمالية بالتأثير المتبادل بينهما فمثلاً، تؤثر السياسات النقدية في تحديد قدرة السياسات المالية الحكومية على تمويل عجز الموازنة, لأنّ تكلفة خدمة الدين تتغير تبعاً لضيق أو اتساع المصادر المتاحة للتمويل، كما أنّ اعتماد السياسات المالية الحكومية على المصرف المركزي تمثل قيدا على استقلالية السلطة النقدية. ويمكن إيضاح التأثيرات المتبادلة للسياسات النقدية والسياسات المالية من خلال العرض التالي:

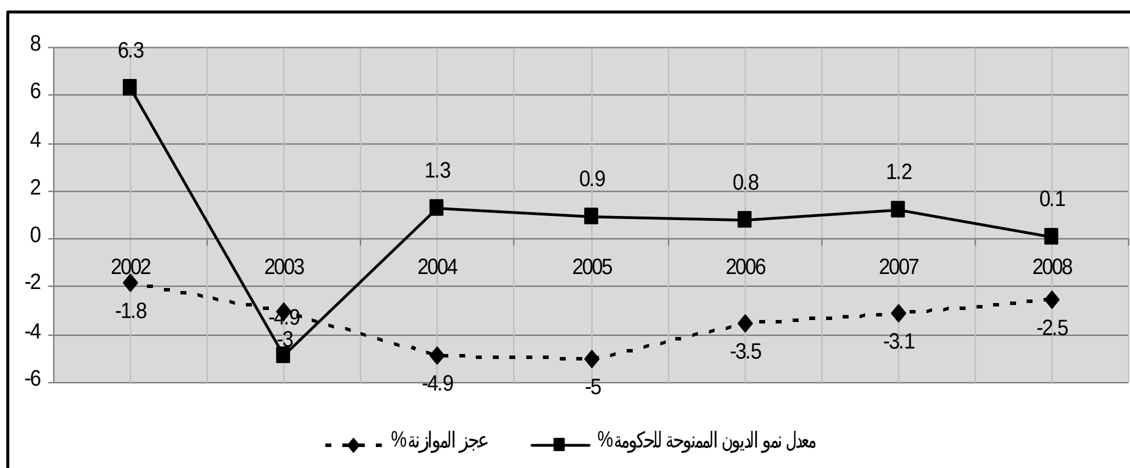
1- العلاقة بين السياسات النقدية و عجز الموازنة

لتوضيح تأثير السياسة النقدية على عجز الموازنة نأخذ مجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتأثر بالسياسة النقدية، و تؤثر هي بدورها على عجز الموازنة، بالرغم أن أثر كل متغير من هذه المتغيرات يكون صغيراً إذا أخذ على حدا، إلا أن الأثر الكلي لهذه المتغيرات مجتمعة يكون كبيراً، حيث أن معظم هذه المتغيرات (الارتفاع في المستوى العام للأسعار، زيادة الإنفاق العام، نقص الإيرادات الضريبية، زيادة الدين العام) تؤدي إلى زيادة عجز الموازنة إذا ما تم إتباع سياسة نقدية انكماشية بسبب ارتفاع سعر الفائدة[1]. لذلك فإن التغيير في الوضع المالي ككل (الدين العام، عجز الموازنة) يتعقد نتيجة السياسات النقدية الانكماشية, إلا أن السياسة النقدية في سورية ابتعدت عن النهج الانكماشي البحت وحافظت على نمو منضبط للعرض النقدي وعدلت من هيكليته, وبالتالي لن يكون هناك أثر لنهج السياسة النقدية على زيادة عجز الموازنة. ونتيجة لتبني السياسة النقدية استقرار الأسعار كهدف أساسي، تضاءلت فرص

[1]D. ahan and mami/ the fiscal effect of monetary policy. International monetary fund working paper N° 66.1998.

السياسة المالية في اللجوء إلى المصرف المركزي لتأمين الموارد التمويلية اللازمة لسد عجز الموازنة, فانعكس في خفض العجز المالي تدريجياً, وحافظ على الاستقرار في قيمة العملة, وبذلك ابتعدت السياسة المالية في سورية عن القيام بعمليات اقتراض جديدة من المصرف المركزي بعد عام 2002 لتمويل الإنفاق العام, وهذا ما أحدث استقرارا في قيمة الليرة من جهة, وساهم في الحد من عجز الموازنة. ويوضح الشكل (36) انخفاض معدل نمو الديون الممنوحة للحكومة التدريجي من 13% عام 2004 إلى 0.1% عام 2008, وكذلك انخفاض معدل عجز الموازنة من 5-% عامي 2004و 2005 إلى 2.5-% عام 2008, وبالتالي اتساق الانعدام التدريجي للديون الممنوحة من المصرف المركزي للحكومة مع تناقص عجز الموازنة, مما يؤدي لاستقرار نسبي في مستويات الأسعار على المدى الطويل.

الشكل (36) يوضح تطور العلاقة بين معدل نمو الديون الممنوحة للحكومة و عجز الموازنة



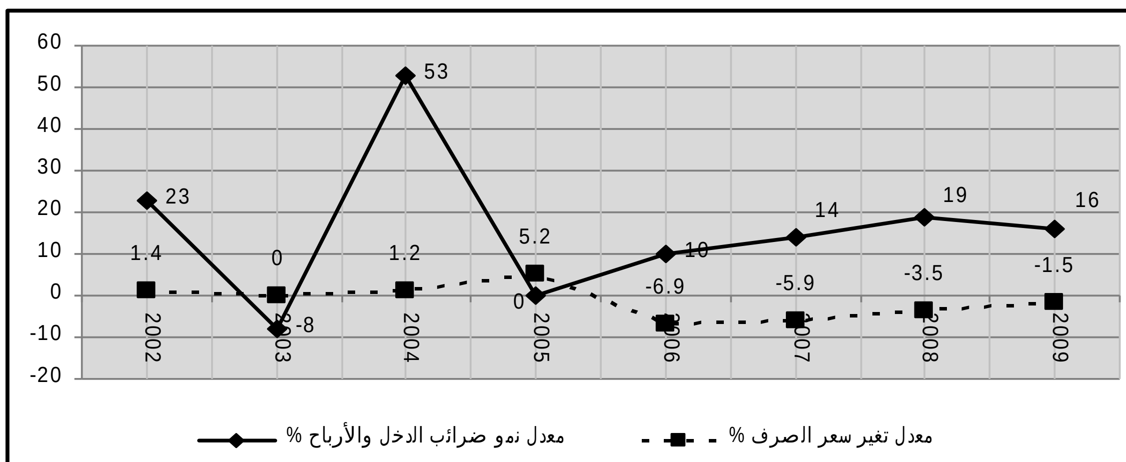
المصدر: النشرات الربعية للأعوام المذكورة, مصرف سورية المركزي.

2- العلاقة بين السياسات المالية و العرض النقدي

تتأثر السياسات النقدية بالسياسات المالية المتبعة، فالنظام الضريبي المتبع له أثر على السياسات النقدية، وكذلك مستوى الانضباط المالي للحكومة، فالتوسع المالي قد يضيع أثر السياسات النقدية الانكماشية في مجال تحقيق هدف تخفيض التضخم، كما أن هيمنة السياسة المالية تجعل السلطة المالية تحقق عجزاً مالياً

كما يحلو لها، مما يعطل على السياسة النقدية تحقيق أي من أهدافها، وتؤثر السياسة الضريبية بطريقة غير مباشرة على السياسة النقدية, فزيادة الضرائب على الدخل والأرباح تؤدي إلى تخفيض الجزء من الدخل المخصص للإنفاق على الاستهلاك و تخفيض الادخار الذي يتم توجيه جزء منه فيما بعد إلى الإنفاق على الاستثمار أي أن زيادة الضرائب تؤدي إلى تخفيض بعض عناصر الإنفاق الكلي, وهذا يترتب عليه انخفاض عرض النقود والأسعار وزيادة الطلب الأجنبي على السلع المحلية وارتفاع سعر صرف العملة مقابل العملات الأجنبية وينعكس ذلك في انخفاض أسعار السلع المستوردة وبالتالي انخفاض التضخم المستورد[1]. ويوضح الشكل (37) اتساق النمو السنوي لضرائب الدخل والأرباح مع تغيرات سعر الصرف التي شهدت من خلالها الليرة السورية ارتفاعاً في قيمتها, فنلاحظ النمو التدريجي لضرائب الدخل والأرباح بواقع 10%, 14%, 19%, 16% خلال الأعوام 2006,2007, 2008, 2009, على التوالي, في حين ارتفعت قيمة الليرة أمام الدولار بواقع 6.9-%, 5.9-%, 5.3-%, 1.5-% على التوالي خلال الأعوام نفسها.

الشكل (37) يوضح العلاقة بين معدل تغير سعر الصرف و معدل نمو ضرائب الدخل والأرباح 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية للأعوام المذكورة, مصرف سورية المركزي.

[1] توفيق عبد الرحمن يوسف, الإدارة الدولية والعملات الأجنبية,**دار صفاء**, **عمان**, 2004, ص 98, 100.

وبشكل عام ارتفع حجم ضريبة الدخل في سورية نتيجة تخفيض معدلاتها وتوسيع قاعدتها, وبدأت تتسق في تطورها مع تطور معدلات التضخم منذ العام 2005, فتم تحويل العبء الضريبي من أولئك الذين يميلون للادخار إلى أولئك الذين يميلون للإنفاق, وهذا أدى لتباطىء سرعة دوران النقود, وتراجع مستويات الأسعار. وركزت السياسات المالية الحكومية على الاستمرار في ترشيد الإنفاق العام وذلك لتحقيق إعادة هيكلية النفقات العامة باتجاه تحجيم الدعم الحكومي وتقليص نفقات الإدارة الحكومية إلى جانب تحديد مسار الإنفاق الرأسمالي بمشاريع البنى الأساسية, وكان لهذه السياسة الفضل في فتح الطريق أمام السلطة النقدية لتخفيض الضغط الداخلي على سعر الصرف ولتطبيق سياسة نقدية أكفأ تستهدف الاختلالات الداخلية التي أصابت العوامل الاقتصادية الجذرية.

3- متطلبات تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد السوري

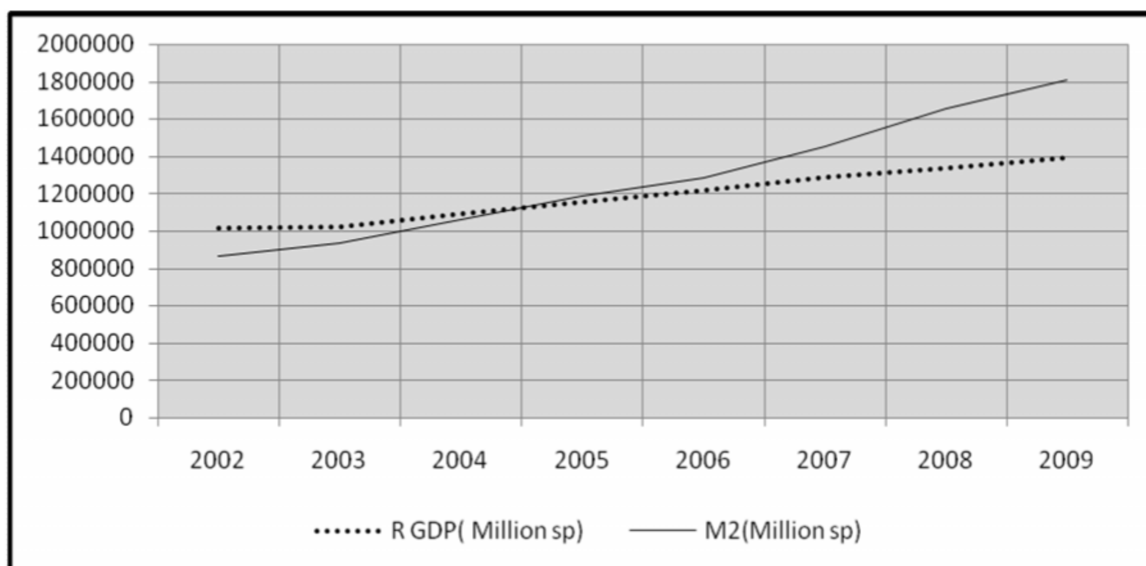
يتم تعزيز التكامل بين السياسات النقدية والمالية في سورية من خلال الاستهداف المشترك للتضخم نقدياً ومالياً, وتعزيز فاعلية هذا الاستهداف تتعلق بمدى إمكانية السلطات النقدية والمالية للتحكم في المعدل أو المدى المستهدف كهدف أساسي للسياسات النقدية والمالية على المدى الطويل, ولضمان فاعلية هذه السياسة يجب توفر الشروط التالية:

3-1- استقلالية السياسة النقدية:

تعتبر من المتطلبات الأساسية لاستهداف التضخم من خلال إعطاء استقلالية كاملة للمصرف المركزي للتعديل الحر لأدواته النقدية للوصول إلى التضخم المنخفض. وتعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية لتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها, وتشير ضمنيا إلى عدم تمويل عجوزات الموازنة العامة من خلال التوسع النقدي, وفي الوقت نفسه عدم التقيد بالتمويل اللازم للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين, كما يجب ألا يمارس ضغط سياسي على المصرف المركزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل, وفي سورية تم رفع معدل النمو الاقتصادي مع وجود توسع نقدي منضبط من خلال ضبط

العرض النقدي بمعناه الضيق وتضاؤل أهميته النسبية لصالح شبه النقد, فاتخذت السياسة النقدية **بذلك** سلوكاً متزامناً مع النشاط الاقتصادي,(انظر الشكل رقم(38)) حيث اتجه العرض النقدي نحو التوسع بالوقت نفسه الذي نما فيه الناتج الحقيقي, و تبين أن هناك أثر قوي للسياسة النقدية على النمو الاقتصادي **من خلا**ل الدور الايجابي الذي يحدثه نمو العرض النقدي في الناتج الحقيقي, ويدعم هذه الحقيقية اختبار غرانجر للسببية الذي اعتبر العلاقة بين عرض النقد والناتج الحقيقي هي علاقة أحادية الاتجاه, بمعنى أن نمو العرض النقدي هو الذي يسبب نمو الناتج الحقيقي وهذا ما أكده ميلتون فريدمان بقوله أن المخزون النقدي هو المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وأن تغير عرض النقود له أثر ايجابي على مستوى الأسعار ومستوى النشاط الاقتصادي.[1]

الشكل رقم (38) يوضح تطور العرض النقدي مع تطور النشاط الاقتصادي 2002 – 2009



المصدر: المجموعة الإحصائية 2009, والنشرات الربعية للأعوام المذكورة, معد من قبل الباحث.

كما يتوجب أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية, فإن انعدام هذا الشرط يجبر المصرف المركزي على إتباع **سياسة نقدية** مسايرة للتقلبات الاقتصادية وبعيدة عن النمط الوقائي, وتفقد

(1) Ben S. Bernankke, fridman's monetary framework: some lesson, fedral reserve of dallas, 2003, p3.

بالتالي السياسة النقدية فاعليتها, وبشكل عام ليس هناك تعريف لعتبة التضخم تفقد معها السياسة النقدية فاعليتها إلا إذا استمر التضخم فوق 15% لمدة 3 سنوات أو خمس سنوات, عندها لايمكن استهدافه.

لابد من الإشارة لضرورة عدم وجود تمويل مباشر للقطاع العام من المصرف المركزي, و عدم إعطاء ثقل كبير للقطاع العام في التمويل من الجهاز المصرفي, ويلاحظ من الشكل التالي النمو الكبير لديون القطاع العام من المصرف المركزي والذي وصل إلى 46.5% عام 2008 بعد أن كان سالباً بحدود - 15.4% في عام 2002, وهذا يعيق بشكل كبير السياسة النقدية وكذلك المالية في تحقيق أهدافها.

الشكل رقم (39) يوضح تطور ديون القطاع العام 2002 - 2009



المصدر: النشرات الربعية للأعوام المذكورة, مصرف سورية المركزي.

2-3-تبني استقرار الأسعار كهدف وحيد

يفرض هذا الشرط عدم تبني استهدافات أخرى اسمية مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي, تتعارض مع تحقيق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل, وحدد الاقتصادي ميشكين خمسة شروط عامة ضرورية لقيام سياسة استهداف التضخم(1):

(1) frredric s.mishkin , inflation targeting , 2001, p10, www.gsb.columbia.edu.

- الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل المتوسط.
- الالتزام بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع التعهد بتحقيق الهدف .
- وجود إستراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي العديد من المتغيرات بالفترة المستقبلية للتحكم في معدل التضخم, ووجود آليات متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم .
- زيادة الشفافية في السياسة النقدية .
- إخضاع البنك المركزي للمساءلة في انجاز هدف معالجة التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل.

3-3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسات النقدية والمالية من جهة ومعدل التضخم من جهة أخرى.

يجب أن تسود علاقة مستقرة ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسات النقدية والمالية **من جهة**, ومعدل التضخم من جهة أخرى, ويفترض على السياسات النقدية والمالية أن تشكل نموذج ديناميكي للتضخم **يمكن** تقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه وفقاً للمعلومات المتاحة, **كما** لابد من أن تكون هناك أسواق مالية متطورة يتم فيها استخدام أدوات السياسة النقدية بكفاءة أكبر, ويجب أن تقدر السلطات المالية موارد الموازنة ونفقاتها في ضوء معدلات التضخم السائدة, بحيث لا تتبنى توسعاً مالياً **من شأنه** إحداث ارتفاع **مستمر** في المستوى العام للأسعار.

كما يشترط أن تكون كل من السياسات النقدية والمالية واضحة وموضوعة بدقة, وأن تكون هناك مشاركة كاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسات و الرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صيغة موحدة، مما يجعل هذه السياسات مكللة بالنجاح, فتضارب السياسات النقدية **مع** السياسات المالية **يشكل سبب** رئيسي لنقص المصداقية لدى القطاعات الاقتصادية **تجاهها**.

ويترتب على عدم وجود تنسيق بين السياسات النقدية والمالية ثلاث بدائل [1]:

البديل الأول هيمنة السياسات النقدية:

يقوم المصرف المركزي بتحديد النمو في العرض النقدي بمعزل عن الاحتياجات النقدية للحكومة و إمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية. وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز موازنتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية و الخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة و الافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

البديل الثاني هيمنة السياسات المالية:

تنفرد السلطات المالية في تحديد حجم عجز الموازنة دون استشارة السلطة النقدية, والتي لاتقوم بدورها بتمويل أيّ من العجز في صورة زيادة في العرض النقدي, فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف, فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط التضخمية.

البديل الثالث استقلال كل سياسة بنفسها:

□**د هنا** أن السلطات النقدية والمالية تعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية و المالية قد يصوغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الموازنة، حيث تمول

---

(1)sundarajan,V,and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , working paper N° 148, 1994.

السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الموازنة في أسواق السندات المحلية و الأجنبية. فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإنّ معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

ا سبق يتضح أن التنسيق بين السياسات النقدية والسياسات المالية يعطي نتائج أفضل ويجعل السلطات المالية تمول عجز الموازنة وتوسع سوق رأس المال المحلي, على اعتبار أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة القطاعات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

النتائج:

1. توصل البحث إلى قياس التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومن خلال معياري الاستقرار النقدي وفائض المعروض النقدي, كما توصل إلى قياس التضخم بسبب جذب الطلب ومعدلات التضخم المستورد وجميع هذه الطرق والتقنيات أثبتت أن هناك تضخم قابل للقياس في الاقتصاد السوري.

2. ساهم تمدد الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي في دفع مستويات الأسعار المحلية للارتفاع, خاصة وأن مرونة العرض ضعيفة تجاه اندفاع الطلب. كما أدى ارتفاع أسعار المستوردات إلى زيادة التضخم المستورد, كون معظم مدخلات الإنتاج مستوردة من الخارج. ولعبت زيادة تكاليف الإنتاج وخاصة زيادة نسبة الأجور إلى التكاليف خلال الفترة المدروسة إلى جانب الاختلالات الهيكلية دور المغذي للضغوط التضخمية, فاتساع فجوة الموارد المحلية وضعف النمو الهيكلي للقطاعات الإنتاجية والنمو السكاني الكبير, كلها عوامل زادت من عجز العرض الكلي.

3. تكاملت السياسات النقدية والمالية في مواجهة التضخم, ففي الوقت الذي سعت فيه السياسة النقدية لضبط العرض النقدي واستقرار نموه وتخفيف أثر العوامل النقدية في تغذية الضغوط التضخمية, ضبطت السياسة المالية أوضاع المالية العامة. كما كان لتحريك أسعار الفائدة دور مهم في جانب الطلب, فقد ساهم تخفيض سعر الفائدة لودائع التوفير في زيادة الإنفاق

الاستهلاكي, لكن السياسة النقدية لجأت إلى رفع سعر الفائدة على الودائع لأجل مستهدفة أمرين, الأول: إعادة هيكلة الودائع لصالح توفير قاعدة مالية مستقرة نسبياً, أما الأمر الثاني فيتمثل في امتصاص جزء من الطلب الكلي على المديين القصير والطويل. وفي الوقت ذاته عمدت السياسة المالية لتخفيض معدل الضريبة على الدخل بهدف توسيع القاعدة الضريبية ورفعت من الضريبة على السلع والخدمات بهدف التحكم بجانب الاستهلاك من الطلب الكلي. و خفضت السياسة المالية من اعتمادها على التمويل بالعجز لتمويل عجوزات الموازنة, وكذلك من اعتمادها على الاقتراض الخارجي, وبقي الدين الداخلي تحت السيطرة بحيث لايمثل عمليات اقتراض جديدة وإنما سداد لديون قديمة وفوائدها.

4. أثبتت الدراسة الإحصائية لتقدير انحدار التضخم بالنسبة للتغير في العرض النقدي وعجز الموازنة كمتغيران رئيسيان للسياسات النقدية والمالية أن تغير العرض النقدي مسؤول عن 48.5% من التضخم, في حين كان عجز الموازنة مسؤولاً عن 38.4%, وهذا دعم ضرورة التنسيق بين هذه السياسات الذي برز بشكل واضح من خلال العلاقة بين السياسات النقدية وعجز الموازنة من جهة, والعلاقة بين السياسات المالية والعرض النقدي من جهة أخرى. فبرز اتساق بين النمو السنوي لضرائب الدخل والأرباح و تغيرات سعر الصرف التي شهدت من خلالها الليرة السورية ارتفاعاً في **قيمتها**, وابتعدت **السياسة** المالية في سورية عن القيام بعمليات اقتراض جديدة من المصرف المركزي بعد عام 2002 لتمويل الإنفاق العام, وهذا ما أحدث استقرارا في قيمة الليرة من جهة, وساهم في الحد من عجز الموازنة. ولتعزيز التكامل بـ

السياسات النقدية والمالية لمواجهة التضخم **لابد من** وضوح وشفافية كلاهما وتحقيق استقلالية السياسة النقدية وعدم تبعيتها للسياسة المالية, والاستهداف المشترك للتضخم, وبناء علاقة مستقرة بين أدوات هذه السياسات والتضخم على المدى الطويل.

التوصيات:

1- ضرورة إعلان المصرف المركزي استهداف التضخم كإطار أساسي للسياسة النقدية، وتقييم فعالية السياسة النقدية وتطوير هذه الفاعلية كونها الأداة الأساسية لمواجهة التضخم وتشكل شرطاً موضوعياً لاستهداف الظاهرة على المدى الطويل. ولكن بشرط استقلال السياسة النقدية عن السياسة المالية وتلاقيها معها على قاعدة التكامل و ليس التبعية.

2- اقتراح نموذج عام للمسار التضخمي يشمل جميع المتغيرات الكمية النقدية والمالية المحددة للتضخم في سورية ومن شأن ذلك تبيان الأهمية النسبية لكل من هذه المتغيرات في تأثيرها.

3- الإسراع بإصدار أذون الخزانة, وتفعيل سياسة السوق المفتوحة, واعتماد سعر فائدة مرجعي, وتعميق الائتمان الاستثماري, وتنويع الموارد المالية المحلية وتنميتها وعدم اللجوء للاقتراض من الخارج.

4- تعزيز الوعي الضريبي, وتطبيق إجراءات صارمة لمواجهة التهرب الضريبي. وتقييد العجز في الموازنة العامة بشكل يتوافق مع متطلبات مرحلة التحول لاقتصاد السوق , وإيجاد ربط بين هذا العجز والنمو الاقتصادي, كما يجب إدخال إصلاحات على المستوى القطاعي(الاقتصاد الجزئي) مباشرة بعد تحقيق التوازن في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

5- رفع القيود على بعض بنود الإنفاق العام والموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية المستهدفة وذات الجدوى الاقتصادية الفعالة, وبالمقابل الضغط على الإنفاق الحكومي غير المنتج.

6- القضاء على الاختلال في علاقة النمو بين قطاعات الاقتصاد السوري, وتعزيز الإنتاجية في القطاعات السلعية.

7- ضرورة تقييم مدى التكامل بين السياسات النقدية والمالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية من خلال تقارير ونشرات دورية مشتركة.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1. أحمد جامع, النظرية الاقتصادية, الجزء الثاني, دار النهضة العربية, **مصر**, القاهرة, 1973.
2. أسامة ربيع أمين, التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج spss ,منشورات جامعة المنوفية, **مصر**, 2008.
3. اسماعيل عبد الرحمن, حربي عريقات, مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد, دار وائل للنشر, عمان, 1999.
4. باري سيجل, النقود والبنوك والاقتصاد, دار المريخ, العودية, الرياض, 1987.
5. توفيق عبد الرحمن يوسف, الإدارة الدولية والعملات الأجنبية,دار صفاء, عمان, 2004.
6. جمال خريس, أيمن أبو خضير, عماد خصاونة, النقود والبنوك, دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع, الأردن , عمان, 2002.
7. جيمس جوارتيز، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام و الخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1998.
8. حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986.
9. رمزي زكي ، التضخم المستورد, الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية, جامعة الدول العربية, **مصر**, القاهرة ، 1985.
10. رمزي زكي, مشكلة التضخم في مصر, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, 1980.

11. زينب عوض الله, اقتصاديات النقود والمال, الدار الجامعية, لبنان, بيروت, 1998.

12. ساموبلسون, نورد هاوس, علم الاقتصاد, دار ناشرون, لبنان, بيروت, 2006.

13. صقر احمد صقر, النظرية الاقتصادية الكلية, وكالة المطبوعات, الكويت, 1988.

14. ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية, 2000.

15. طه سعد علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

16. عباس الدعمي, السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية, دار صفاء, عمان, 2010.

17. عبد الحميد القاضي, السياسات النقدية والائتمانية كأداة للتنمية الاقتصادية, مجلة مصر المعاصرة,العدد 355, كانون الثاني 1974.

18. عبد المطلب عبد الحميدوآخرون، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية في مصر ، بحوث ندوة آليات التضخم في مصر المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 3-5 مارس 1990(القاهرة ، كتاب صادر عن مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة, 1992.

19. علي توفيق الصادق. العوامل الخارجية في إحداث الظاهرة التضخمية في البلاد العربية بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد بالكويت 16-18 آذار 1985(قبرص دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع 1986.

20. علي كنعان, النظام النقدي والمصرفي السوري, دار الرضا, سورية, دمشق, 2000.

21. غازي حسين عناية , التضخم المالي, مؤسسة شباب الجامعة, **مصر**, الإسكندرية, 2006 .

22. قحطان السيوفي, السياسة المالية في سورية, وزارة الثقافة, الهيئة السورية للكتاب, سورية, دمشق, 2008.

23. مايكلابدجان، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسات، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ، الرياض، 1998.

24. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام. دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

25. محمد خليل برعي, دور القطاع الخارجي في موجة التضخم في مصر, التضخم في مصر أساليب ووسائل مواجهة آثاره 1980.

26. محمد عزت عزلان, اقتصاديات النقود والمصارف, دار النهضة العربية, بيروت, 2002.

27. محمود يونس, عبد المنعم مبارك, مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية, الدار الجامعية, **مصر**, الاسكندرية, 2002.

28. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية, بيروت, 1981.

29. مروان عطون , مقاييس اقتصادية(النظريات النقدية), دار البعث للطباعة والنشر, الجزائر, 1989.

30. مطانيوس حبيب, أوراق في الاقتصاد السوري, دار الرضا, دمشق, 2006.

31. مطانيوس حبيب,الاقتصاد السياسي, منشورات جامعة دمشق, دمشق,2001.

32. **منهل شوتر**, رضوان العمار, النقود والبنوك, مؤسسة آلاء للطباعة والنشر ,الأردن, عمان , 1996.

33. نبيل الروبي, نظرية التضخم, مؤسسة الثقافة الجامعية, الطبعة 2, **مصر**, الاسكندرية, 1984.

التقارير والنشرات والمجموعات الإحصائية الدورية:

1- المجموعات الإحصائية السورية, 2000 – 2009, المكتب المركزي للإحصاء, سورية, دمشق.

2- النشرات الإحصائية الربعية 2000 - 2009, مصرف سورية المركزي. سورية, دمشق.

3- تقارير مشاورات المادة الرابعة, صندوق النقد الدولي, 2005 – 2009.

4- تقرير الاستثمار الثاني 2007, هيئة الاستثمار السورية, دمشق, سورية.

5- تقرير آفاق الاقتصاد العالمي وتحديثه, صندوق النقد الدولي, 2010.

الرسائل والاطروحات:

1- حميد بوزيدة، الضريبة و إنعكاساتها على الإقتصاد الجزائري ،1988 - 1996 ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر .

2- نايف الشبول، التضخم في الاقتصاد الأردني, رسالة ماجستير, جامعة عين شمس, القاهرة, 1981.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Bali Hamid, Inflation et mal- development en aljerie , edition OPU 1993.

2. Viven levy-Garboua, Macroeconomicie contemporaine, ED2, paris, economica, 1981.
3. K. Alec. Chrystal, simon P rice- controversies in macko, harvester wheatsheal- great Britain, 1994
4. S. Mitra, mony and Banking- theory: analysis ans poliey. A text book of readings" Random house 2000.
5. David miles. Andrew scott, Macroeconomics, 2ED, Wiley, UK, London, 2005.
6. N.Gregory Mankiw, principles of economics, 2 ED, Harcourt, USA, 2001.
7. KHALID A. AL-BASSAM, Domestic and External Sources of Inflation in Saudi Arabia: An Empirical Study. 1999.
8. Ben S. Bernankke, fridman's monetary framework: some lesson, fedral reserve of dallas, 2003.
9. Bank of Albania, Preconditions for Inflation Targeting in Albania, Open Forum, 1-2 Dec 2005.
10. D. ahan and mami the fiscal effect of monetary policy. International monetary fund working paper N° 66.1998.
11. sundarajan,V,and others, the coordination of domestic public debit and monetary management in economics, in transition issues and lessons from experiences, IMF , working paper N° 148, 1994.
12. David Ricardo, the political economy and taxation, Batoche Books, ED3, 2001.
13. Jean francois, Economie Monetaire Financiere, ECONOMIICA,ED2, Paris, 1995.
14. Catao, L. and M. Terrones (2001): "Fiscal Deficits and Inflation: A New Look at the Emerging Markets Evidence", IMF Working Paper, No: WP/01/74.
15. Michael Gavin, Roberto Peroti, Fiscal policy in latin Amercica, University of Chicago press, Chicago, 1997.
16. frredric s.mishkin , inflation targeting , 2001, p10www.gsb.columbia.edu.

الملحق (1) العرض النقدي ومكوناته 1990 - 2009

السنوات	الكتلة النقدية M1		إجمالي النقد	شبه النقد			اجمالي العرض النقدي
	النقد خارج المصارف	الودائع تحت الطلب		الودائع لأجل وودائع التوفير	الودائع بالقطاع الأجنبي	تأمينات لقاء عمليات الاستيراد	
1990	76202	42373	118575	22428	4074	12754	157831
1991	92450	53813	146263	30975	5997	15228	198463
1992	107602	49305	156907	38802	2748	18657	217114
1993	126117	65316	191433	46298	11474	30118	279323
1994	135021	72085	207106	53896	17515	24408	302925
1995	143800	81239	225039	60665	17262	26706	329672
1996	153252	90781	244033	69590	17669	27181	358473
1997	159808	101119	260927	79567	17031	33234	390759
1998	177978	104041	282019	93990	16241	22775	415025
1999	168881	107573	276454	102733	15838	22047	417072
2000	203881	164807	368688	171593	22372	23510	586163
2001	229294	190645	419939	224190	51214	35050	730394
2002	258374	236396	494770	268901	59535	42157	865363
2003	284999	256443	541442	307841	37283	49160	935726
2004	332659	269076	601734	322658	60345	74625	1059363
2005	384730	303557	688287	316941	91533	88614	1185375
2006	399166	263024	662191	363862	152005	106863	1284921
2007	422418	288459	710877	409282	179485	149655	1449299
2008	468815	358445	827260	478231	208278	142331	1656100
2009	493063	419245	912309	564768	191586	139802	1808464

المصدر: النشرات الربعية للسنوات المذكورة.